السياسة الخارجية السعودية

عقود من
الحكمة والاعتدال والحزم

(دراسة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

مجلة كلية الملك خالد العسكرية
عسكرية | علمية | ثقافية
كتيب مجلة كلية الملك خالد العسكرية
العدد الثالث ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

تقديم:

حرصاً من مجلة كلية الملك خالد العسكرية على إثراء الثقافة العسكرية، ومتابعة القضايا الداخلية والإقليمية والدولية، فإنها تختار أحد أبرز الموضوعات التي تشغل المهتمين بالشأن الاستراتيجي، والسياسي، والعسكري، والثقافي ــ سواء مما سبق نشره بالمجلة أو تم اختياره لأهميته ــ لتصدره في كتاب تهديه لقرائها مع بعض أعدادها.

ويسر المجلة أن يتناول كتاب هذا العدد موضوع : السياسة الخارجية السعودية على مدى العقود الماضية، مع قراءة تحليلية لملامح السياسة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله).

متمنين أن يحقق الفائدة المرجوّة.

هيئة التحرير

المحتويات

بيـــــــان	رقم الصفحة
المحتويات	٨ ـ ١١
شكر وتقدير	١٣
الإهداء	١٥
المقدمة	١٧ ـ ١٩
الباب الأول: محددات السياسة الخارجية السعودية	٢١ ـ ١٢٢
فصل تمهيدي: تعريف السياسة الخارجية السعودية	٢٣ ـ ٢٨
تعريف السياسة الخارجية	٢٥ ـ ٢٥
الإسلام وأهميته في السياسة الخارجية السعودية	٢٦ ـ ٢٨
الفصل الأول: دور المؤسس في بناء السياسة الخارجية	٢٩ ـ ٤٢
تطبيق الإسلام في السياسة الخارجية	٣٢ ـ ٣٦
نشأة السياسة الخارجية السعودية	٣٥ ـ ٣٥
المسار الأول: توثيق العلاقات مع دول الجوار	٣٥ ـ ٣٦
المسار الثاني: بناء العلاقات مع الدول الكبرى	٣٧ ـ ٤٢
علاقة المملكة ببريطانيا	٤٠ ـ ٤٢
علاقة المملكة بالاتحاد السوفيتي	٣٨ ـ ٣٩
علاقة المملكة بفرنسا	٣٩ ـ ٣٩
علاقة المملكة بألمانيا	٣٩ ـ ٤٠
علاقة المملكة بالولايات المتحدة	٤٠ ـ ٤٠
علاقة المملكة بإيطاليا	٤٠ ـ ٤٢
الفصل الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية السعودية	٤٣ ـ ٤٩
أولاً: مكانة المملكة الدينية	٤٥ ـ ٤٦
ثانياً: موقعها الجغرافي المتميز	٤٦ ـ ٤٧
ثالثاً: قدرتها الاقتصادية العالمية	٤٧ ـ ٤٨
رابعاً: قيادتها السياسية الحكيمة	٤٨ ـ ٤٩
الفصل الثالث: سمات السياسة الخارجية السعودية	٥١ ـ ٧٥
أولاً: الهدوء والاتزان وضبط النفس وبعد النظر	٥٣ ـ ٥٧
ثانياً: تغليب المبادئ على المصالح	٥٧ ـ ٦٠
ثالثاً: الصدق والوضوح والصراحة	٦٠ ـ ٦٣

بيـــــــان	رقم الصفحة
رابعاً: استقلالية الرأي والقرار	٦٣ ـ ٦٥
خامساً: المبادرة والجرأة والإقدام	٦٥ ـ ٧٠
سادساً: الواقعية والموضوعية	٧٠ ـ ٧٣
سابعاً: الإخلاص والعمل في صمت	٧٣ ـ ٧٤
ثامناً: دعم المنظمات الإقليمية والدولية	٧٤ ـ ٧٥
الفصل الرابع: أهداف السياسة الخارجية السعودية	٧٧ ـ ٨٩
١. دعم السلم، ونبذ الحرب والعنف، وتجنب الصراعات	٧٩ ـ ٨٠
٢. توحيد الصف العربي وتحقيق أهدافه الوطنية	٨٠ ـ ٨٢
٣. تصفية الأجواء بين الدول العربية والإسلامية	٨٣ ـ ٨٥
٤. العمل على تحقيق التضامن العربي والإسلامي	٨٥ ـ ٨٨
٥. الالتزام بقرارات وتوصيات المنظمات الدولية	٨٩ ـ ٨٩
الفصل الخامس: وسائل السياسة الخارجية السعودية	٩١ ـ ١١٠
أولاً: الوسائل الناعمة:	٩٣ ـ ١٠٤
• مؤتمرات الحج السنوية	٩٣ ـ ٩٥
• الوسائل الدبلوماسية	٩٥ ـ ٩٧
أولاً: البعثات الدبلوماسية	٩٥ ـ ٩٦
ثانياً: دبلوماسية القمة	٩٦ ـ ٩٧
ثالثاً: دبلوماسية الأزمات	٩٧ ـ ٩٧
ثانياً: دبلوماسية التحالفات	٩٧ ـ ٩٧
• الوسائل الاقتصادية	٩٨ ـ ١٠٤
أولاً: المساعدات المقدمة للدول العربية والإسلامية	١٠٠ ـ ١٠٢
ثانياً: المساعدات المقدمة للدول للدول غير الإسلامية	١٠٢ ـ ١٠٤
ثانياً: الوسائل الصلبة:	١٠٤ ـ ١١٠
• قطع العلاقات الدبلوماسية	١٠٤ ـ ١٠٧
• استخدام القوات المسلحة	١٠٧ ـ ١١٠
هوامش الباب الأول:	١١١ ـ ١٢٢
الباب الثاني: ملامح السياسة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز	١٢٣ ـ ١٩٠

بيـــــــان	رقم الصفحة
الفصل الأول: تغيّر السياسة الخارجية:	١٢٥ ـ ١٣٢
الملك سلمان وشؤون الحكم	١٢٧ ـ ١٢٨
هل تغيَّرت السياسة الخارجية للمملكة	١٢٨ ـ ١٣٢
الفصل الثاني: الضوابط الحالية للسياسة الخارجية السعودية ..	١٣٣ ـ ١٣٧
الفصل الثالث: تطوير استخدام الآليات والوسائل ومبرراته	١٣٩ ـ ١٥٤
التهديدات الإقليمية:	١٤١ ـ ١٤٦
أولاً: تسارع وتيرة الأحداث في اليمن	١٤٢ ـ ١٤٣
ثانياً: تفاقم الأوضاع في سورية	١٤٤ ـ ١٤٥
ثالثاً: تردي الأوضاع في العراق	١٤٥ ـ ١٤٦
التهديدات الدولية:	١٤٦ ـ ١٥٤
أولاً: تغيّر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة	١٤٦ ـ ١٤٨
ثانياً: الاتفاق الأمريكي ـ الأوروبي مع إيران	١٤٨ ـ ١٥٠
ثالثاً: المحاولات الروسية لإعادة التواجد في المنطقة	١٥٠ ـ ١٥١
رابعاً: التدخل العسكري الروسي في سورية	١٥١ ـ ١٥٤
الفصل الرابع: الإجراءات التنشيطية للسياسة الخارجية السعودية	١٥٥ ـ ١٨٥
أولاً: ترتيب الأوضاع الداخلية	١٥٧ ـ ١٥٩
ثانياً: توثيق العلاقات مع دول الخليج العربية	١٦٠ ـ ١٦٠
ثالثاً: التنسيق مع القوى العربية والإسلامية:	١٦١ ـ ١٧٠
المسار الأول: توطيد العلاقات مع جمورية مصر العربية	١٦١ ـ ١٦٤
المسار الثاني: تعزيز العلاقات مع تركيا	١٦٥ ـ ١٦٩
المسار الثالث: تفعيل العلاقات مع الدول الإسلامية	١٦٩ ـ ١٧٠
رابعاً: تنشيط العلاقات مع القوى الدولية:	١٧٠ ـ ١٧٨
أولاً: تحسين العلاقات مع روسيا	١٧٠ ـ ١٧٤
ثانياً: المحافظة على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٤ ـ ١٧٦
ثالثاً: تنمية العلاقات مع فرنسا	١٧٦ ـ ١٧٨
خامساً: تتنويع الوسائل المستخدمة وفقاً للمواقف	١٧٨ ـ ١٨٥
الوسائل المستخدمة في الأزمة اليمنية	١٧٨ ـ ١٨٠
الوسائل المستخدمة في الأزمة السورية	١٨٠ ـ ١٨١

بيـــــــان	رقم الصفحة
الوسائل المستخدمة ضد الدول المتجاوزة	١٨١ ـ ١٨٣
أولاً: قطع العلاقات مع السويد	١٨٢ ـ ١٨٣
ثانياً: قطع العلاقات مع إيران	١٨٣ ـ ١٨٥
الخاتمة	١٨٧ ـ ١٩٠
هوامش الباب الثاني	١٩٣ ـ ٢٠٥

شكر
وتقـــدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة
والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثم أما بعد:

فيسرني أن أتقدم بكل الشكر والتقدير، إلى كل من أسهم
في أن يرى هذا العمل النور، ويلامس أعين القراء؛ وأخص
بالشكر سعادة قائد كلية الملك خالد العسكرية، اللواء
الدكتور: سعيد بن ناصر المرشان، الذي كان لدعمه
وتشجيعه أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل.

إهداء

إلى قادة المملكة الميامين،
الذين جعلوا من دولتهم أنموذجاً لما
يجب أن تكون عليه الدولة المسلمة في التزامها
بدينها، وإقامتها لعلاقاتها مع غيرها من دول
العالم على نهجه وهداه، مما جعلها مفخرة
لكل مسلم عربي، محبٍّ لدينه، معتزٍ بعروبته..
وإلى والدي (يرحمه اللّه)، الذي
تلقيت عنه محبة المملكة العربية
السعودية: قادةً، وشعباً، وأرضاً ..
أهدي هذا الكتاب.

مقدمة

عندما استكمل المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود (طيب الله ثراه) مسيرة التوحيد المظفرة بضم الحجاز عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، وبدأ يخطط لتأسيس دولة عصرية حديثة، كان حريصاً على أن تكون لتلك الدولة هويتها الإسلامية النقية، وسمتها العربي الأصيل، ومنزلتها ومكانتها الإقليمية والدولية السامقة. وقد عبَّر عن حرصه هذا بقوله لرجالات دولته والمسؤولين فيها: « ... هذه البلاد يجب أن تكون قدوة صالحة للمسلمين في كل عمل من أعمالها».

ولم يكتف الملك عبد العزيز بالقول، ويتكاسل عن العمل؛ ولم يركن إلى الأمنيات استناداً إلى أن الأعمال بالنيات؛ بل شمَّر (طيب الله ثراه) عن ساعد الجد، وواصل الجهد تلو الجهد، حتى حقَّق أمنياته، وبلغ غاياته وتطلعاته؛ وأصبحت المملكة العربية السعودية (دولةً قدوةً) في التزامها بدينها، وفي علاقاتها مع غيرها من دول العالم.

وشاءت إرادة الله ألا ينحصر الاقتداء بالمملكة على النهج والسلوك فحسب، حيث فجر الله فيها ينابع النفط، ليعود على البلاد بثروة اقتصادية هائلة، تم تسخيرها لتنمية البلاد وتطويرها في جميع المجالات، لتصبح المملكة (دولةً قدوةً) في مدنيتها وتحضرها وتقدمها أيضاً.

وقد سار أبناء المؤسس على خطى والدهم، موثقين ما بدأه من علاقات، وموطدين ما شيَّده من جسور التواصل مع دول العالم وشعوبه، ومحافظين على هوية الدولة وسمْتها، ومكانتها ومنزلتها.

وعلى الرغم من تَوالِي العقود، وتعدُّد العهود، ظلَّت السياسة الخارجية للمملكة على ماهي عليه من سمات وخصائص، قوامها: الهدوء، والاعتدال، وضبط النفس، وبُعد النظر؛ وتغليب المبادئ على المصالح؛ والتحلي بالصدق والوضوح والصراحة؛ والتميُّز بالمبادرة والجرأة والإقدام؛ ومراعاة الواقعية والموضوعية؛ والتعوّد على الإخلاص والعمل في صمت..

كما حافظت على غايتها وأهدافها، التي عملت ــ ومازالت تعمل ــ على تحقيقها، من: دعم السلم، ونبذ الحرب، وتجنُّب الصراعات، وتوحيد الصف العربي ودعمه لتحقيق أهدافه الوطنية، والعمل على التضامن والتعاضد بين القيادات والشعوب العربية والإسلامية، والسعي إلى حلِّ ما بينها من خلافات

بالطرق الودية؛ والتعاون مع دول العالم فيما يحقق الخير والنفع للبشرية.

ولا شك أن سياسة على هذا النحو من السمات؛ وبهذا السمو في الأهداف والغايات، جديرة بأن تجذب الباحث والدارس للوقوف على دقائقها وتفاصيلها، وأن تستهوى القارئ للتعرُّف على كيفية ممارستها ونتائج تطبيقها. وهذا هو ما دفعني إلى التصدِّي لدراسة هذا الموضوع، في مظانه ومصادره، التاريخية والحالية، لجمع ما يتعلق به من معلومات، والبدء في الاطلاع عليها وتبويبها، واستيعاب معانيها ومضامينها، تمهيداً لترتيبها والربط بينها في سياق موضوعي متناسق، ينطلق من منهج علمي معتبر، يؤدي إلى استنتاجات صحيحة، مؤسسة على مقدمات واضحة صريحة.

وتُعَدُّ هذه الدراسة من الدراسات التحليلية، وقد اعتمدت في إعدادها على منهج البحث الوصفي التحليلي، وذلك في بيان مواقف المملكة من الوقائع والأحداث والقضايا الإقليمية والدولية، التي استشهدت بها في مواضع متعددة من الدراسة. كما استعنت بمنهج البحث التاريخي، وذلك فيما يتعلق بتاريخ العلاقات السياسة السعودية، ونشأتها وتطورها عبر عهود الحكم المتتالية، والوقائع التاريخية والمعاصرة التي تجلت فيها الممارسات السياسية الخارجية للمملكة؛ وطبقت منهج تحليل المضمون على ما اقتطفته من خطب وكلمات وتصريحات قادة المملكة؛ واعتمدت على منهج دراسة الحالة، لبيان علاقات المملكة مع دولة بعينها، حيث كان المنهج الرئيس المستخدم في الباب الخاص بالسياسة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله).

وتم المنهج التأليفي للدراسة، من خلال تقسيمها إلى بابين رئيسين، اشتمل كل باب منهما على عدة فصول، جاءت على النحو التالي:

الباب الأول: وعنوانه: (محدِّدات السياسة الخارجية السعودية)، ويتكون من: فصل تمهيدي، عرَّفت فيه السياسة الخارجية بوجه عام، والسياسة الخارجيَّة السعودية بوجه خاص، مبيناً أهمية الإسلام فيها. وخصصت الفصل الأول لبيان: (دور المؤسس في بناء السياسة الخارجية). وتناولت في الفصل الثاني: (مرتكزات السياسة الخارجية السعودية). وفي الفصل الثالث، بيَّنت بالتفصيل: (سمات السياسة الخارجية السعودية). وفي الفصل الرابع، أوضحت أبرز: (أهداف السياسة الخارجية السعودية).

أما الفصل الخامس والأخير من هذا الباب، فكان لاستعراض: (وسائل السياسة الخارجية السعودية). واختتمت هذا الباب بقائمة للمراجع التي أخذت عنها، فضلاً عن الهوامش التوضيحية والتفصيلية لبعض المعلومات التي وردت في المتن بشكل مجمل أو مختصر.

الباب الثاني وعنوانه: (ملامح السياسة الخارجية عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز)، ويتكون من أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها، ما أثير عن: (تغيُّر السياسة الخارجية السعودية). واستعرض الثاني: (الضوابط الحالية للسياسة الخارجية السعودية). وأوضح الفصل الثالث: (تطوير استخدام الآليات والوسائل ومبرراته). وبيّن الرابع: (الإجراءات التنشيطية للسياسة الخارجية السعودية). ثم جاءت خاتمة الدراسة، وقائمة مراجع الباب الثاني وهوامشه.

وعلى الرغم مما بذلته في هذا العمل من جهد، وماتوخيته فيه من صواب وحرص؛ فإنني لا أزعم أنه سوف يخلو من التقصير والنقص، أو يبرأ من الخطأ واللبس؛ إذ الكمال لله وحده، والعصمة لأنبيائه (صلوات الله وسلامه عليهم)؛ وعليه، فالعقل منفتح، والصدر منشرح، للنقد والتوجيه والتصويب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يوسف كامل عبد المجيد خطاب
الرياض في: يناير ٢٠١٦م.
البريد الإلكتروني:
khattapyousef@gmail.com

الباب الأول
محددات السياسة الخارجية السعودية

فصل تمهيدي

تعريف السياسة الخارجية

تعريف السياسة الخارجية:

يحسن بنا في البدء أن نعرِّف مصطلح السياسة الخارجية؛ ونشير إلى أن هناك العديد من التعريفات التي تختلف باختلاف الأبعاد التي ينصب عليها التعريف ليبرزها، فهناك من يحصرها في العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فيعرفها بأنها: «مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءً كانت مجاورة أو غير مجاورة»؛ ومنهم من يتسع في تعريفه ـ مثل (بلاندوا ولتون) ـ ليشمل المنهج وصانع القرار السياسي والهدف منها ـ فيعرفها بأنها: «منهج تخطيط للعمل، يطوّره صانعو القرار في الدولة، تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية»[١].

وهناك من يعرفها على أنها: «مجموعة الأنشطة ذات الطابع الخارجي، أو جملة القرارات التي تتخذها الحكومة، تجاه قضية أو حدث أو دولة أو منظمة دولية خارج الإطار القومي؛ أو مجموعة الأفعال أو ردود الأفعال الرسمية، التي تستهدف الدولة من ورائها تغيير، أو خلق، ظرف جديد خارج الحدود السيادية للدولة»[٢].

ومنهم من ينطلق في تعريفه لها من التركيز على مجال تنفيذها، والسمات المميزة لها، فضلاً عن الأهداف ـ الثابتة والمتغيرة ـ من ممارستها؛ ومن ذلك تعريف البعض لها بأنها: «نوع من السياسة الخارجية العامة، الموجهة إلى ما هو خارج الحدود السيادية للدولة، وأنها تتضمن: إما الاستجابة لظروف ناشئة في البيئة المحيطة، أو المبادرة بإحداث تغييرات مرغوبة؛ وتتعلق بتحقيق أهداف تراها القيادة السياسية ضرورية لحماية أمن الدولة، ودفع الأضرار عنها، وتعزيز مكانتها في البيئة المحيطة، وتحقيق الرفاهية لأعضائها»[٣].

وتأسيساً على التعريفات السابقة يمكننا تعريف السياسة الخارجية السعودية بأنها: «الأنشطة الخارجية التي تبذلها المملكة ـ مبادرة أو استجابة ـ في محيطيها الإقليمي والدولي، لحماية أمنها الوطني، وتحقيق مصالحها الشاملة، وتعزيز مكانتها الخليجية والعربية والإسلامية والدولية، ملتزمة في ذلك بمبادئ الشريعة الإسلامية، التي تُعدُّ دستور البلاد ومرجعها في شؤونها الداخلية والخارجية».

الإسلام وأهميته في تعريف السياسة الخارجية السعودية:

لاشك أن التأكيد على الالتزام بالشريعة الإسلامية في تعريف السياسة الخارجية للمملكة ـ كما جاء في التعريف الذي ذكرناه آنفاً ـ أمر هام وضروري، لأنه العامل الرئيس المُميِّز لسياسة المملكة عمَّا سواها من دول العالم، ولأن قادة المملكة ـ منذ عهد المؤسس ـ يؤكدون على محوريته في سياسة المملكة الخارجية؛ حيث نجد ذلك في قول الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) ـ في حفل أقيم بجدة عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م لمعتمدي الدول وقناصلها وأعيان جده ـ: « إن للدول الأجنبية المحترمة علينا حقوقاً، ولنا عليها حقوقاً، لهم علينا أن نفي لهم بجميع ما يكون بيننا وبينهم من العهود ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء، الآية: ٣٤). وإن المسلم العربي ليشين بَدينه وَشرفه أن يخفر عهداً أو أن ينقض وعداً. وإن الصدق أهم ما نحافظ عليه. إن علينا أن نحافظ على مصالح الأجانب، وهي مصالح ماسة باستقلال البلاد الديني أو الدنيوي. تلك حقوق يجب علينا مراعاتها واحترامها، وسنحافظ عليها ما حيينا إن شاء الله»(٤).

كما نجده في قول الملك سعود (يرحمه الله) ـ في خطاب ألقاه على حجاج بيت الله الحرام عام ١٣٨١هـ/١٩٦٢م ـ: «... أما في حقل العلاقات الخارجية، فنحن ـ باعتبار بلادنا مهبط الوحي والرسالة، وبصفتنا الأمناء على مقدسات الإسلام وتراثه الخالد ـ نعمل على جمع كلمة المسلمين، وتأليف قلوبهم على الحق، ونسعى لعزة الإسلام ومجده ورفع شأنه، ولذلك لاندخر وسعاً في دعم علاقاتنا الأخوية بالشعوب الإسلامية، وتوثيق عرى المحبة والإخاء والتعاون على البر والتقوى معها ... وأما الشعوب العربية، التي نحن جزء منها، فلا نكن لها إلا المحبة والوفاء، ونعمل معها متضامنين متحابين، لما فيه صلاح أحوالنا وتأمين حاضرنا ومستقبلنا، ونأخذ في علاقاتنا مع الحكومات العربية بحسن الجوار والموعظة الحسنة»(٥).

وأكَّده الملك فيصل (يرحمه الله) بقوله: «لا نستطيع في أي حال أن ننسى ما لهذه البلاد من صفة إسلامية قدسية تميزها من سائر شقيقاتها العربيات

بوضعها الجغرافي، ووجود مقدسات المسلمين فيها، فنحن نقدس الإسلام قبل كل شيء، ونحن نخدم الإسلام قبل كل شيء، ونحن نعتبر الإسلام ركننا الركين»[٦]؛ وكان (يرحمه الله) يعد الإسلام السبب فيما حازته المملكة من مركز قيادي خاص، وذلك بقوله: «وسنبذل جهدنا في تدعيم أساس الدين الذي تقوم عليه هذه الدولة، التي شرفها الله، فجعل فيها بيته ومسجد نبيه ووضعها ذلك في مركز قيادي خاص منذ بزغ فجر الإسلام وانطلق مشعل الهداية وركب العروبة من أرضنا الطاهرة»[٧]. وكانت تلك القناعة اليقينية هي المحرك والدافع لما بذله من جهود مخلصة من أجل تحقيق التضامن الإسلامي الذي يعد رائداً له.

واعتبره الملك خالد (يرحمه الله) مسؤولية من مسؤوليات المملكة تجاه العالم، بقوله: «إن مسؤوليتنا عظيمة تجاه أمتنا الإسلامية والعربية، بل وتجاه الإنسانية أجمع؛ وإننا نعتز بحمل هذه المسؤولية، وقد أثبتنا ولله الحمد في شتى المجالات، ومنذ أن أسس هذه المملكة الملك عبد العزيز (رحمه الله) أننا نتصرف ـ إن شاء الله ـ على هدي من هذه الشريعة الغراء؛ ففي الداخل حرصنا على تطبيق الشريعة وتحكيمها في جميع شؤون حياتنا، وعلى النطاق الخارجي حكمت الشريعة الإسلامية تعاملنا مع الآخرين، واتضح للجميع كيف يدعو هذا الإسلام الحنيف إلى سعادة البشرية»[٨].

وكان الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) يفاخر بأن المملكة تنطلق في كل شؤونها الداخلية والخارجية من العقيدة الإسلامية، ونذكر من ذلك قوله في إحدى المناسبات: «نحن في هذه البلاد نفتخر ونعتز أننا متمسكون بعقيدتنا الإسلامية، وسوف ندافع عنها بالنفس والنفيس، وسوف نجعلها هي القدوة، سواء كان في شريعتنا أو تنظيماتنا في مختلف حاجاتنا للتنظيم، أو في حياتنا اليومية أو الإسلامية أو الشهرية أو السنوية»[٩].

وكان الملك عبد الله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) يعدّ إسلامية الدولة وقيامها على العقيدة من الثوابت التي لا جدال فيها، ونذكر من ذلك قوله: «ونحن في المملكة العربية السعوية نلتزم في علاقاتنا وارتباطاتنا وقراراتنا

بأحكام الدين الإسلامي الحنيف، فقد قامت هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (يرحمه الله) على التمسك بشرع الله وتطبيق أحكامه وقواعده في جميع الأمور دقيقها وجليلها»[١٠].

كما يتضح في قول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) عندما كان ولياً للعهد: «إن هذه البلاد تعتز وتتشرف بأن دستورها هو كتاب الله، وستظل عليه إن شاء الله دائماً وأبداً لأنها بلاد الإسلام، البلاد التي نزل فيها الوحي، بلاد رسول الله، بلاد بيت الله»[١١]. وأكده (يحفظه الله) ـ في خطابه التأسيسي بعد توليه الحكم ـ بقوله: « إن سياسة المملكة الخارجية ملتزمة على الدوام بتعاليم ديننا الحنيف الداعية للمحبة والسلام، وفقاً لجملة من المبادئ، أهمها استمرار المملكة في الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك احترام مبدأ السيادة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية، والدفاع المتواصل عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية بشتى الوسائل».

وقد حرصتُ على بيان هذا الأمر وأسهبت في التدليل عليه من أقوال ملوك المملكة، رغم أن ذلك يكاد يكون من المسلَّمات، لأنه بمثابة المفتاح أو الموجِّه لفهم ما تضمنته هذه الدراسة من مفاهيم ورؤى وأفكار، ولأنه المرجع التقويمي لعلاقات المملكة بغيرها من دول العالم، وفهم مواقفها تجاه القضايا والأزمات والتحديات الإقليمية والدولية، إذ إن غياب هذا البعد عن ذهن البعض في تحليله وتقويمه لعلاقات المملكة ومواقفها، جعله يتصورها ضعفاً وتردداً في بعض الأحيان، أو تبديلاً وتغييراً جذرياً في سياستها الخارجية في أحيان أخرى، كما سيتبين لنا في مناقشتنا لسياسة المملكة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في الباب الثاني من الدراسة.

وقد أشار الملك عبدالله (يرحمه الله) إلى ذلك بقوله: «إن بعضهم لا يعرفون تقاليدنا وأخلاقنا، وقبل ذلك عقيدتنا الإسلامية التي تدعو إلى التسامح؛ ويستغربون كيف يمكن أن ينسى الشخص في ساعة صلح مع شقيقه أو جاره .. نقول لهم: نحن نأسف إذا كنتم لا تفهمون هذه المعاني» [١٢].

الفصل الأول

دور المؤسس في بناء السياسة الخارجية

تقديم:

عندما قرَّر المغفور له (بإذن الله تعالى) الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أن يتخذ من الإسلام شِرْعَةً ومنهاجاً للدولة ــ التي بدأ في تأسيسها منذ استرداد الرياض عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، وأعلن عن مولدها تحت مسمى: (المملكة العربية السعودية) عام ١٩٣٢م ــ كان (طيب الله ثراه) على يقين تام بأنه يختار نهجاً مخالفاً لما تسير عليه دول العالم أجمع في شؤون السياسة والحكم؛ بما في ذلك الدول العربية والإسلامية، حيث كانت دولة الإسلام (تركيا) قد ألغت الخلافة الإسلامية عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م وأعلنت علمانيتها؛ كما كانت جل الأحزاب والحركات السياسية في الدول العربية والإسلامية تستبعد الإسلام عن شؤون السياسة والحكم، اقتناعاً منها بأن قد أثبت فشله، وهزم هزيمة ساحقة أمام النظريات السياسية الغربية كالديمقراطية والاشتراكية ... وغيرها من النظريات التي بدأت في الانتشار بين المهتمين بالشأن السياسي في الدول العربية والإسلامية، رغم أنها كانت خاضعة للاستعمار (البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي ... أو غيره) وتطالب برحيله وتسعى إلى التخلص منه!

ومن اللافت أن الملك عبد العزيز نفسه كان مقتنعاً بصحة هذه الآراء الرافضة للنهج الإسلامي السائد آنذاك، ليس لأن الإسلام لم يعد يصلح للسياسة والحكم، كما زعم أولئك المستغربين، ولكن على اعتبار أن ما كان يتم تطبيقه في جلِّ البلاد الإسلامية في ذلك الحين، لم يكن نهجاً إسلامياً صحيحاً متكاملاً مطابقاً لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفهم سلفنا الصالح، بل كان فهماً مشوهاً ومشوشاً ومنقوصاً عن الإسلام، حيث إنه قد حصره في المساجد والتكايا والكتاتيب، وقصره على الأمور التعبدية من صلاة وصيام وزكاة وحج، وعلى الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وميراث... وغيرها من الأمور، التي على الرغم من أهميتها، فإنها لا تمثل إلا جوانب محددة فقط من جوانب الإسلام المتعددة.

وكان الملك عبد العزيز يؤكِّد ـ في الكثير من أحاديثه ــ على أن مخالفة المسلمين للنهج الإسلامي هو السبب لما تعاني منه الأمة، حيث نجد ذلك في قوله: «...فالمسلمون لا يعوزهم التجدد، وإنما تعوزهم العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح؛ ولقد ابتعدوا عن العمل بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله،

فانغمسوا في حمأة الشرور والآثام، فخذلهم الله جلَّ شأنه، ووصلوا إلى ما هم عليه من ذل وهوان، ولو كانوا مستمسكين بكتاب الله، لما أصابهم ما أصابهم من محن وآثام، ولما أضاعوا عزهم وفخارهم»[١٣].

وكان (طيب الله ثراه) يعزو هذا الواقع المرير إلى المسلمين أنفسهم، بقوله: «إن المسلمين هم مصدر البلاء الذي أصابهم، وأكثر ذلك يتأتى عن طريق أولئك الذين ينظرون إلى مصالحهم الخاصة، ومنافعهم الذاتية، فيدوسون في سبيلها كل شيء يعترضهم في الطريق»[١٤].

كما كان يعزوه إلى جهلهم بحقيقة دينهم ومضامينه التي تبعث في نفس المسلم العزة والكرامة، وعن ذلك يقول ــ في حفل تكريم كبار الحجاج عام ١٣٥١هـ/١٩٣٣م ــ: « لقد تفشَّى الجهل وساد التخاذل بين المسلمين، فوصلنا إلى ما وصلنا إليه من الحالة الراهنة التي تعرفونها، ولم يبق من الدين إلا اسمه، وتفرقنا أيدي سبأ، وأصبح المسلمون فِرقاً وشيعاً»[١٥].

تطبيق الإسلام في السياسة الخارجية:

كان تحديد الملك عبد العزيز لهذا الداء في تشخيصه لحالة الأمة الإسلامية، وتحديده لأسباب ضعف المسلمين وهوانهم، هو اللبنة الأولى لبناء دولة إسلامية قوية، لها هويتها الخاصة، ونهجها المميِّز في علاقاتها بغيرها من دول من حولها. وتميَّز النهج الإسلامي الذي تبناه الملك عبد العزيز وطبَّقه، بأنه: نهج شامل، وفاعل، وموجِّه لكل شؤون الحياة: سواء ما يتعلق منها بالشؤون التعبدية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الحضارية ... أوغيرها. نهج يحضُّ على التقدُّم والارتقاء الفكري والعلمي والصناعي والتقاني، ويرفض الكسل والتواني والتخلف .. نهج يحث متبعيه على العزة والكرامة والقوة والسيادة، ويدعوهم إلى الأخذ بأسبابها، ويأبى عليهم المهانة والاستكانة والتبعية لمحتل أو مستعمر أو مستعل..

وقد أوضح (طيب الله ثراه) ضوابط هذا النهج للمسؤولين في المملكة ليطبقوها في أعمالهم، ففي خطاب ألقاه في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى،(٧ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ أغسطس ١٩٣٠م)، خاطب أعضاء المجلس بقوله: « وإنكم تعلمون أن أساس أحكامنا ونظامنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقاً لصالح

البلاد، على شرط ألا يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية، لأن العمل الذي يخالف الشرع لن يكون مفيداً لأحد، والضرر كل الضرر هو السير على غير الأساس الذي جاء به نبينا محمد ﷺ [١٦].

كما حرص على بيانه وتوضيحه لخاصة المسلمين وعامتهم، متوسلاً إلى ذلك بالاجتماع الذي كان يعقده سنوياً مع كبار الشخصيات الإسلامية الوافدة لأداء فريضة الحج؛ ففي الحفل السنوي ـ الذي أقيم لكبار حجاج بيت الله الحرام عام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م ـ أوضح (يرحمه الله) أن منهج الإسلام الذي يتبعه لا يتعارض مع الأخذ بأسباب التقدم والرقي، بل يوجبها ويحث عليها لأن الأخذ بها يعلي من شأن المسلمين، وذلك بقوله: «وإني أقول بوجوب القوة في كل شيء: في الزراعة، وفي السياسة، وفي الصناعة، وفي كل أمر فيه طاعة لله. أما ما يخالف ذلك، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وقد أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بتعلُّم اللغات الأجنبية، لأنها من ضمن القوى على العدو، لئلا يظهر عليهم، وكذلك أصحابه من بعده»[١٧].

وأكَّد في مناسبة أخرى على أنه لن يحيد عن هذا النهج السوي، مهما واجه من انتقادات أو استنكار من قبل بعض من يزعمون أن الالتزام بالإسلام يحول دون التقدم والاستفادة من الأعمال العصرية التي تحتاج لها الدول الحديثة، حيث يقول: « وإني أرى كثيراً من الناس ينقمون على ابن سعود، والحقيقة ما نقموا علينا إلا لاتباعنا كتاب الله وسنة رسوله، ومنهم من عاب علينا التمسك بالدين وعدم الأخذ بالأعمال (العصرية). فأما الدين فوالله لا أغيِّر شيئاً مما أنزل الله على لسان رسوله ﷺ ولا أتبع إلا ما جاء به، وليغضب علينا من شاء وأراد. وأما الأمور (العصرية) التي تعنينا وتفيدنا ويبيحها دين الإسلام، فنحن نأخذها ونعمل بها، ونسعى في تعميمها. أما المنافي منها للإسلام فإننا ننبذه، ونسعى جهدنا في مقاومته، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا مدنية أفضل وأحسن من مدنية الإسلام، ولا عز لنا إلا بالتمسك به»[١٨].

وكان (طيب الله ثراه) ينعى على أولئك المفتونين بالحضارة الغربية، أنهم لا يرون منها إلا جانبها المادي فقط، كالزراعة والصناعة ... ونحوهما، على الرغم من أنهما ليسا من نتاج الحضارة الغربية وحدها، ويتعامون عمّا في تلك الحضارت من سلبيات، حيث يقول عن هذا الأمر: «أما أولئك الذين يطبِّلون ويزمرون

لحضارة الغرب ومدنيته، ويريدون منا أن ننزل عندها، فنتمثلها في بلادنا وبين أقدامنا، فإننا نسوق إليهم الحديث بتوجيه أنظارهم إلى هذه الأزمة الخانقة، وإلى هذا التبلبل السياسي، وإلى هذه الفوضى الاجتماعية السائدة في تلك البلاد، فإن نظرة واحدة لمن يتدبر في هذه الأوضاع السائدة هذه الأيام، تجعله يلمس فساد تلك النظريات المتسلطة على عقول السذج من المسلمين والعرب»[١٩].

على أساس هذا النهج الإسلامي الشامل والواضح، والموقن بأن كل ما جاء به الشرع هو الحق والصدق والخير والنفع لكل البشر ــ مسلمين وغير مسلمين ــ وأن ما خالفه هو الشر والضرر، ولو اتبعته أقوى الأمم وأغناها، أقام الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) علاقاته الخارجية مع دول العالم. ولذلك لم يكن مفاجئاً لدول العالم الكبرى (بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) أن يرفض الملك عبد العزيز منحهم امتيازات خاصة كالتي كانوا يحصلون عليها في الدول العربية التي كانوا يحتلونها ــ بل في الحجاز نفسه قبل دخوله في حكم الملك عبد العزيز ــ كأن تكون لرعاياهم في المملكة محاكم خاصة يحاكمون فيها وفقاً لقوانينهم، أو يسمح لغير المسلمين منهم ببناء دور عبادة لهم في المملكة، أو أن يجاهروا بسلوكيات يحرمها الإسلام، وإن كانت مباحة في دينهم أو عاداتهم وتقاليدهم، حيث كان يُعدُّ الموافقة على ذلك انتقاص من سيادته على بلاده، فضلاً عما فيها من تشكيك في عدالة الشريعة الإسلامية التي يعتمد عليها القضاء في المملكة.

وهكذا استطاع الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) أن يفرض النهج الإسلامي الذي التزم به واتبعه في سياسته الداخلية على سياسته وعلاقات دولته مع غيرها من دول العالم؛ فلم تبهره حضارة الغرب ومدنيته كما أبهرت غيره من حكام المسلمين، فانقاد لحكامه وتعامل مع دوله معاملة التابع للمتبوع، بل كان دينه الإسلامي مصدر عزته، ومبعث ثقته وندِّيته، وعلو شأن دولته الإسلامية الفتية.

وتأسيساً على ما سبق يمكننا القول إن الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) كان أول حاكم عربي مسلم يقيم علاقاته الخارجية مع الدول الكبرى على أساس من الندية والمساواة، وإليه يعود الفضل ــ بعد الله تعالى ــ في فرض النهج الاسلامي في علاقاته الدولية، وأن نجاحه في فرض هذا النهج يعود

إلى دقة فهمه للإسلام وشموليته، وإيمانه الكامل وقناعته التامة بأنه النهج الأولى والأجدر بالاتباع والسيادة. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت باحثاً في تاريخ الملك عبد العزيز وتجربته في الحكم والسياسة، وهو الأستاذ جلال كشك، يقول في كتابه القيِّم: (السعوديون والحل الإسلامي): « والسعوديون لهم دين في عنق كل مسلم، يستحقون أن تقال عنهم ولهم كلمة الحق؛ ولآل سعود دين في عنق العرب والمسلمين يفرض أن تقال كلمة الحق في تاريخهم، وما قدموه من تضحيات في سبيل عزة العرب والمسلمين»[٢٠].

نشأة السياسة الخارجية السعودية:

انطلاقاً من النهج الإسلامي، الذي أوضحناه آنفاً، شرع الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) في التواصل مع دول العالم من حوله، لبناء علاقات ودية معها، مستفيداً من ذلك في توطيد أركان دولته الفتية وتوثيق علاقاتها بغيرها من الدول. وقد بدأ المؤسس علاقاته السياسية الخارجية ــ على المستويين: الإقليمي والدولي ــ منذ وقت مبكر، سبق الإعلان عن تأسيس المملكة في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢م، وذلك عبر مسارين متوازيين:

المسار الأول: توثيق العلاقات مع دول الجوار:

عندما أصبح الملك عبد العزيز سلطاناً على منطقة نجد وملحقاتها، لم تكن هنالك حدوداً واضحة ومميزة بين الأراضي الواقعة تحت سلطته، والأراضي الواقعة تحت سلطات الاحتلال في الدول العربية المجاورة له؛ حيث كانت الحدود الشمالية لأراضي بلاده (بلاد الشام والعراق) قد رسمت من قبل بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية (سايكس بيكو)، التي قُسِّمت فيها ممتلكات الدولة العثمانية بين القوى الكبرى آنذاك؛ ولذلك حرص الملك عبد العزيز على أن يحفظ حدود بلاده ويحددها مع دول الجوار، حتى لا تكون مطمعاً للدول الاستعمارية في المنطقة (بريطانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا) من جهة، وحتى يحسم الصراع الدائر بين القبائل المقيمة على الحدود بين بلاده والدول المجاورة من جهة أخرى، خصوصاً بعدما تدخَّلت قوات الاحتلال عسكرياً ضد القبائل التابعة للملك عبد العزيز تحت ذريعة اعتدائهم على حدود الدول المجاورة الواقعة تحت حمايتهم.

وقد استطاع الملك عبد العزيز ـ عبر دبلوماسية حكيمة، وإرادة سياسية حاسمة،

ورؤية مستقبلية واضحة ـ أن ينهي النزاعات المتكررة على الحدود البرية بين المملكة ودول الجوار (العراق والأردن والكويت واليمن)، وأن يتلاشى المواجهات المسلحة التي كانت تتم بين القبائل التابعة له والقبائل التابعة لتلك الدول، الذين لم يستوعبوا في ذلك الوقت المبكر مفاهيم الدولة الحديثة وسيادتها على أراضيها ومواطنيها، وعدم جواز انتهاك الحدود الفاصلة بينها وبين دول الجوار؛ لاعتماد أغلب القبائل في ذلك الوقت على مهنة الرعي، بما تتطلبه من تنقلات وهجرات موسمية متكررة بحثاً عن الكلأ والعشب.

وقد حقق الملك عبد العزيز أهدافه عبر هذا المسار من خلال العديد من الاتفاقيات التي تم عقدها مع تلك الدول ، والتي كان من أبرزها : (معاهدة المحمرة: ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م) بين الملك عبد العزيز والعراق، والتي تم بموجبها تشكيل لجنة من أهل الخبرة من البلدين، لترسيم الحدود بينهما؛ و(معاهدة أو مؤتمر العقير: ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) التي كانت ملحقاً لمعاهدة المحمرة، حيث تم فيها ترسيم الحدود بين البلاد السعودية وكل من العراق والكويت؛ و(معاهدة جدة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م) التي تمت بين الملك عبد العزيز وبريطانيا، بخصوص الدول التي ترتبط معها بمعاهدات خاصة، حيث تضمنت المعاهدة مادة تنص على: « المحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت و البحرين و شيوخ قطر و الساحل العماني»؛ أما علاقات المملكة مع اليمن، فقد تم توطيدها عبر (معاهدة الطائف ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٤هـ) بعد الإعلان عن قيام المملكة[٢١].

ومن خلال هذه المعاهدات استطاع الملك عبد العزيز أن يتجنَّب المواجهة مع القوى الكبرى المتواجدة في المنطقة ـ آنذاك ـ كالدولة العثمانية، وبريطانيا العظمى، التي أصبحت دول الجوار ـ وبخاصة العراق والأردن والكويت ـ تحت حمايتها بعد الحرب العالمية الأولى.

كما عقد الملك عبدالعزيز العديد من المعاهدات مع الدول الإسلامية، حيث عقد معاهدة صداقة مع إيران (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م)، ومع تركيا في العام نفسه، ومع أفغانستان عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م) ... ثم توالت المعاهدات مع باقي الدول العربية والإسلامية، حيث عقدت المملكة (معاهدة صداقة وأخوة وحسن جوار) مع مصر في ٢٣ شعبان ١٣٥٥هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٣٦م، وكانت أول معاهدة وديَّة بين البلدين في العصر الحديث[٢٢].

المسار الثاني: بناء العلاقات مع الدول الكبرى:

ما أن أتم الملك عبد العزيز مسيرة التوحيد المظفرة بضم الحجاز، حتى بادرت دول وحكومات العالم إلى الاعتراف به ملكاً شرعياً على المناطق التي وحَّدها، وكان هذا الاعتراف يُقابل من قبل الملك عبد العزيز بالتقدير، الذي سرعان ما يتحول إلى علاقات ودية بين البلاد السعودية وتلك الدول؛ فعندما نطالع المسرد التاريخي لعلاقات المملكة بغيرها من دول العالم، نجد أن أغلب هذه العلاقات قد بدأ قبل الإعلان عن المولد الرسمي للمملكة، ونذكر من ذلك ـ على سبيل المثال ـ علاقات المملكة بالدول الكبرى في العالم، ومنها:

علاقة المملكة ببريطانيا:

بدأت العلاقات السعودية ـ البريطانية عام١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م، الذي شهد لقاء السلطان (الملك) عبد العزيزمع ممثل الحكومة البريطانية في المنطقة (السير بيرسي كوكس) في ميناء العقير على ساحل الخليج العربي في منطقة الاحساء، والذي كان الميناء الرئيس ذا الأهمية التجارية والعسكرية والسياسية في ذلك الحين؛ وقد تم في هذا اللقاء التوقيع على معاهدة العقير، التي وضعت الخطوط العريضة للتعامل بين بريطانيا والسلطان عبد العزيز الذي كان حينها في ذروة معاركه الداخلية مع خصومه لتوحيد البلاد؛ ولذلك كانت الاتفاقية في حينها على درجة عالية من الأهمية، لأنها حالت دون صدام الملك عبد العزيز مع بريطانيا ـ القوة العظمى في المنطقة آنذاك ـ ومنحته فرصة التفرُّغ لاستكمال مسيرة التوحيد التي كانت شغله الشاغل في ذلك الحين. وقد ألغيت هذه المعاهدة بمعاهدة جدة التي أبرمت بين الطرفين عام ١٣٣٧هـ/١٩٢٧م، التي أشرنا إليها آنفاً.

وتواصلت العلاقات بين الملك عبد العزيز وبريطانيا، حيث أرسل عام ١٩١٩م نجله الأمير (الملك) فيصل بن عبدالعزيز إلى بريطانيا ـ على رأس وفد ضم مستشار الملك السياسي (أحمد بن ثنيان) وأشخاص آخرين ـ برسالة توضح حقيقة الخلاف مع الأشراف على منطقتي (الخرمة) و(تربة) التابعتين للملك عبد العزيز، وأنه قد اعتُدي عليهما من قبل الشريف حسين وقواته. وقد التقى الأمير (الملك) فيصلَ خلال هذه الزيارة ملك بريطانيا وزوجته وكريمته، وأبلغهم رسالة والده، وقدم لهم هدية والده (سيفين مذهبين)، وتسلم من ملك بريطانيا رسالة لوالده. وقد التقى خلال الرحلة

وزير خارجية بريطانيا الشهير آنذاك (اللورد كيرزون)[٢٣].

وتطورت تلك العلاقات عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م، الذي شهد بدء التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وتوطدت العلاقة في العام التالي بتوقيع (معاهدة جدة) ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م، التي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الملك عبد العزيز استقلالاً تاماً داخلياً وخارجياً. وتوِّجت هذه العلاقات باللقاء التاريخي الذي جمع بين الملك عبد العزيز ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) في فندق (الأوبرج) بالفيوم في مصر، وذلك في منتصف شهر فبراير من عام ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م؛ ومنذ ذلك الحين والعلاقات بين البلدين تزداد متانة وتوثيقاً، بما يخدم مصالحهما.

علاقة المملكة بالاتحاد السوفيتي:

كان ما يعرف سابقاً بـ: (اتحاد الجمهوريات السوفيتية) هو أول دولة تعترف بسلطة الملك عبد العزيز على ما وحَّده من مناطق الجزيرة العربية (الحجاز ونجد وملحقاتهما)، وذلك عبر مذكرة اعتراف رسمية، سلمها القنصل السوفيتي المفوض في جدة (كريم حكيموف) للملك عبد العزيز في ٤ شعبان ١٣٤٤هـ، الموافق ١٦ فبراير ١٩٢٦م.

وتقديراً من الملك عبد العزيز لذلك الموقف قرر إرسال نجله الأمير (الملك) فيصل على رأس وفد إلى الاتحاد السوفيتي ـ عام ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٧م ـ للبدء في توثيق العلاقات بين البلدين، وحينما حالت الظروف دون سفر الوفد، أرسل الملك عبد العزيز إلى الرئيس السوفيتي ـ آنذاك ـ(ميخائيل كالينين) برقية أوضح فيها عدم تمكن نجله والوفد المرافق من السفر، آملاً أن تتم الزيارة في وقت لاحق.

وفي عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، قام الأمير (الملك) فيصل بزيارة الاتحاد السوفيتي، واستُقبل استقبالاً حاراً على مختلف المستويات، وكان مما قاله الزعيم السوفيتي آنذاك (لينين) عن والده الملك عبد العزيز: «إنني أرحب بكم بسرور بالغ في عاصمة الاتحاد السوفيتي، كونكم تمثلون حكومة الشعب العربي، الذي تمكن بعد الحرب العالمية ـ بفضل السياسة الباسلة، والبعيدة النظر لقادته من اكتساب وتعزز استقلاله الكامل، الذي يعد مقدمة ضرورية من أجل تنمية البلاد اقتصادياً وثقافياً»[٢٤].

واستمرت العلاقات السعودية ـ السوفيتية حتى عام ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م، حيث تم قطعها بسبب الممارسات الإجرامية التي ارتكبتها الحكومات الشيوعية ـ وبخاصة في عهد ستالين ـ ضد الإسلام والمسلمين. وبلغت العلاقات ذروة تأزمها عندما قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، حيث أيَّدت المملكة الشعب الأفغاني في جهاده ضد الاتحاد السوفيتي.

ولم تعد العلاقات بين المملكة والاتحاد السوفيتي إلا عام ١٩٨٨م، عندما قام وزير السعودية السابق الأمير سعود الفيصل بزيارة الاتحاد السوفيتي للبحث عن مخرج للحرب في أفغانستان بجلاء قوات الاحتلال عنها.

علاقة المملكة بفرنسا:

بدأت العلاقات السعودية ـ الفرنسية عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م باعتراف فرنسا بالملك عبد العزيز، واتخذت سمتها الدبلوماسي عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٢٩م بإرسال باريس قنصلاً يمثل الجمهورية الفرنسية إلى الرياض. وفي عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، عقدت المملكة مع فرنسا (معاهدة الجزيرة)؛ وفي العام نفسه وقِّعت الدولتان معاهدة أخرى تخص سورية ولبنان ـ اللتين كانتا تحت الانتداب الفرنسي ـ لتنظيم حقوق وشؤون التعاون بين رعايا الدولتين. وفي عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م وصلت إلى المملكة العربية السعودية أول بعثة دبلوماسية فرنسية. وتُوِّجت العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٧م بزيارة الملك فيصل (يرحمه الله) إلى باريس[٢٥].

علاقة المملكة بألمانيا:

تعود بداية العلاقات بين المملكة وألمانيا إلى العام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، الذي شهد بداية الاتصال بين البلدين. وأخذت العلاقة تتنامى، ليتم عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م التوقيع رسمياً على معاهدة صداقة، تضمنت موادها الرغبة في إنشاء علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين، وفي عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، تم تعيين القنصل الألماني السيد: (دي هاس) ممثلاً لبلاده في جدة. وبلغت العلاقات بين البلدين قمتها بزيارة الملك سعود (يرحمه الله) لألمانيا عام ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م، كما زارها الملك خالد (يرحمه الله) عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، والملك فهد (يرحمه الله) عندما كان ولياً للعهد عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، وكذلك الملك عبد الله (يرحمه الله) عندما كان ولياً للعهد عام ١٤٢١هـ/٢٠٠١م؛ وفي المقابل زار المستشار الألماني (هيلموت شميدث) المملكة عام ١٤٠٥هـ/١٩٧٦م، كما زارها المستشار (هيلموت

كول) ١٤٢٣هـ/عام ١٩٨٥م، فيما زارها المستشار الألماني (جير هارد شرودر) عام ٢٠٠٣م. وكان لتلك الزيارات أثرها الإيجابي الكبير على توثيق العلاقات وتوطيدها بين البلدين الصديقين.

علاقة المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت العلاقات السعودية ـ الأمريكية باتفاقية عقدت في لندن عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، تضمنت إقامة قنصلية، ووضع ضوابط المعاملة لرعايا الدولتين، والموافقة على العديد من المفاهمات التي تمت وفقاً للقانون الدولي.

وفي العام نفسه تم التوقيع على اتفاقية التنقيب عن النفط بين المملكة وشركة (استناندر أف أويل) الأمريكية لمدة ستين عاماً. وفي عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٧م، تم أول تمثيل قنصلي بين البلدين، ورفع التمثيل إلى مستوى (مفوضية) عام ١٣٦٠هـ/ ١٩٤٠م.

وفي عام ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، توِّجت العلاقات بين البلدين باللقاء الذي تم بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) على متن طراد أمريكي في البحيرات المرة في مصر. وفي هذا اللقاء تم الاتفاق بين الزعيمين على مجموعة مبادئ أسهمت في تطوير وتوثيق العلاقات بين البلدين، كان من أبرزها: أن تضمن الصداقة الأمريكية السعودية سلامة الأراضي السعودية؛ وألا يتم أي احتلال عسكري للأراضي السعودية على غرار ما حدث في إيران والعراق؛ وأن تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية المبادرات التي تتخذها الدولة السعودية، إسهاماً في تحرير الشعوب العربية الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي. وتمت في هذا اللقاء التاريخي مناقشة القضية الفلسطينية، حيث أعلم الملك عبد العزيز الرئيس الأمريكي بموقف بلاده المعارض لأي خطوة لتوطين اليهود في فلسطين، مبدياً له الأسباب: الدينية، والتاريخية، والإنسانية، والسياسية لذلك. ثم تواصلت العلاقات بين البلدين لتشهد ازدهاراً لعقود طويلة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

علاقة المملكة بإيطاليا:

على الرغم من أن محاولة إيطاليا إقامة علاقات سياسية وتجارية مع الملك عبد العزيز قد بدأت منذ نجاحه في استرداد الحجاز عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تبدأ إلا عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، لرفض الملك عبد العزيز

اعتراف إيطاليا المتحفظ بسلطته على جميع مناطق المملكة، عدا (جازان)، التي كان إمام اليمن (يحيى حميد الدين) ـ الموالي لإيطاليا آنذاك ـ يدعي سلطته عليها، باعتبارها تابعة للأدارسة الذين لجأوا إليه ليستنصروه ضد الملك عبد العزيز. وقد صور أحد الباحثين الإيطاليين رفض الملك عبد العزيز هذا التحفظ بقوله: « وبالفعل، فإن كل محاولة تفاوض كانت تقبل عليها قنصليتنا في جدة، ترمي إلى تطبيع العلاقات الإيطالية ـ السعودية، كانت تتحطم أمام الرفض المتصلب لابن سعود لقبول صيغة (الاعتراف بتحفظ) التي اقترحتها إيطاليا، والتي كانت تستثني جيزان بشكل ما» [٢٦].

وإلى الأمر نفسه أشار القنصل الإيطالي في جدة آنذاك (غويدو سولاتسو) ـ في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية الإيطالية في ١٣ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٢٩م ـ قال فيه: « إذا كان الهدف الرئيس من مهمتي يكمن في إقناع هذه الحكومة بقبول اعتراف مشروط بابن سعود من طرفنا، فيمكن عدُّ هذه المهمة فاشلة»، ولفت القنصل الإيطالي وزارته إلى ضرورة « تليين الموقف الإيطالي بخصوص الاعتراف بابن سعود، وفصله عن قضية العلاقات الإيطالية ـ اليمنية المعقدة ... ووضعه في إطار أكثر اتساعاً، يؤدي إلى تطبيع العلاقات بين إيطاليا والدولة السعودية بشكل مستقل» [٢٧].

وعندما ألغت إيطاليا تحفظها بشأن جازان، واعترفت بابن سعود ملكاً للحجاز ونجد وملحقاتهما، قبلت المملكة إقامة علاقات ودية معها، حيث تم ـ في ٣ شوال ١٣٥٠هـ، الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢م، بالقصر الملكي بجدة ـ التوقيع على اتفاقيتين إحداهما للصداقة، والأخرى للتجارة بين البلدين. وقد وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي، وزير الخارجية السعودية حينها، الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز ، ووقعها عن الجانب الإيطالي القنصل (سولاتسو)، الذي حرص منذ مجيئه لجدة على إقامة علاقات سياسية قوية بين المملكة وبلاده. وإثر التوقيع علي الاتفاقيتين، قام وزير الخارجية السعودي الأمير (الملك) فيصل ـ في ١٢ ذي الحجة ١٣٥٠هـ، الموافق ١٨ أبريل ١٩٣٢م ـ بزيارة إيطاليا بصحبة القنصل الإيطالي بالمملكة (سولاتسو)، واستمرت الزيارة لمدة عشرة أيام التقى خلالها ملك إيطاليا آنذاك (موسوليني) وزار العديد من المدن الإيطالية الصناعية الكبرى، ليغادرها في ٢٢ ذي الحجة

١٣٥٠هـ، الموافق ٢٨ أبريل ١٩٣٢م[٢٨].

من العرض ـ المختصر السابق ـ لعلاقات المملكة ببعض دول الجوار وبعض الدول الكبرى في العالم، يتضح لنا اهتمام الملك عبد العزيز، وجهوده لبناء السياسة الخارجية لبلاده، على أسس ومبادئ تتفق والنهج الإسلامي الذي أقام عليه المملكة، وأدار على هديه كافة شؤونها الداخلية والخارجية.

وقد لخص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) جهود والده الملك عبد العزيز في مجال السياسة الخارجية بقوله: « أما تاريخ الملك عبد العزيز في مجال السياسة الداخلية، بأبعادها: الإسلامية والعربية والدولية، فإن التاريخ سيظل شاهداً أميناً على أنه (يرحمه الله) قد انتهج سياسة إسلامية حكيمة، ذات أبعاد عميقة، لا سيما في وقت كان المجتمع فيه مسرحاً للاضطراب والتغيرات المتلاحقة، بعد أن أنهكته حربان عالميتان، أثّرتا في سلوكه وتوجهاته، فكانت للسياسة بالنسبة له (يرحمه الله) ثوابت تقوم على المبادئ والأخلاق، وتلتزم التزاماً مطلقاً بالمنهاج الإسلامي إطاراً وسلوكاً، قولاً وعملاً، كما تلتزم التزاماً مطلقاً بالحفاظ على المقدسات الإسلامية، واعتبار عقيدة المملكة، وكرامتها، وأمنها، ومصالحها، فوق كل اعتبار؛ والحفاظ المطلق على حقوق العرب والمسلمين، وتغليب هذه الحقوق وتعهدها ورعايتها بالحكمة، والتشاور مع إخوانه زعماء العرب والمسلمين، والاهتمام كذلك بالسعي إلى ترسيخ دعائم السلم والأمن الدوليين»[٢٩].

وفي ضوء هذا الاهتمام المبكر من قبل الملك عبد العزيز بهذا الشأن، لن يكون من المفاجئ أن نعلم أنه عندما بدأ في تشييد مؤسسات الدولة، بادر إلى إنشاء مكتب رسمي لإدارة شؤون الخارجية في مكة المكرمة، ليتم من خلاله التواصل مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية؛ وما لبث أن تحول هذا المكتب ـ بموجب أمر ملكي، صدر في شهر رجب من عام ١٣٤٩هـ / أواخر عام ١٩٣٠م ـ إلى (وزارة الخارجية)، لتكون أول وزارة استحدثت بصفة رسمية في المملكة؛ وعيّن الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز وزيراً لها[٣٠].

ومنذ إنشاء هذه الوزارة الرائدة، وهي تتولى تنفيذ السياسة الخارجية للمملكة بإتقان واقتدار، منطلقة من عدة أسس وقواعد راسخة شكلت المحددات العامة للسياسة الخارجية للمملكة على مدى العقود الماضية، وعن تلك المحددات سيكون حديثنا في الفصول التالية.

الفصل الثاني

مرتكزات السياسة الخارجية السعودية

انطلقت المملكة في ممارسة سياستها الخارجية من قواعد وركائز وأسس راسخة تتمثل فيما يلي:

أولاً: مكانة المملكة الدينية:

المملكة هي مهد الإسلام ومنبع العروبة، فهي تضم المدينتين المقدستين عند المسلمين جميعاً: (مكة المكرمة)، التي تحوي الكعبة المشرفة، قبلة المسلمين في صلواتهم، ومقصدهم لأداء الركن الخامس من دينهم (فريضة الحج)، ومزارهم لأداء العمرة والصلاة في البيت الحرام الذي تعدل الصلاة فيه مئة ألف صلاة؛ و(المدينة المنورة)، مهجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومأوى مسجده، الذي تعدل الصلاة فيه ألف صلاة، ولذا تُشدُّ إليه الرحال للصلاة فيه والسلام على مؤسسه وبانيه نبينا محمد ﷺ وصاحبيه أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب (رضي الله عنهما).

وهذه المزية منحت المملكة مكانة ومنزلة دينية وروحية خاصة عند سائر المسلمين ـ من عرب وعجم ـ ميَّزتها عمَّا سواها من الدول العربية والإسلامية، حيث اعتبروها مركز ثقلهم، وموضع اعتزازهم وثقتهم، وملجأ قادتهم وشعوبهم في النوازل والأزمات لحل المشاكل والخلافات؛ وهي مسؤوليات كبرى حملتها المملكة منذ تأسيسها في رضا وقناعة، وسخرت لها ـ ومازالت ـ جهودها وإمكاناتها، حيث جعلت هموم المسلمين وطموحاتهم، والسعي إلى حصولهم على حقوقهم، من أولويات سياستها الخارجية، وحسبنا في الاستدلال على ذلك أن نشير إلى أن الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) كان يطالب دول العالم ـ حتى قبل الإعلان عن مولد المملكة ـ بالمحافظة على حقوق رعاياها المسلمين والعرب، وعدم التضييق عليهم في السفر للخارج لممارسة شعائرهم الدينية. ففي خطاب له موجَّه إلى معتمدي الدول وقناصلها في جدة عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م يقول: « وأما حقوقنا على الدول، ففيما يتعلق بهذه الديار نطلب منهم أن يسهلوا السبل إلى هذه الديار المقدسة للحجاج والزوار والتجار والوافدين؛ ثم إن لنا عليهم حقاً فوق هذا كله، وهو أهم شيء يهمنا مراعاته، وذلك أن لنا في الديار النائية والقصية إخواناً من المسلمين ومن العرب، نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم»[٣١].

ومع المكانة والمنزلة التي حباها الله للمملكة بأن جعل أراضيها محضناً لمقدسات المسلمين، وموطناً لنبيهم ﷺ، ومرجعاً لدينهم وتاريخهم؛ فإن هذا الواقع قد أضاف للسياسة الخارجية السعودية مزية هامة، وهي الارتباط الوثيق بين سياستيها الداخلية والخارجية اللتين تنطلقان من الإسلام عقيدة وشريعة ورؤية وسلوكاً ـ وفقاً لما أوضحناه في الفصل السابق ـ وهو ما عبَّر عنه وزير الخارجية السعودي السابق صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل في كلمته الافتتاحية التي ألقاها في ندوة : (الناتو ودول مجلس التعاون) ـ التي نظمها معهد الدراسات الدبلوماسية بالمملكة، بالتعاون مع الناتو ومركز دراسات الخليج عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م ـ بقوله: «.. إن بلادنا مهبط الوحي ومنبع العروبة، وقد شرفها الله سبحانه بخدمة الحرمين الشريفين، ومن ثم فإن أصالتنا العربية وانتماءنا الإسلامي، يشكلان بدورهما أبرز دعائم هويتنا الوطنية الواحدة، مما يجعل جهودنا الدائمة والدؤوبة لخدمة القضايا العربية والإسلامية جزءاً لا يتجزأ من جهودنا لخدمة قضايانا الوطنية. ولعلي لا أبالغ إذا أكَّدت بأن هذا التطابق التام بين انتمائنا الوطني وهويتنا العربية والإسلامية يشكل سمة فريدة، ذلك أن توظيف كافة إمكانياتنا لخدمة القضايا العربية والإسلامية هو واجب علينا يسعدنا القيام به»[٣٢].

ثانياً: موقعها الجغرافي المتميز:

تشغل المملكة حوالي ٨٠٪ من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية، وهي تتوسط ثلاث قارات: آسيا وأفريقيا وأوروبا، كما تتوسط العالمين العربي والإسلامي، وهي محاطة بأهم ثلاث ممرات دولية: (مضيق هرمز ـ عند مدخل الخليج العربي ـ ومضيق باب المندب، وقناة السويس ـ من جهة البحر الأحمر)؛ ولهذا الموقع امتيازاته الجيواستراتيجية، حيث يوفر للمملكة الكثير من التيسيرات في مجالي المواصلات والاتصالات بدول العالم وشعوبه؛ بيد أنه يضاعف من أعبائها السياسية الخارجية، حيث إنه يوسع من دوائر اهتمامها ومجالاتها الحيوية ـ جغرافيا وسياسياً ـ لتشمل: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة

الدولية؛ بما تتطلبه كل دائرة من هذه الدوائر من اهتمامات ومتابعات، وبما يتركه ما يحدث في كل دائرة منها من تطورات ــ سلبية أو إيجابية ــ بما يترتب على ذلك من تبعات وتحديات، يتعين على المملكة مواجهتها والتصدي لها ـ سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً ـ مثلما حدث في حرب تحرير الكويت، شعبان ١٤١١هـ/فبراير عام ١٩٩١م، ومحاولة الانقلاب على الشرعية في البحرين ربيع الأول ١٤٣٢هـ/فبراير ٢٠١١م، والانقلاب الحوثي على الشرعية في اليمن ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م ـ وهي أعباءٌ إضافية ترهق كاهل المملكة وتضاعف من التزاماتها.

وتجدر الإشارة إلى أن موقع المملكة الجغرافي جعلها ـ منذ تأسيسها ـ في بؤرة الصراع الدولي المتجدِّد على المنطقة، التي كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر مسرحاً للصراع على النفوذ الدولي بين القوى الكبرى في العالم آنذاك (البريطانيين والعثمانيين والإيطاليين والألمان والبرتغاليين ... وغيرهم)، والذي تحول بعد الحرب العالمية الثانية إلى صراع وتنافس بين القطبين الدوليين: (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)؛ وهو الواقع الذي ترك انعكاساته على السياسة الخارجية السعودية، وخصوصاً في المراحل الأولى من نشأتها.

ثالثاً: قدراتها الاقتصادية العالية:

تعدُّ المملكة من أكبر دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط ـ الذي يمثل شريان المدنية الحديثة، وعصب الطاقة والصناعة في العالم ـ الأمر الذي جعلها من أغنى دول الشرق الأوسط، وأكثرها قدرة على التطوير والتنمية. وقد بوَّأها وضعها الاقتصادي المميَّز مكانة مرموقة بين الدول الاقتصادية الكبرى، وجعلها شريكاً فاعلاً ومؤثراً في مجموعة الدول العشرين المحركة للاقتصاد العالمي.

ولاشك أن تلك المكانة الاقتصادية للمملكة قد منحتها العديد من الفرص والامتيازات، إذ إنها جعلت منها أحد مراكز الثقل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وأحد أبرز القوى السياسية المؤثرة فيه، ولذلك تحرص دول العالم الكبرى على استيضاح رأيها وموقفها تجاه ما يدور فيه من أحداث وتطورات.

ولا تألُ المملكة جهداً في استثمار هذا الوضع لما فيه صالح أمتها العربية والإسلامية، والسعي إلى كسب التأييد الدولي لقضاياها المصيرية، وتوضيح

تنطوي عليه من حقوق وحقائق، وإجلاء ما قد يعتريها من التباسات أو تشهويهات، وتُعدُّ القضية الفلسطينية من أبرز الشواهد في هذا الصدد[٣٣].

ومع ما يوفره الوضع الاقتصادي للمملكة من امتيازات، فإنه يفرض على سياستها الخارجية التزامات وتبعات إقليمية ودولية، أبرزها: العمل على استقرار أسعار النفط العالمية، والسعي إلى تنمية التجارة الدولية على أسس عادلة، ومساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشردين واللاجئين في العديد من دول العالم، سواء بصور مباشرة، أو من خلال دعمها المتواصل للمنظمات الدولية والإقليمية المختصة... إلى غير ذلك من الالتزامات الاقتصادية التي تحرص المملكة على الوفاء بها، تأكيداً وحفاظاً على مكانتها الاقتصادية العالمية.

رابعاً: قيادتها السياسية الحكيمة:

يؤكد الباحثون والمتخصصون في الدراسات السياسية على أن قدرات القادة وإمكاناتهم ومواهبهم وصفاتهم القيادية، ومعتقداتهم الدينية أو الأيديولوجية، ومنطلقاتهم الفكرية، تؤثر تأثيراً مباشراً على ممارساتهم السياسية ـ الداخلية والخارجية ـ ومن ثم على مواقفهم من الأحداث والوقائع التي تدور حولهم؛ ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي تؤديه القيادة في توجيه السياسية الخارجية لدولة ما صوب تحقيق النجاح أو الوقوع في الخطأ.

وتنبؤنا سيَر قادة المملكة وممارساتهم السياسية ـ بدءاً بالعاهل المؤسس الملك عبد العزيز، ومروراً بأبنائه الملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد و عبدالله (يرحمهم الله)، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) ـ بأنهم جميعاً قد جعلوا الغاية الكبرى والهدف الأسمى لسياستهم الداخلية والخارجية، هي بناء الوطن وارتقاؤه، والحفاظ على أمنه واستقراره، وتقدُّم مواطنيه، وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم، وتنمية وتطوير قدراتهم في المجالات كافة: العلمية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والحضارية .... وغيرها.

ومن أجل تحقيق ذلك فإنهم قد تحلَّوا جميعاً بالحنكة السياسية، والإحاطة

بالقوى الإقليمية والدولية الفاعلة، بما لها من توجُّهات وتطلُّعات ومصالح ومطامع؛ وبقدرتهم على تكوين رؤى مستقبلية صائبة، وفقاً لمعطيات الحاضر ومكوناته؛ فضلاً عما يتميَّزون به من عزيمة قويه وإرادة صلبة في التعامل مع الأزمات والتغلُّب على الصعاب والتحدِّيات.

ومن له اطلاع على تاريخ المملكة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يعلم ما لقادتها ـ بعد الله تعالى ـ من فضل فيما وصلت إليه من استقرار وازدهار، وفيما حققته من مكانة ومنزلة إقليمية ودولية؛ حيث لم يؤْثَر عن أحد منهم أنه بدَّد مقدرات بلاده وإمكاناتها من أجل تحقيق زعامة شخصية موهومة أو بطولات إقليمية مكذوبة.

وقد أشار وزير الخارجية السابق، صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل إلى هذا المنطلق بقوله: «إن المحددات الأساسية لسياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تكمن في ثلاثة مجموعات متكاملة ومترابطة ومتداخلة، يتمثل أولها في: المحددات الوطنية المتعلقة بتسخير كافة الإمكانات لخدمة مصالحنا العليا. وإذا كان ذلك ينسجم مع ما تقوم به جميع الدول، ودون القول بتفردنا أو تمايزنا عمَّن سوانا، فإن أهداف المملكة العربية السعودية الوطنية ومصالحها العليا، لا تخرج عن كونها خدمة المواطنين لتحقيق أمنهم ورفاههم وازدهارهم، حيث ليس لدى المملكة العربية السعودية، وطيلة تاريخها منذ تأسيسها، أي مطامع خارجية في التوسُّع والهيمنة وتوظيف القوة على حساب الآخرين.

وفي عصر يسوده التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بشكل مباشر أو غير مباشر، فإن الاستناد إلى قاعدة صلبة من الوحدة الوطنية الراسخة، مع توفير سبل النماء والرفاه، هو السبيل إلى حماية وترسيخ وتوطيد أمننا واستقرارنا باعتبارهما أعلى وأولى مصالحنا الوطنية التي لا يمكن التفريط بها أو المساومة عليها أو السماح بتعريضها للمخاطر والاهتزازات»(٣٤).

الفصل الثالث

سمات السياسة الخارجية السعودية

المتتبع للسياسة الخارجية السعودية منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه) وإلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، يجد أن هذه السياسة تتميز بعدَّة سمات، من أبرزها ما يلي:

أولاً: الهدوء والاعتدال وضبط النفس وبعد النظر:

تميزت سياسة المملكة الخارجية منذ عهد المؤسس بالهدوء والاعتدال وضبط النفس، وتعود هذه السمات إلى منطلق المكانة الدينية الذي تنطلق منه المملكة في كل شؤونها الداخلية والخارجية ـ والذي أشرنا إليه في الفصل السابق ـ حيث إنه قد فرض على المملكة قيوداً معنوية في ممارستها لسياستها الخارجية، أشار إليها أحد الباحثين بقوله: « الحقائق الروحية والتاريخية للمملكة، والمتمثلة في أنها مهبط الوحي، ومهد الرسالة المحمدية، ومحضن الحرمين الشريفين، رسمت صورة ثابتة لها في أذهان كافة المسلمين وغيرهم، وتحولت إلى نوع من القيد المعنوي على خيارات سياستها الخارجية».

وأوضح الباحث نتائج تلك القيود المعنوية التي يعنيها بقوله: «هذه الحقائق نتج عنها رسالة خارجية واحدة ليس لها بديل، وتتمثل في الحفاظ على الاستقرار، والذي أصبح سمة ثابتة في السياسة الخارجية السعودية؛ وهو ما يفسِّر تجنُّب المملكة تاريخياً الصراع مع أطراف إقليمية، رغم الاستفزازات المتكررة التي تشكل ضغوطاً داخلية كبيرة على القيادة السعودية وتستحثها على المواجهة. ففي كل مرة تُستَفز فيها المملكة، نجدها تتحرك بهدوء يثير الاستغراب، وحتى الانزعاج، الذي يعبِّر عن الطبيعة الإنسانية العفوية المجردة من أي قيد أخلاقي أو قيمي». ويؤكد الباحث على أن هدوء المملكة وضبطها للنفس تجاه ما تتعرض له من استفزازات نهج لا بديل له، لارتباطه برسالتها المعنوية الحاكمة لسياستها الخارجية، وذلك بقوله: «وأمام كل حالة استفزاز تلتزم القيادة السعودية الهدوء، لأن الخيارات البديلة غير ممكنة، بسبب الرسالة المعنوية الحاكمة لمواقفها وسياستها، ولا تتحول عنها إلا في مواقف قليلة جداً، من منطلق مبدأ الدفاع عن النفس المشروع دينياً ودولياً»[٣٥].

ونستطيع أن نتلمس تلك السمات بصورة واضحة في المواقف التي تتأزم

فيها العلاقات بين المملكة وغيرها من الدول، أو عندما يتعرض مواطني المملكة أو مصالحها الخارجية للأذى أو الضرر، حيث تعمد المملكة إلى دفع هذا الأذى أو الضرر بالوسائل الدبلوماسية، والحوار الهادئ الرصين، البعيد عن الصخب والانفعال، والتجاوز بالألفاظ أو الأفعال. ويحفل سجل العلاقات الخارجية للمملكة بالعديد والعديد من المواقف التي آثرت فيها المملكة الهدوء والاتزان في معالجة أزماتها السياسية مع غيرها من دول العالم، عربية كانت، أو إسلامية، أو أجنبية.

فمن أمثلة أزمات المملكة مع الدول العربية: ما حدث من توتر في العلاقات السعودية ـ اليمنية في عهد الملك عبد العزيز والإمام يحيى حميد الدين، والتي انتهت بالصلح بين البلدين، وتوقيع اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م؛ ومنها أيضاً الأزمة التي استحكمت بين المملكة ومصر في عهد الملك سعود (يرحمه الله) بسبب تدخل مصر عسكرياً في اليمن لدعم أحد الطرفين المتصارعين على السلطة، وتهديدها للحدود الجنوبية للمملكة، واقتران ذلك بحملة إعلامية شرسة على المملكة وقادتها، حيث تحلَّت المملكة بالهدوء وضبط النفس، إلى أن انتهت الأزمة بالموقف المشرف الذي وقفته المملكة ـ في عهد الملك فيصل (يرحمه الله) ـ تجاه مصر بعد هزيمة القوات المصرية أمام الاحتلال الصهيوني في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م، حيث قامت المملكة ـ في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الخرطوم (أغسطس ١٩٦٧م) ـ بتوجيه دعوة للدول العربية للوقوف خلف مصر ودعمها مادياً ومعنوياً لإعادة بناء قواتها المسلحة والصمود في وجه العدو وتجاوز أثر الهزيمة وتداعياتها، وأسهمت المملكة ـ بالمشاركة مع دولتي الكويت وليبيا ـ في دعم الاقتصاد المصري لإزالة آثار العدوان، وقرنت ذلك بالمشاركة في نقل القوات المصرية المتواجدة في اليمن لإعادة بناء الجيش المصري.

كما برزت بصورة واضحة في عهد خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز(يرحمه الله)، عندما قام بعض المصريين عام ٢٠١٢م، الموجَّهين من قبل جماعات بعينها لإفساد العلاقات بين البلدين، بالتظاهر أمام السفارة السعودية بالقاهرة، اعتراضاً منهم على الحكم القضائي الصادر على أحد

المصريين المتهمين بجلب كميات كبيرة من الحبوب المخدرة إلى المملكة.

وقام المتظاهرون بالاعتداء على السفارة السعودية بالقاهرة وكتبوا عليها عبارات بذيئة تسيء إلى المملكة وقادتها. فقامت المملكة حينها بسحب السفير السعودي من القاهرة، كرد فعل على تلك التجاوزات. وسرعان ما انتهت الأزمة بقدوم وفد شعبي من عدد من الشخصيات المصرية المرموقة، لتقديم الاعتذار إلى المملكة ـ قيادة وشعباً ـ عمَّا قام به بعض الموجَّهين من الدهماء من سلوك عدائي تجاه المملكة، في محاولة من البعض لإفساد العلاقات الودِّية التاريخية المتينة بين البلدين. والتقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله (يرحمه الله) الوفد الشعبي المصري، مثمناً مجيئه إلى المملكة، متقبلاً اعتذاره في حينها؛ وأعادت المملكة السفير السعودي إلى مصر، منهيةً الأزمة بهدوئها واتزانها وبُعد نظرها المعهود في مثل هذه المواقف العابرة.

ومن أمثلة أزمات المملكة مع الدول الإسلامية: علاقة المملكة بدولة إيران الإسلامية، حيث تحلَّت المملكة على مدى العقود الماضية بالحكمة والصبر على الممارسات السلبية والاستفزازية التي طالما مارسها الحجاج الإيرانيون في مواسم الحج بتوجيه من قادتهم، تطبيقاً لمبدأ تصدير الثورة، الذي هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية في الحقبة الخمينية، وتوارى خلال حكومة الرئيس محمد خاتمي الذي حسَّن علاقات إيران مع دول الجوار وغيرها من دول العالم عدا إسرائيل، حيث شجعت المملكة هذا الاتجاه الجديد وعملت على دعمه وهو ما بدا واضحاً في مؤتمر القمة الإسلامية الثامن، الذي عقد في طهران، وحضره الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ وكان حينها ولياً للعهد ـ وأشار في خطابه للقمة إلى أن المملكة تشجع هذا الاتجاه الجديد، فقال بعد أن أوضح التحديات المحيطة بالأمة وضرورة اتحاد الدول العربية والإسلامية لمواجهتها، لتلاشي آثارها السلبية عليها: « ... لم نأت لهذا البلد المسلم العزيز الجار بمفهوم سياسي مغلق، بل جئنا بقلوب مفتوحة للحوار والإصغاء إلى كل ما فيه خير الإسلام والمسلمين»[٣٦].

ولم تفهم القيادة الإيرانية مضمون الرسالة السعودية حينها، وعادت إلى ممارساتها السلبية في عهد الرئيس أحمدي نجاد. ومع هذا التقلب الحاد في السياسة الإيرانية، فإن المملكة لم تخرج عن هدوئها واتزانها، وظلت

الخلافات في إطارها السياسي، رغم ما تقوم به إيران من تحريض لأتباع المذهب الشيعي سواء داخل المملكة أو غيرها من دول الخليج (كالبحرين والكويت)، فضلاً عن الدول العربية (لبنان والعراق واليمن)، للخروج على حكوماتها الشرعية، ونشر الفوضى وعدم الاستقرار في دولها.

وعندما بلغ التجاوز مداه، وقامت القيادة الإيرانية بالاعتراض على تنفيذ حكم القصاص في مجموعة من الإرهابيين، منهم مواطنين سعوديين ينتمون للمذهب الشيعي؛ مما حرَّض جموع من الإيرانيين ـ المدعومين من الحرس الثوري الإيراني ـ فاعتدوا على السفارة والقنصلية السعوديتين بطهران ومشهد في ٢٢ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، الموافق ٢ يناير ٢٠١٦م، ؛ بادرت المملكة إلى قطع العلاقات مع إيران، وسحب بعثتها الدبلوماسية، وطرد البعثة الدبلوماسية الإيرانية من المملكة، منهية تاريخاً طويلاً من التجاوزات والإساءات المتعمدة.

وتعد العلاقات الأمريكية ـ السعودية نموذجاً لمعالجة الأزمات بهدوء واتزان مع الدول الغربية؛ فعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية الوطيدة التي تجمع بين البلدين منذ عهد المؤسس حتى اليوم، فإن تلك العلاقات اعتراها التوتر والخلاف في بعض الأوقات، نتيجة تأثير اللوبي الصهيوني على بعض الرؤساء ووزراء الخارجية الأمريكيين، وأبرزهم الرئيس فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر، اللذين بلغ خلافهما مع المملكة في عهد الملك فيصل (يرحمه الله) أن هدداها ـ مع غيرها من الدول المصدرة للنفط ـ بالاحتلال العسكري، إبان اتخاذ الملك فيصل قراره التاريخي بحظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا، وغيرهما من الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م. حيث قابل الملك فيصل التهديد الأمريكي بهدوء واتزان، وأمر برفع مستوى حماية الحقول النفطية، موجهاً قوات الحرس الوطني بتدمير أهم المواقع حال تعرضها لهجوم معاد. وفي الوقت نفسه، أعلن وزيرا البترول السعودي والكويتي أن تنفيذ مثل هذه التهديدات يعني انخفاض الإنتاج إلى أدنى مستوى، مما يفاقم من الأزمة ويؤدي إلى الركود العالمي الشامل. وهو ما جعل الولايات المتحدة تعيد النظر في خيار التهديد العسكري المطروح، وتسعى إلى بناء نظام الشراكة الأمريكية ـ السعودية،

الذي ميَّز العلاقات بين البلدين على مدى العقود الماضية.

كما شهدت العلاقات في مطلع الألفية الجديدة توتراً مشابهاً، عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، حيث تعالت أصوات بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي[٣٧] مطالبة بمعاقبة المملكة، متهمة إياها بتمويل الإرهاب مالياً، وتغذيته فكرياً؟! والتزمت المملكة الهدوء وضبط النفس تجاه تلك الاستفزازات، التي كان يحركها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لإحداث الوقيعة والصدام بين الدولتين الصديقتين؛ رافضة أي إجراء يمس أمنها أو سيادتها الوطنية أياً كان مصدره[٣٨]. وليس هنالك ما يستشهد به على هدوء المملكة وحكمة قادتها وبعد نظرهم في مواجهة هذا الحدث من قول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) ــ في كلمة ألقاها على الشعب من قصر الضيافة، عند استقباله للرئيس الفلسطيني الراحل (ياسر عرفات) يوم ١٠ رمضان ١٤٢٢هـ، الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١م ــ: «إن الحملة التي شنتها الصحف المتحاملة عليكم وعلى بلدكم بعد التفجيرات التي حدثت في أمريكا، تضمنت سباً للإسلام والعرب والمسلمين كافة، وأنتم خاصة، ولكن هناك مثل يقول: تموت الحية وسمّها في رأسها؛ وإن شاء الله لن يجدوا منكم ولا من الإسلام إلاّ المحبة والسلام والصداقة بين شعوب العالم. الإسلام وفي .. الإسلام خير وبركة وعز وكرامة. وإن شاء الله الإسلام سينتصر مهما صار ومهما كان»[٣٩].

ثانياً: تغليب المبادئ على المصالح:

على الرغم مما تعورف عليه في علم السياسة من أنه لا توجد هناك صداقات دائمة ولا عدوات دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة؛ إلا أن المملكة قرنت مصالحها بما تسير عليه من مبادئ، فإذا تعارضت مصالحها مع مبادئها، غلَّبت المبادئ على المصالح.

وتعود هذه السمة إلى انطلاق المملكة في سياستها الخارجية من ضوابط إسلامية ثابتة وراسخة، فالوفاء بالعقود والعهود والمواثيق، والالتزام بشرف الكلمة، وإرادة الخير للآخرين، والتعاون على البر والتقوى، ونصرة المظلوم ورفع الظلم عنه، وإغاثة الملهوف... ونحوها، كلها مبادئ إسلامية عظيمة وَسَمَت السياسة الخارجية للمملكة منذ عهد المؤسس إلى اليوم، وذلك على

اعتبار أن آل سعود منذ ظهورهم على مسرح أحداث شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر الميلادي، الثاني عشر الهجري، وهم أصحاب مبادئ ومواقف، وليسوا مجرد حكام سياسيين ينشدون الحكم والسلطة على أي صورة كانت، وكثيراً ما عبر الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) عن تلك الحقيقة بقوله: «إن البيت السعودي صاحب رسالة قبل أن يكون بيت مُلْك»[٤٠].

والمتمعن في الكثير من القرارات والمواقف التي اتخذتها المملكة تجاه القضايا الإقليمية والدولية تتأكد لديه هذه السمة بوضوح وجلاء، ويتجسد ذلك في موقف الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) مما حدث في اليمن عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م عندما أعلنت جماعة (سيف الإسلام إبراهيم) من عدن عن موت إمام اليمن (يحيى حميد الدين) في صنعاء، وكانت المملكة تعلم كذب هذا الإعلان وعدم صحته، فأصدرت بياناً كذبت فيه ما أذيع عن موت الإمام يحيى. وعندما خشي المتآمرون من افتضاح أمرهم، قدموا إلى صنعاء وقاموا باغتيال الإمام يحيى ورئيس مجلس وزرائه، واحتلوا دار الحكومة في صنعاء ونصَّبوا (عبد الله بن الوزير) إماماً على اليمن. وحاول ابن الوزير أن يحصل من المملكة على اعتراف بإمامته، متوسلاً إلى ذلك بمعرفته السابقة بالملك عبد العزيز، حيث إنه هو الذي تولى المفاوضات مع المملكة على الحدود بين البلدين، وهو الذي وقَّع ـ باسم الإمام يحيى ـ على اتفاقية الطائف مع المملكة.

وكانت أبرز محاولات ابن الوزير للحصول على اعتراف الملك عبد العزيز بإمامته ــ لتصبح له شرعية داخلية وإقليمية ــ أنه أرسل للملك وفداً ليحاول إقناعه بالاعتراف به، مؤكداً التزامه بكل ما يراه الملك أو يصدر عنه، فاستقبل الملك عبد العزيز الوفد في جلسة عامة واستمع إلى ما جاؤوا من أجله، وما أن انتهوا من عرض مطالبهم حتى بادرهم الملك بالتوبيخ والتأنيب على تآمرهم على الشرعية وفعلتهم الشنيعة باغتيال الإمام يحيى، وطالبهم بمغادرة المملكة على الفور[٤١].

كما تتجلى هذه السمة في موقف المملكة تجاه الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والذي كان إحدى القوتين العظميين في العالم، وأول الدول التي اعترفت بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتهما، واستقبلت

نجله الأمير (الملك) فيصل استقبالاً حاراً عندما زارها لأول مرة عام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، وأثنى قائدها ـ الزعيم السوفيتي المعروف (لينين) ـ على شخصية والده الملك عبد العزيز كما أشرنا من قبل؛ فضلاً عن حاجة المملكة إلى توثيق علاقاتها بتلك القوة العظمى في ذلك الحين، للاستفادة بما لديها من إمكانات وقدرات هائلة في كافة المجالات: العلمية والعسكرية والصناعية ... وغيرها. وبالرغم من ذلك كله، إلا أن المملكة لم تتردد في قطع علاقاتها مع تلك القوة العظمى عندما جاهرت بعدائها للدين، واعتبرته أفيون الشعوب، ودعت إلى الإلحاد عبر الترويج للشيوعية في العالم، ونكَّلت بالمسلمين السوفييت بسبب دينهم، وخصوصاً في عهد (ستالين). ولم تعد العلاقات بين البلدين إلا عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وزوال الشيوعية أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم.

ومن الأمثلة البارزة لتلك السمة أيضاً: موقف المملكة عندما تم اختيارها في ذي القعدة ١٤٣٤هـ/ أكتوبر ٢٠١٣م ـ لتشغل ـ للمرة الأولى في تاريخها ـ مقعد غير دائم من مقاعد مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة؛ فعلى الرغم من أنه وضع تتمناه الكثير من دول العالم وتسعى للحصول عليه، لما يعكسه من أهمية الدولة ومكانتها في المنظومة الدولية؛ إلا أن المملكة اعتذرت حينها ـ عبر بيان أصدرته وزارة الخارجية ـ عن قبول العضوية، معللة رفضها بأن: «آليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن، تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب»؛ وبفشله في حل القضية الفلسطينية «حل عادل ودائم لخمسة وستين عاما» بما نجم عن ذلك من «حروب عدة هددت الأمن والسلم العالميين»؛ وبعجزه عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه النظام الحاكم في سوريا، والسماح له «بقتل شعبه وإحراقه بالسلاح الكيمياوي على مرأى ومسمع من العالم أجمع ودون مواجهة أي عقوبات رادعة»؛ فضلاً عن « عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي، أو الحيلولة دون سعي أي دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية»، في إشارة ضمنية إلى إسرائيل وإيران[٤٢].

فلم تقبل المملكة هذا العرض المغري سعياً وراء منفعة مؤقتة زائلة على

حساب المبادئ التي تؤمن بها وتسعى إلى تحقيقها، وهي نشر العدالة بين شعوب الأرض جميعاً، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين في العالم كله، ورفع الظلم، ومعاقبة الظالمين ... إلى غير ذلك من المبادئ التي عجز مجلس الأمن عن تحقيقها، رغم مسؤوليته الدولية عنها.

ثالثاً: الصدق والوضوح والصراحة:

التصقت هذه الصفة بالسياسة الخارجية السعودية منذ عهد المؤسس، حيث كانت ديدنه في تعامله مع من حوله من الدول والحكومات منذ ظهوره على مسرح الأحداث في شبه الجزيرة العربية، وشهد له بالصدق كل من تعامل معه، ونذكر من ذلك ما قاله الدكتور (فون ويزل) ـ الذي زار الملك عبد العزيز عام ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م ـ: «... وفي ابن سعود ميزة أخرى، وهي أنه كريم وصادق، وقد حادثته مرتين في شؤون مختلفة، كان بعضها دقيقاً جداً؛ فلم ألحظ قط أنه يلبس الباطل ثوب الحق..نعم، كان (سياسياً) أحياناً في أجوبته، فلا يقول كل مايعرفه، ولكنه لم يتلفظ بكلمة واحدة غير صادقة. والظاهر أن هذا شأنه مع الجميع، فإني لما قابلت القناصل الأجانب في جدة. قالوا لي: إذا قال لك ابن سعود شيئاً فثق أنه يقول الحقيقة التي لا تشوبها شائبة»(٤٣).

وكان الملك عبد العزيز مؤمناً بأن صدقه مع الآخرين، وخصوصاً من غير المسلمين من القادة والسياسيين، هو سبب احترام وتقدير من تعامل معه من الأجانب، ومما قاله عن ذلك: «... ولقد تكلم معي كثيرون من الأوروبيين، وقالوا لنا: إن حكوماتنا تكرم الرجل الصادق الذي يقوم بحق بلاده. فإذا صدقنا في أعمالنا، وقمنا بحقوق بلادنا، احترمنا القريب والبعيد»(٤٤).

ونرى هذا الصدق بوضوح في رسالة جوابية بعث بها الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) إلى والي البصرة العثماني (سليمان شفيق كمالي) عام ١٣٣٠هـ / ١٩١٢م، رداً على رسالة كان الوالي قد بعث بها إليه، يسأله عن آرائه في أمور العرب وما اجتاح بلادهم من قلاقل وفتن، حيث تضمَّن ردُّ الملك عبد العزيز ما نصه: « إنكم لم تحسنوا إلى العرب، ولا عاملتموهم في الأقل بالعدل، وأنا أعلم بأن استشارتكم إياي إنما هي وسيلة استطلاع لتعلموا ما انطوت عليه مقاصدي، وهاكم رأيي، ولكم أن تؤولوه كما تشاءون: إنكم

المسؤولون عما في العرب من شقاق، فقد اكتفيتم بأن تحكموا، وما تمكنتم حتى من ذلك، وفاتكم أن الراعي مسؤول عن رعيته، وفاتكم أن صاحب السيادة لا يستقيم أمره إلا بالعدل والإحسان، وفاتكم أن العرب لا ينامون على ضيم، ولا يبالون إذا خسروا ما لديهم وسَلمَت كرامتهم. أردتم أن تحكموا العرب فتقضوا إربكم منهم، فلم توفّقوا إلى شيء من هذا أو ذاك، لم تنفعوهم أو تنفعوا أنفسكم .. وفي كل حال أنتم اليوم في حاجة إلى راحة البال لتتمكنوا من النظر الصائب في أموركم الجوهرية»[٤٥]. ويوضح تاريخ البرقية أن الدولة العثمانية كانت حينذاك في أوج مجدها، بينما كان الملك عبد العزيز في منتصف مسيرة التوحيد، التي بدأت باسترداد الرياض عام ١٣١٩هـ/١٩٠٢م، واكتملت بضم الحجاز عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م.

وقد ورث أبناء المؤسس من ملوك المملكة عن والدهم صدقه ووضوحه وصراحته؛ فلم يُعرَف عن أحد منهم، أنّه كذب على أحد، أو نافق أحداً، أو غدر صديقاً، أو نقض عهداً، بل كانوا جميعاً صادقين، واضحين، صرحاء في جميع مواقفهم، مترفعين عن اللجوء إلى استخدام ما تسمح به الدبلوماسية من مواءمات ومجاملات في العلاقات السياسية، فهم رجال مبادئ والتزام خلقيّ، منهما يستمدون مواقفهم وعلاقاتهم السياسية، ونمثل لذلك بما صرح به الملك فيصل (يرحمه الله) لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسينجر) حينما جاء إلى المملكة ليتباحث معه حول رفع الحظر عن ضخ البترول للولايات المتحدة لدعمها لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث قال له الفيصل (يرحمه الله): « عيد الأضحى القادم، يجب أن تسلمني مفاتيح القدس، فإني أنوي أن أصلي العيد في الأقصى، ولا يهمُّني الرأي العام الأمريكي الذي تتشدقون به، فقد صبرت عليكم ثلاثين عاماً، اتهمت فيها وبلادي، ومن جميع العرب، بالرجعية والتخلف والعمالة، ولم أعد أحتمل أبداً صداقة لا فائدة لبلادي من ورائها، ولا تحقق غير المواعيد التي لا تُنفَّذ»[٤٦].

وكان الملك خالد بن عبد العزيز (يرحمه الله) يفاخر بقيام السياسة الخارجية للمملكة على الصدق، مؤكدا أن تلك السمة هي التي أكسبت المملكة ثقة العالم، ونذكر قوله عن ذلك: «كلمتنا تعتمد على الصدق والأمانة قولاً

وعملاً، الأمر الذي أكسبنا ثقة الأمة العربية والإسلامية خاصة، والمجتمع الدولي بصفة عامة؛ لأننا نسلك في سياستنا طريقاً واضح المعالم، وهي سياسة تأخذ في اعتبارها نصرة دين الله، وعزة الأمة الإسلامية، وتأييد قضاياها، والأخذ بجميع الأسباب وصولاً لغايتنا النبيلة، ليس من أجل سعادة ورخاء الإنسان السعودي فحسب، بل وفي سبيل رخاء الأسس الدولية، لهذا فإن بلادنا تعطي من ذاتها ما تراه ضرورياً لحفظ أمن وسلام العالم، مدركة مسؤوليتها تجاه المجتمع الإنساني وازدهاره»(٤٧).

ويتجلى الصدق والصراحة والوضوح في سياسة المملكة الخارجية، فيما صرح به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) خلال حديث له مع صحيفتي: (الواشنطن بوست) و(النيويورك تايم) ـ أثناء زيارته للولايات المتحدة عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ـ عن علاقات المملكة بالولايات المتحدة، حيث لم يتردد (يرحمه الله) في مخاطبة الشعب الأمريكي كله ـ عبر أكثر الصحف الأمريكية انتشاراً ـ بقوله: «إننا في المملكة العربية السعودية كنا أصدقاءكم عندما كان قليل من الناس فقط راغبين في صداقتكم؛ وخلال الحرب الباردة وقفنا بجانبكم، وعلاقتنا خلال السنوات ارتكزت على الاحترام المتبادل، وارتكزت على المصالح المشتركة، وعلى النظرة العالمية المشتركة؛ وكأصدقاء لكم فإننا فخورون بعلاقتنا معكم .

وفي الوضع الراهن، نجد أنه من الصعوبة الدفاع عن أمريكا، لذلك نلتزم الصمت... اتُهمتُ بأنني منتقد للولايات المتحدة الأمريكية، وربما لست ميالاً إلى الولايات المتحدة؛ ولكن ردي في هذا الأمر هو: اسألوا الرؤساء الأمريكان الذين تعاملوا معي جميعاً... اسألوهم عن آرائي تجاه أمريكا؛ ودعني أيضاً أسأل سؤالاً آخر: إذا كان لديك صديق، فهل تفضل هذا الصديق أميناً، صادقاً، وصريحاً، يشير إلى نقاط في حياتك يجب أن تغيِّرها، أم تفضل صديقاً يسايرك في كل شيء تقوله؟!». واختتم (يرحمه الله) حديثه في هذا الشأن بالقول: «أنا أعتقد أن عليّ أن أكون صادقاً ومخلصاً عندما يتعلق الأمر بعقيدتي وشعبي ونفسي، وأن أكون صريحاً وصادقاً جداً مع أصدقائي»(٤٨).

ونجد هذه السمة بكل معانيها في الكلمة التي وجهها (يرحمه الله) إلى قادة الأمة العربية أعقاب الحرب على غزة في ١٤٢٩/١٢/٢٩هـ، الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٧م،

والتي قال فيها: «إخواني قادة الأمة العربية، يجب أن أكون صريحاً مع نفسي ومعكم، فأقول: إن خلافاتنا السياسية أدَّت إلى فرقتنا وانقسامنا وشتات أمرنا، وكانت هذه الخلافات ـ وما زالت ـ عوناً للعدو الإسرائيلي الغادر، ولكل من يريد شق الصف العربي لتحقيق أهدافه على حساب عزتنا ووحدتنا وآمالنا. إننا ـ قادة الأمة العربية ـ مسؤولون جميعاً عن الوهن الذي أصاب وحدة موقفنا، وعن الضعف الذي هدد تضامننا؛ أقول هذا ولا أستثني أحداً منا»[٤٩].

كما تتجلى أيضاً في الانتقادات العلنية الشديدة، التي وجهها وزير الخارجية السعودي السابق صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل إلى الكلمة التي وجهها الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى القمة العربية في دورتها السادسة والعشرين، المنعقدة في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في الفترة من ٨ ـ ١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٨ ــ ٣٠ مارس ٢٠١٥م، وتلاها نائب الأمين العام للجامعة العربية (أحمد بن حلى)؛ والتي تناقض محتواها مع السياسة الروسية على أرض الواقع، ففي حين كانت روسيا تدعم الرئيس السوري بالسلاح ـ الذي يستخدمه في قتل شعبه ــ وتحول دون اتخاذ أي قرار ضده في مجلس الأمن، فإن خطاب (بوتين) للقمة ناقض ذلك، بقوله: « إننا نقف إلى جانب مواطني شعوب الدول العربية في طموحاتهم إلى مستقبل رفيه، وكذلك إلى تسوية جميع القضايا التي يواجهونها بالطرق السلمية، وبدون أي تدخل خارجي» .. فبادر صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (يرحمه الله) ــ بجرأته المعتادة، وصراحته المعهودة ـ بالرد على رسالة الرئيس الروسي ــ خلال الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربية ــ بقوله: « إن النظام السوري يتلقى تسليحا فوق حاجته ويستخدمه في محاربة شعبه» مضيفاً: « أن القانون الدولي يمنع روسيا من بيع السلاح للدول التي تستخدمه ضد شعبها، فكيف يمكن أن تدعو روسيا للحل السلمي مع الاستمرار في دعم النظام السوري»؟![٥٠].

رابعاً: استقلالية الرأي والقرار:

حرصت المملكة منذ تأسيسها على تكون آراؤها وقراراتها ومواقفها من القضايا الخارجية ــ إقليمية كانت أو عالمية ــ صادرة عن قادتها، مجسِّدة لقناعتهم ومعتقداتهم، عاكسة لهويتهم، محققة لمصالح أمتهم وشعوبهم

العربية والإسلامية، وهو ما أكَّد عليه الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ في حديث أجرته معه: وكالة الأنباء السعودية (واس)، والتلفاز السعودي، ومحطة أوربت ـ حينما سئل عمَّا إذا كانت مبادرة السلام التي طرحتها المملكة وتبنتها الدول العربية قد جاءت نتيجة ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ـ كما يزعم بعض المرجفين ـ حيث أجاب (يرحمه الله) ـ بتلقائية وحزم ـ بالقول: «أول شيء: لا أحد يفرض على السعودية شيئاً أبداً أبداً .. السعودية مثلما تعرف أنت ـ منذ وقت المغفور له الملك عبد العزيز إلى الآن ـ ما فُرض عليها شيء .. السعودية تراعي أول شيء خدمة دينها وعقيدتها الإسلامية .. ثاني شيء: مصلحة وطنها ومصلحة العالم العربي والإسلامي .. ولا يفرض عليها أي كائن من كان في هذا الكون كله ما يريد أن يعمل .. المبادرة مبادرة سعودية، والتفكير فيها حصل من مدة شهرين أو أكثر تقريباً»[٥١].

ولعل آراء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) إبان اندلاع الثورة المصرية ضد حكم الرئيس الأسبق (حسني مبارك) في ٢٥ يناير ٢٠١١م، تعد مثالاً واضحاً على ما نشير إليه من استقلالية الرأي، حيث صرح (يرحمه الله) في أكثر من مناسبة بأنه كان من الأفضل والأكثر استقراراً وأمناً للشعب المصري أن يترك الرئيس مبارك يكمل فترته الرئاسية لينتقل الحكم من بعده لمن يتخيره الشعب المصري رئيساً له انتقالاً سلمياً يجنِّب البلاد الصدام والمواجهة بين فئات الشعب، وخصوصاً بعد التزام الرئيس بأغلب مطالب الثوار من حلّ مجلس الشعب، وتغيير أكثر القيادات السياسية، وتعهده بعدم ترشح ابنه (جمال) للحكم ... ولم تثن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) عن التصريح بهذا الرأي ـ الذي كان يعتقد أن فيه تحقيق لمصلحة الشعب المصري ـ الحالة العاطفية والمشاعر الانفعالية التي سادت الشارع المصري آنذاك، والتي عبر عنها ملايين الشباب والرجال والنساء والفتيات الذين شاركوا في الثورة وأيدوها كوسيلة للتخلص من الحكم القائم والعبور إلى غد أفضل.

وعلى النحو نفسه، كان قراره التاريخي المؤيد لاختيار الأغلبية من أبناء الشعب المصري عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، وتفويضه

قيادة الجيش المصري لتحقيق تلك المهمة في ٢٢ شعبان ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٠١٣/٦/٣٠م، وسعيه (يرحمه الله) ـ عبر وزير خارجيته السابق الأمير سعود الفيصل ـ إلى توضيح أن ما حدث في مصر في ٢٥ شعبان ١٤٣٤هـ، الموافق ٢٠١٣/٧/٣م، ليس انقلاباً عسكرياً ـ كما صوَّره البعض، لتقوم الدول الكبرى بما عزمت عليه من فرض حصار اقتصادي وسياسي على مصر، ليؤدي إلى انهيارها، كما حدث للعراق قبل غزوه وتفكيكه عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ـ وإنما هي إرادة شعبية عبرت عن نفسها، وطالبت قيادات الجيش المصري بتحقيقها [٥٢].

وفي السياق نفسه، تأتي استجابة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ مع أشقائه من قادة دول مجلس التعاون ـ لمناشدة الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) بالتدخُّل العسكري في اليمن لمواجهة الانقلاب الحوثي ـ المدعوم من الرئيس السابق على عبدالله صالح وأعوانه، والمموَّل والمُخطَّط له من إيران ـ على الحكومة الشرعية، وسعيه إلى تكوين تحالف من عشر دول عربية، وإطلاقه للحملة الجوية (عاصفة الحزم) لإنقاذ اليمن من سيطرة الحوثيين وهيمنة الإيرانيين.

خامساً: المبادرة والجرأة والإقدام:

اقترنت السياسة الخارجية السعودية بالمبادرة والجرأة والإقدام، منذ البدء في ممارستها في عهد الملك عبد العزيز، حيث تشير المصادر إلى أن الملك عبد العزيز كان من أوائل القادة العرب الذين أدركوا المخاطر المستقبلية التي ستواجه العرب والمسلمين جراء قيام دولة لليهود في فلسطين، تنفيذاً لوعد (بلفور) المشؤوم، الصادر عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م، فبادر ـ إبان اشتعال الثورة الفلسطينية عام١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م ـ إلى اتخاذ العديد من الخطوات الاستباقية، التي كان يطمح أن تؤدي إلى وقف المشروع الصهيوني المنشود، بما سوف يترتب عليه من آثار سلبية على الأمة العربية والإسلامية، وكان من أبرز هذه الخطوات:

- توجيه وزارتي الخارجية والمالية السعوديتين بجدة للقيام بإرسال العون المادي إلى ثوار فلسطين، دعماً لهم لمواصلة رفضهم للمشروع الصهيوني، كما كلفهما بأن تحثَّان الشعب السعودي على تقديم العون لأشقائهم في

فلسطين؛ وأبرق في الشهر نفسه إلى وزيره المفوض في لندن ليتصل بوزارة الخارجية البريطانية وينقل إليها موقف المملكة الرافض لتطور الأمور في فلسطين نحو الأسوأ، ويطالب الحكومة البريطانية بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، واتخاذ إجراءات عملية لوقف هجرة اليهود إلى فلسطين تمهيداً للدخول في مفاوضات لحل الأزمة.

❑ المبادرة إلى مراسلة رئيس الوزراء البريطاني (وينستون تشرشل) ـ على اعتبار أن بريطانيا هي الدولة المنتدبة على فلسطين ـ والرئيس الأمريكي آنذاك (روزفلت)، وخلفه (ترومان)، مبيناً لهم مخاطر استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين، وأن ذلك لن يؤدي إلى حلٍّ مشاكل اليهود، بل سيخلق مشاكل للفلسطينيين الذين تغتصب أرضهم.

ولم يكتف الملك عبد العزيز بمراسلة قادة الدولتين، بل سعى إلى مقابلتهما لشرح القضية الفلسطينية، وتم له ذلك في منتصف شهر فبراير عام ١٩٤٥م، حيث التقى الرئيس الأمريكي (روزفلت) على الطراد (كونيري) في منطقة البحيرات المرة، والتقى (تشرشل) في فندق (الأوبرج) في الفيوم بمصر.

❑ دعوة القادة العرب للدفاع عن فلسطين، حيث بادر الملك عبد العزيز «وأبرق إلى ملك اليمن، وإلى ملك العراق، وإلى أمير شرقي الأردن يقترح تعاون الممالك العربية كتلة واحدة في مفاتحة الإنجليز بشأن فلسطين، ومجابهة الموقف متحدين، لتفريج الأزمة في تلك البؤرة العربية المنكودة، ومحاولة الوصول إلى حل للقضية بين أهلها والبريطانيين بواسطة ملوك العرب وأمرائهم»[٥٣].

ويشير أحد الباحثين إلى ما كانت تتميز به سياسة الملك عبد العزيز الخارجية بشأن القضية الفلسطينية من مبادرة وإقدام بقوله: « لم يكن عبد العزيز يتحرك في قضية فلسطين تحت ضغط الجماهير، كما هو الحال مع سائر الحكومات العربية إلى يومنا هذا، بل كان هو الذي يحرِّض الجماهير للضغط عليه». ويستدل الباحث على ما ذهب إليه بوثيقة تاريخية، وهي رسالة موجهة من الملك عبد العزيز إلى أمراء المناطق في المملكة، يحثهم فيها على «أن يتناقشوا مع طلاب العلم في مناطقهم عن قضية تقسيم فلسطين، ووجوب مطالبة الملك عبد العزيز في هذا الأمر لأنه يضر بالعرب والمسلمين عاجلاً أو آجلاً؛ وبذلك يبدو الملك أمام الرأي العام

العالمي مدفوعاً إلى إثارة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي تنفيذاً لرغبة شعبه، وليس انطلاقاً من رأيه وقناعاته الشخصية فحسب»[٥٤].

وتؤكد هذه الرواية أن مبادرات الملك عبدالعزيز السياسية لم تكن درباً من الاندفاع العاطفي غير المدروس، وإنما كانت ممارسات سياسية تتسم بالحنكة والوعي.

وتتأكد تلك السمة فيما أقدم عليه الملك سعود بن عبد العزيز (يرحمه الله) عندما علم بالعدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي) على مصر عام ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، حيث أعلن على الفور عن تحالفه التام مع مصر في أزمتها عبر خطوات عملية متتالية تمثلت فيما يلي:

□ الأمر بالتعبئة العامة في المملكة، استعداداً للمشاركة في الدفاع عن مصر؛ وقد صدر بهذا الخصوص بيان عن الديوان الملكي جاء فيه: «... ولقد أمرنا بالتعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب، ونرجو أن نتكاتف جميعاً للذود عن البلاد العربية ورد العدوان عنها، ولسنا بالمعتدين، ونرجو أن ينصر الله دينه ويعلي كلمته؛ وعلى الباغي تدور الدوائر ... التوقيع الملكي»[٥٥].

□ إعلام الرئيس المصري بمساندة المملكة ودعمها لمصر، وذلك عبر برقية أرسلها الملك سعود إلى الرئيس المصري قال فيها: «إلى حضرة صاحب الفخامة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر العربية، علمت بالعدوان اليهودي هذا الصباح؛ إننا وقواتنا، وكل إمكانياتنا حاضرون للمعاونة في رد العدوان ... التوقيع: سعود»[٥٦].

□ فتح باب التطوع للدفاع عن مصر أمام أبناء الشعب السعودي، عبر مكاتب مخصصة لذلك في مدن المملكة وقراها وبواديها؛ وقد لقيت هذه المكاتب إقبالاً كبيراً من قِبل المواطنين السعوديين الذين هبوا للمشاركة، وكان في مقدمتهم عدد كبير مِن أصحاب السمو الأمراء من أبناء وأحفاد الملك عبدالعزيز، حيث تشير المصادر إلى: «أنه كان على رأس المتطوعين الأمراء: فهد بن عبدالعزيز، وعبدالله بن عبدالعزيز، وسلطان بن عبدالعزيز، ومشعل بن عبدالعزيز، ومشاري بن عبدالعزيز، ونواف بن عبدالعزيز، ونايف بن عبدالعزيز، وسلمان بن عبدالعزيز، وماجد بن عبدالعزيز، وفهد بن سعود، ومحمد بن سعود ... وغيرهم من الأمراء الذين بدأوا يتدربون على السلاح»[٥٧].

❑ وضع كافة مطارات المملكة تحت تصرف الطيران المصري، وفتح جميع الموانئ السعودية لقطع الأسطول الحربي والتجاري المصري؛ وتوقيع اتفاقية سريعة مع مصر لتزويدها بالبترول وتحميله على ناقلات يونانية تحمل العلم السعودي[٥٨]. كما أعارت المملكة جزيرتين سعوديتين على خليج العقبة (تيران وصنافير) لمصر، لتراقب من خلالهما حركة السفن الإسرائيلية المعادية أثناء الحرب، وتمنعها من المرور فيه[٥٩].

❑ الإعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولتي العدوان (بريطانيا وفرنسا)، ومنع البترول عنهما لعدم قبولهما بوقف إطلاق النار، واستمرارهما في مشاركة إسرائيل في العدوان على مصر؛ وقد صدر عن المملكة بيانان في هذا الشأن:

الأول: ينصَّ على قطع العلاقات مع البلدين بالقول: «.. بناء على الاعتداء المسلح الواقع من حكومتي بريطانيا وفرنسا على الشقيقة مصر، في حال كونها المُعتَدى عليها من إسرائيل، وبناءً على عدم قبول الدولتين المذكورتين لقرار هيئة الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وإقرارهما بالاعتداء بدون مبرر؛ فإن حكومة صاحب الجلالة قررت قطع علاقاتها السياسية مع الحكومتين المذكورتين اعتباراً من تاريخ تبليغه»[٦٠].

الثاني: ينصُّ على عزم المملكة على منع البترول عن كلتا الدولتين لمشاركتهما في العدوان على مصر، وذلك بالقول: «... وبالنظر للاعتداء الصارخ الذي قامت به انجلترا وفرنسا على الشقيقة مصر بدون مبرر على الإطلاق، في حالة كونها ضحية الاعتداء الإسرائيلي؛ فإن الحكومة العربية السعودية أصدرت أوامرها إلى الجهات المختصة بمنع شحن وتموين جميع السفن الإنجليزية والفرنسية، وأيضاً السفن الأخرى التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين، من جميع منتجات البترول السعودي»[٦١]. وقد استمر قطع البترول عن الدولتين المعتديتين لمدة (٩٢) يوما، كما تم قطع الخط الممتد إلى البحرين حتى لا تستفيد الدول المعتدية منه[٦٢].

❑ حثُّ الدول العربية للوقوف مع مصر ضد العدوان الثلاثي عليها، حيث قام الملك سعود بإرسال برقيات إلى قادة الدول العربية في كل من: لبنان، والأردن، وسوريا، والسودان، واليمن، يحثهم فيها على إعلان استعدادهم

للدفاع عن مصر، واتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتنفيذ ذلك، وقد قام قادة تلك الدول بالرد على برقيات الملك سعود، شاكرين له دعوته، ومؤكدين استجابتهم الفورية، والبدء في اتخاذ الخطوات العملية استعداداً للمشاركة في الدفاع عن مصر وعن الأمة العربية جمعاء[٦٣].

❑ استثمار علاقات المملكة الودية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتشجيعها على الاستمرار في استنكار العدوان الثلاثي على مصر، والعمل على وقفه عبر هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث تشير المصادر إلى أن الملك سعود قد أرسل خطابين للرئيس الأمريكي (دوايت أيزنهاور) في هذا الشأن، تضمن أحدهما شكراً للرئيس الأمريكي على رفضه للعدوان، فيما تضمن الخطاب الثاني شكراً على موقف بلاده الرافض للعدوان في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حاثاً إياه على الاستمرار في بذل الجهد لتنفيذ قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار وعودة إسرائيل إلى موقعها عند خط الهدنة المتفق عليه عام ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م؛ حيث تضمن الخطاب ما نصه: «... أبرقت لفخامتكم بالأمس شاكراً موقفكم تجاه العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية، كما أؤكد شكري لموقف الولايات المتحدة في مجلس الأمن؛ وإني أستنهض همة فخامتكم والولايات المتحدة لأجل إيقاف كل عدوان ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة »[٦٤].

❑ الاستمرار في دعم مصر ومساندتها بعد وقف العدوان وانتهاء الأزمة، ويتجلى ذلك في: تقديم العون المادي للمتضررين من العدوان من أبناء مدينة بورسعيد الباسلة، حيث تشير المصادر إلى أن الملك سعود قد تبرع بمليوني ريال للهلال الأحمر المصري لمساعدة منكوبي مدينة بور سعيد المدمرة[٦٥]؛ كما تبرع بمبلغ (٢٠٠) ألف جنيه لتعمير مدينة بورسعيد من الخراب الذي لحقها بسبب العدوان[٦٦].

ولعل خير ما نختم به موقف الملك سعود الداعم والمساند لمصر، والمؤكِّد لما تتسم به السياسة الخارجية السعودية من مبادرة وجرأة وإقدام، وخصوصاً عندما تتعرض الدول والشعوب العربية والإسلامية للعدوان الخارجي، ما قاله (يرحمه الله) للسفير الأمريكي أثناء أزمة حرب السويس: «إن الملك عبدالعزيز، وأنا نفسي، عشنا في الخيام منذ خمسين عاماً؛ ولا غضاضة أن

أعود إلى الخيام مرة أخرى إذا وجدت ضرورة لذلك دفاعاً عن العرب وعن مصر؛ فعيشة الخيام أفضل لي من أن تتحكم الدول الاستعمارية في العرب، فالعزة والشرف مع الجوع خير من الرفاهية مع الذل»[٦٧].

ولازمت هذه الصفة قادة المملكة المتعاقبين، حيث أكَّدها الملك فيصل بن عبد العزيز (يرحمه الله) في موقف بلاده الداعم لمصر ـ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ـ في حرب رمضان ١٣٩٣هـ/ أكتوبر ١٩٧٣م؛ وأكَّدها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) في موقف المملكة من الاجتياح العراقي للكويت، وما بذلته من جهود جبارة إلى أن تم التحرير في شعبان ١٤١٣هـ/فبراير١٩٩١م؛ وأكَّدها خادم الحرمين الملك عبد الله ابن عبد العزيز (يرحمه الله) في دعمه لمملكة البحرين ـ سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ـ في مواجهة أعمال الشغب ومحاولة الانقلاب على الشرعية ـ بدعم إيراني ـ في ربيع الأول ١٤٣٢هـ/فبراير ٢٠١١م؛ ويؤكِّدها اليوم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز(يحفظه الله) باستجابته لمناشدة الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) بالتدخل بكل الوسائل لإنقاذ اليمن من الوقوع في براثن الحوثيين والإيرانيين، كما أوضحنا في موضع سابق من الدراسة.

سادساً: الواقعية والموضوعية:

ونلمح هذه السمة في معالجة المملكة للقضايا المصيرية للأمة العربية والإسلامية، ومن أمثلة ذلك أن الملك عبد العزيز وهو يدافع عن حقوق الفلسطينيين وعدالة قضيتهم لدى قادة الدول العظمى في عصره (بريطانيا وأمريكا) ـ لم يكن يطمح إلى أن تقوم الدولتين أو إحداهما بإخراج الصهاينة من فلسطين، بل كان يطمح إلى وقف المساعدات التي تقدمها الدولتان للصهاينة لتمكنهم من الاستمرار في الاحتلال واغتصاب الحقوق الفلسطينية، ولا يتردد الملك عبد العزيز في أن يصارح قادة الرأي العام الإسلامي آنذاك ـ أثناء اجتماعه بهم عقب موسم حج عام ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م ـ بأن ذلك هو غاية ما يمكن أن يطلبه من أولئك القادة، حيث يقول عن جهوده في هذا الشأن: « وقد سبق لي أن تكلَّمت مع أركان الحكومة البريطانية، كما تحدثت مطولاً مع الرئيس روزفلت، وذكرت بكل صراحة

الحيف الذي أصاب إخواننا عرب فلسطين، والإعنات والقهر اللذين خضعوا لهما، وطلبت من الرئيس الراحل (روزفلت) إنصاف عرب فلسطين، إن لم يكن بالمساعدات الفعلية، فعلى الأقل بالوقوف على الحياد وعدم مساعدة اليهود عليهم، لأنه ما من شك في أن الحركة الصهيونية تجند الأنصار والأتباع بالدعايات الواسعة في كل بلاد العالم، بينما العرب ليس لهم من يعضدهم إلا الله ثم حقوقهم الصريحة في أوطانهم، وأن الحق والعدل والإنصاف يقضي بعدم إعانة اليهود على العرب»[٦٨].

كما يتضح من حديث له عن التضامن العربي والإسلامي، الذي كان يتمنى أن يتحقق على يديه، ومع ذلك لم تنسه الأمنية القيود الواقعية والموضوعية، وهو ما يتجلى في قوله: «إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين، فيؤلف بين قلوبهم؛ ثم بعد ذلك أن يجمع كلمة العرب، فيوحد غاياتهم ومقاصدهم، ليسيروا في طريق واحد يوردهم موارد الخير. وإذا نحن أردنا ذلك فلسنا نروم إتمامه في ساعة واحدة، لأن ذلك يكون مطلباً مستحيلاً. كما أننا لا نرمي من وراء ذلك التحكم بالناس، وإنما غايتنا أنه إذا لم يكن من وراء هذا التضامن خير، فلا يكون لنا من ورائه شرٌّ على الأقل»[٦٩].

وبالانتقال إلى السياسة الخارجية السعودية على المستوى الدولي، نشاهد هذه السمة بوضوح في علاقات المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية على مدى العهود المتعاقبة لقادة المملكة، حيث كانت الواقعية والموضوعية تحتم على قادة المملكة التعامل مع الولايات المتحدة كقوة عظمى لديها من القدرات العسكرية والاقتصادية والتقانية والعلمية ... وغيرها، ما تحتاج إليه أية دولة ناشئة، تنشد الارتقاء والتطور، ومن ثم فلم يكن من الحكمة والموضوعية والواقعية استعداؤها أو الاستمرار في مقاطعتها، فضلاً عن التصادم معها أو مجابهتها، بل على العكس تماماً، اقتضت الموضوعية والواقعية أن يعمل قادة المملكة ـ منذ عهد المؤسس وإلى اليوم ـ على جعلها دولة صديقة متعاونة، لا دولة خصم عدوة، وذلك عبر معالجة الاختلافات في المواقف والآراء بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية الهادئة، دونما مزايدات إعلامية أو شعارات زائفة ـ كما فعلت وتفعل حالياً بعض الدول التي ترفع

شعارات على غرار: (الله أكبر .. الموت لأمريكا .. الموت لإسرائيل .. اللعنة على اليهود .. النصر للإسلام)[٧٠]ـ. ومن النماذج التطبيقية على ذلك، أن الملك فيصل بن عبد العزيز (يرحمه الله) لم يواجه تهديدات الولايات المتحدة باحتلال مناطق النفط بالمملكة إبان حظره عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، بإعلان الحرب على إسرائيل ومن وراء إسرائيل ـ كما كانت بعض القيادات العربية تردد ـ وإنما سعى إلى فتح باب واسع بين البلدين في المجالات كافة: الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والزراعية، والصناعية، والصحية .... وغيرها؛ وبدأ هذا الجهد في ١٨ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ، الموافق ٨ يونيو ١٩٧٤م بإنشاء (اللجنة الأمريكية السعودية المشتركة للتعاون الاقتصادي) بمبادرة ذاتية منه (يرحمه الله)، حيث لم يمانع في أن تتحمل المملكة كل تكاليف تلك اللجنة. وعبر تلك السياسة الواقعية والموضوعية، استطاع (يرحمه الله) أن يحيل الخصومة بين البلدين إلى صداقة، والعداوة إلى تعاون[٧١]، وأن ينفِّذ في الوقت نفسه قراره الاستراتيجي بحظر النفط عن الدول الداعمة لإسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنه لم يرفع قرار الحظر إلا بطلب من مصر (السادات)، التي من أجلها أعلن قرار الحظر.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) يشير في خطاباته وأحاديثه إلى مراعاة المملكة لمبدأ الواقعية في سياستها الخارجية، ونذكر من ذلك قوله في إحدى المناسبات: « ... وفي هذا السبيل، فإن مواقفنا وسياستنا تنطلق من إدراك عميق لمصالح كافة الدول والشعوب، ومن حرص متوازن على تفهم تلك المصالح وإدراكها وعدم تجاهلها. وتأسيساً على ما تقدم، فإن المملكة العربية السعودية تعمل على اتِّباع سياسات واقعية تجاه جميع القضايا، ونحو مختلف الأزمات»[٧٢].

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) يرى أن من الواقعية والموضوعية ألا ترتكن الأمة العربية في حل مشاكلها ومعالجة قضاياها خارج البيت العربي، الذي يحتاج إلى الإصلاح والترميم، ليصمد في وجه الرياح العاتية دون أن ينهار، وهو ما يتضح في قوله: «إن وقتنا أثمن من أن نضيعه في استجداء الدول والمنظمات الدولية واستعطافها، وقد فعلنا هذا عبر عقود طويلة من الزمن بلا جدوى، وجهدنا أثمن من أن نهدره في شجب واستنكار، وقد قمنا بهذا عبر عقود

طويلة بلا فائدة.. إن وقتنا كله يجب أن يكرس لمحاسبة النفس العربية والإسلامية على التقصير، وحثها على عدم تكرار الخطأ .. وإن جهدنا كله يجب أن ينصب على إصلاح البيت العربي والإسلامي، وجعله قادراً على مواجهة التحديات»[٧٣].

سابعاً: الإخلاص والعمل في صمت:

وهو نهج ثابت أرساه الملك عبد العزيز في أقواله وأفعاله، سواء في سياسته الداخلية أو سياسته الخارجية، انطلاقاً من عقيدته الإسلامية الصافية، وعاداته وتقاليده العربية الأصيلة؛ فمن أقوالة الخالدة في هذا الشأن: « وأحب شيء إلينا هو العمل الخالص والنية الحسنة؛ والإخلاص في العمل هو أكبر سلاح لنا، فيجب أن نعمل على طاعة الله بإخلاص»[٧٤]؛ وقوله: «أنا لست من رجال القول، الذين يرمون اللفظ بغير حساب، أنا رجل عمل، إذا قلت فعلت، وعيب عليَّ في ديني وشرفي أن أقول قولاً لا اتبعه بالعمل، وهذا شيء ما اعتدت عليه ولا أحب أن أتعوده أبداً»[٧٥].

وقد التزم قادة المملكة بهذا النهج في ممارساتهم السياسية، خارجية كانت أو داخلية، ولم يحدث على مدى التاريخ السياسي للمملكة أن امتنَّت بما تبذله من جهود وتسخره من إمكانات على أي من الدول والشعوب التي استفادت من ذلك، ولم يُعْهَد عليها أنها روَّجت لأعمالها بحملات دعائية، أو ادعائية، وذلك لأنها تعتبر أن ما تقوم به لصالح أمتها العربية والإسلامية واجباً تمليه أواصر الأخوة والارتباط الديني واللغوي والتاريخي والفكري والحضاري، الذي يربط بين المملكة وشقيقاتها من الدول؛ وقد أشار وزير خارجية المملكة السابق صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل إلى ذلك في حديث له عن محددات السياسة الخارجية السعودية بقوله: «إن توظيف كافة إمكانياتنا لخدمة القضايا العربية والإسلامية، هو واجب علينا يسعدنا القيام به، ولم يعرف عنا أننا سخرنا ذلك لتحقيق منافع خاصة، أو لاكتساب امتيازات إقليمية على حساب الدول الأخرى. ولا يمكننا ـ مهما بلغت التضحيات، أو تكررت الإساءات، أو تنامت المزايدات ـ أن ننأى بأنفسنا عن هموم أمتنا، أو أن نكون محايدين إزاء ما تتعرض إليه من مصاعب وتحديات»[٧٦].

ونجد التطبيق العملي لهذه السمة فيما صرح به الملك عبدالله بن عبد العزيز (يرحمه الله) عقب عودته من إحدى جولاته في مجموعة من الدول الأوروبية،

حيث قال في تصريحه: «لقد قمنا بجولة شملت عدداً من الدول المؤثرة في العالم، سياسياً واقتصادياً، ولم يكن هدفنا ـ يعلم الله ـ خدمة مصالحنا وعلاقاتنا الثنائية مع تلك الدول فحسب، بل كانت قضايا أمتنا الكبرى نصب أعيننا ومحط اهتمامنا، فأثرنا كل ما هو ساكن، وأوضحنا كل ما هو غامض، وناقشنا ـ مع أقطاب وقادة هذه الدول ـ ما يلاقيه الشعب الفلسطيني الشقيق من بغي وجور، وما تقاسيه مدينة القدس من عدوان وسعي لطمس هويتها العربية والإسلامية، وما تتعرض له مسيرة السلام في الشرق الأوسط من تعثر وجمود سببه تعنت إسرائيل وغطرستها؛ كما أثرنا معهم تجنّي بعض الوسائل الإعلامية على الإسلام، ووصم أهله بالإرهاب والعنف والتطرف. أثرنا ذلك لكي يدرك الجميع أن الإسلام دين الإنسانية والرحمة والتسامح، لا إفراط فيه ولا تفريط، ولا يمثله أفراد شذُّوا عن منهجه القويم سعياً وراء أهداف مشبوهة لا يعلمها إلا الله. لقد طرحنا هذه القضايا بكل الشفافية والوضوح، ووجدنا التفهم والتجاوب من كثير منهم»[٧٧].

ثامناً: دعم المنظمات الإقليمية والدولية:

للعمل الجماعي في المفهوم الإسلامي أهميته وجدواه، ولذلك حرصت المملكة ـ منذ تأسيسها ـ على الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تحقيق مصالح دول العالم وشعوبه؛ والتزمت بما يصدر عنها من قرارت، ووفت بما عليها لهذه المنظمات ـ عربية كانت أو إسلامية أو دولية ـ من التزامات مالية وأدبية، حيث لم يُؤخَذ على المملكة أنها خالفت ما وقَّعت عليه والتزمت به من قرارات صدرت عن تلك المنظمات، أو أنها تخلَّفت عن تسديد التزاماتها المالية المقررة، بل وأكثر من المقررة، وذلك في بعض الظروف التي تعلن فيها تلك المنظمات عن حاجتها إلى الدعم المالي لتتمكن من متابعة أنشطتها.

وحرصاً من المملكة على ألا تخالف ما تلتزم به، فإنها لم تنضم إلى المنظمات الدولية التي تتعارض مع مبادئها وقوانينها؛ وأوضح مثال لذلك هو أن الملك عبد العزيز قد رفض ـ أكثر من مرة ـ الانضمام إلى (عصبة الأمم) ـ التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتتولى تنظيم العلاقات بين دول العالم ـ موضحاً رفضه بالقول: « إن الانضمام إلى عصبة الأمم هو أمر ملزم بقبول

ميثاقها، مع ما يتضمنه هذا الميثاق من مواد تتعلق بإحداث نظام الانتدابات، وهو نظام مرفوض أصلاً، وتنكر السعودية فرضه على بعض الدول العربية وتقاومه». وظلت المملكة على موقفها الرافض للانضمام إلى عصبة الأمم، إلى أن وصلت إلى نهايتها قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية[٧٨].

وعندما انضمت المملكة إلى الأمم المتحدة، أكّدت على أنها لن تلتزم بما يصدر عن المنظمة من قوانين أو قرارات دولية تخالف الشريعة الإسلامية ــ كبعض قررات لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية[٧٩] . ولذلك، تميَّزت المملكة ــ منذ مشاركتها في تأسيس تلك المنظمة وانضمامها إليها ــ بعدم مخالفتها لما التزمت به من مواثيق دولية.

وقد أوضح عميد الدبلوماسية العربية وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل (يرحمه الله) أن دعم الأمم المتحدة والالتزم بما يصدر عنها من قرارات وتوصيات، يعدُّ محدداً رئيساً لسياسة المملكة الخارجية، بقوله: «وتشكل المحددات العالمية المجموعة الثالثة من مكونات سياستنا الخارجية، وهي تلك المرتبطة بتفاعلنا الإيجابي عالميا في سبيل ترسيخ قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي». ويعزو أسباب ذلك إلى حاجة دول العالم أجمع إلى ما تقوم به المنظمة من دور هام في الحفاظ على تبادل المصالح بين الدول بصورة قانونية، فضلاً عن دورها في حل النزاعات والصراعات الدولية، وهو مايتبين من قوله: «إن الاستفادة مما تتيحه العولمة المتزايدة من فرص، والمعالجة الحكيمة لما تحمله معها من تحديات ومخاطر وسلبيات، يحتمان على الجميع احترام مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها، خاصة وأن الاعتماد المتبادل القائم على المنافع والمصالح المشتركة هو ما يجب أن يكون سمة لعالم اليوم. وإن تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الشامل لمواطنينا، يتطلب الانفتاح الإيجابي على كل مظاهر التعاون الدولي سواء على الصُعُد الثنائية، أو على الصُعُد متعددة الأطراف، عبر تكثيف برامج التعاون القائمة على تبادل المنافع والمصالح، وتفعيل دورنا في المحافل الاقتصادية والسياسية الدولية، والسعي الدائم إلى تحقيق استقرار ونماء الاقتصاد العالمي. كما أن خدمة القضايا العربية والإسلامية تحتم بذل كل جهد ممكن لتحقيق أكبر قدر متاح من التواصل مع القوى الدولية الفاعلة، وإرساء أسس للتفاهم والحوار معها»[٨٠].

الفصل الرابع

أهداف السياسة الخارجية السعودية

حرصت المملكة منذ تأسيسها على أن يكون لها دور بناء في محيطها الخليجي والعربي والإسلامي، كما حرصت على أن يكون لها تواجدها الدولي المميَّز الذي يعكس هويتها العربية الإسلامية، ولذلك سخر قادة المملكة سياسة بلادهم الخارجية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١. دعم السلم ونبذ الحرب والعنف وتجنُّب الصراعات:

يُعدُّ هذا المبدأ من المبادئ الراسخة التي أكد عليها قادة المملكة قائداً تلو الآخر، فمما قاله الملك عبد العزيز عن هذا المبدأ: «أنا مسالم ومدافع؛ أنا مسالم للناس، وأحب النصيحة قبل كل شيء، لأن الدين النصيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. وأنا مدافع لأني ما حاولت في وقت من الأوقات أن أعتدي على إخواني وأبناء قومي، وكنت في كل وقت أقابل ما يصدر إليَّ منهم من إساءة أو خطيئة بصدر رحب، على أن يرجعوا إلى الصواب، ولكني إذا رأيت تمادياً في البغي والإساءة اضطر حينئذ للدفاع»[٨١].

وعندما اضطر (طيب الله ثراه) إلى خوض الحرب ضد إمام اليمن (يحيى) دفاعاً عن بلاده، وجاءته الوفود العربية لتتوسط بينهما، خاطبهم بالقول: «أنا لا أريد حرباً، ولا أريد قتال أحد؛ يجب أن يعلم ذلك المسلمون جميعاً، القاصي منهم والداني... ولكن إذا تحرش بي أحدٌ، ورام ببلادي شراً، حينذاك لا يسعني أن أسكت، وأن أقبع في عقر داري، وأترك بلادي غنيمة باردة لمن يطمع فيها... نحن قوم لا تخيفنا الحرب، ولا يرجفنا صليل السيوف، فقد نشأنا على متون الخيل، وسنموت على متونها إذا كان لا بد من الحروب؛ غير أننا ـ أكررها للمرة الثالثة ـ لا نريد حرباً، ولا نضمر الشر لأحد. وثقوا يا إخوان أننا أُرْغمنا على خوض هذه الحرب، ولم نخضها مختارين، فنحن ندافع عن كياننا، ولا نهدِّد كيان الآخرين»[٨٢].

وأكَّد الملك سعود (يرحمه الله) على هذا الهدف بقوله: «... أما سياستنا الخارجية، فقد أقمنا أسسها على مسالمة جميع الأمم، والتعاون معهم على ما فيه إحقاق الحق، ومقاومة الظلم، وحفظ المصالح المتبادلة بالتعاون والإنصاف. فمن وَالَانَا على ذلك وَالَيْنَاه، وعرفنا له حقَّه، وأخلصنا له الصداقة وحسن المعاملة في السر والعلانية. فسياستنا سياسة سلم ومسالمة، وصدق ومصادقة.

فأما من قابل سِلْمَنا بالعدوان وصدقنا بالعداء، فإنا نستعين عليه بحقنا، وندفع عدوانه بما آتانا الله من قوة، وهو نعم النصير»[٨٣].

وعلى النهج ذاته سار الملك فيصل (يرحمه الله)، مؤكّداً على رغبة المملكة في السلم وحرصها على تحقيقه، وعن ذلك يقول في إحدى خطبه للشعب: «ولسنا في حاجة أيضاً إلى تكرار الأساس التقليدي الذي تسير عليه سياستنا الخارجية، فنحن ـ منذ أسس هذه الدولة بانيها وواضع أساس نهضتها المغفور له الملك عبد العزيز ـ قد أثبتنا في المجال الدولي إيماننا بالسلام العالمي ورغبتنا في تحقيقه وتقويته ونشره في ربوع العالم؛ وكنا ـ ولا نزال ـ نفعل ذلك بوحي من تعاليم ديننا وتقاليدنا العربية الأصيلة»[٨٤]. ويقول في خطبة أخرى: « ... نحن لا ندعو إلا للسلم وللإخاء والمحبة والتعاون، ولكن هذا طبعاً ليس معناه أن نقرَّ الظلم أو العدوان على أنفسنا أو على إخواننا»[٨٥].

ومن أقوال الملك فهد التي تؤكّد على هذا الهدف، قوله (يرحمه الله): « إن سياستنا ـ التي أكّدناها في أكثر من موقع ومكان ـ تنبذ الحرب، وتحضُّ على السلام، وتكره أن تراق قطرة دم واحدة بدون حق»[٨٦].. وقوله: « لقد نادينا ـ ولا نزال ـ بالسلام المبني على الحق، وما كانت مناداتنا شعاراً يُرفع، وإنما هي مناداة صحيحة صادقة، ليست وليدة الساعة، بل هي إحدى مرتكزات السياسة السعودية الخارجية»[٨٧].

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) من المتحمسين لإنهاء الصراع العربي الصهيوني وإحلال السلام الشامل والعادل بالمنطقة، وقد بادر ـ عندما كان ولياً للعهد ـ بوضع تصوُّر شامل مكوَّن من ثمانية نقاط، وتقدَّم به للقمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، ولقي المشروع حينها قبولاً عربياً ودولياً، وتبنَّته القمة كرؤية عربية للحل، وعُرف منذ ذلك الحين بمبادرة السلام العربية، التي ما تزال إسرائيل ترفضها، تهرُّباً من الالتزام بما عليها من استحقاقات.

٢. توحيد الصف العربي وتحقيق أهدافه الوطنية:

كانت المملكة ـ ومازالت ـ تؤمن بأن عزَّة العرب ومنعتهم في وحدتهم، وقد عبر الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) عن تلك القناعة بقوله: « إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين فيؤلف بين قلوبهم، ثم بعد ذلك أن يجمع

كلمة العرب، فيوحد غايتهم ومقاصدهم، فيسيروا في طريق واحد يوردهم موارد الخير»[٨٨]. وظلَّ (طيب الله ثراه) يعمل من أجل تحقيق تلك الغاية، ليتمكن العرب من التغلب على ما يواجههم من تحديات. وتشير المصادر إلى أنه ـ عندما نشبت الثورة الفلسطينية عام١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ووجهت بالعنف الشديد من قبل القوات البريطانية ـ قام بمخاطبة إمام اليمن، وملك العراق، وأمير شرقي الأردن، واقترح عليهم التعاون معه في مفاتحة الإنجليز ككتلة واحدة بشأن فلسطين، ومجابهة الموقف متحدين[٨٩].

وكان ـ قبل إنشاء جامعة الدول العربية ـ من أوائل القادة العرب الداعين إلى تكوين (اتحاد عربي)، حيث أشار إلى ذلك ـ في كلمته التي وجهها إلى كبار الحجاج عام ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م ـ بقوله:«والاتحاد العربي، أو الاتفاق العربي، الذي يتكلم فيه الناس روح طيبة وعمل طيب، وأقل مراتبه أن يجمع الكلمة. ولا بد أن إخواننا الذين تكلموا معي من المصريين أو السوريين، عرفوا ما قلت من أنه يجب علينا ـ نحن المسلمين ـ أن نتخذ لنا جامعة من عقلائنا، الذين ليست لهم مطامع، حتى تلتئم الأحوال. وهذا هو رأيي من الأول، وبيناه في الاجتماع الأخير».

ورغم أنه (طيب الله ثراه) كان يطمح أن تكون تلك الجامعة ذات صبغة إسلامية، وليست صبغة قومية فقط، وهو مايفهم من استطراده في الحديث عن الاتحاد العربي المأمول بقوله:«وإذا أرجعنا الأمر إلى بابه، فيجب أن نتمسك بحبل الله، وأن نتمسك بما كان عليه السلف الصالح. فإذا تمسكنا بذلك نكن، كلنا، من دعاة الله، وتنطبق أمورنا على ما جاء من عند الله، ونتكلم في أمورنا واقتصادياتنا على موجب تقوى الله، لعله يلطف بنا»[٩٠]؛ نقول رغم هذا الطموح، فإنه لم يتردد في الانضمام إلى جامعة الدول العربية، حيث كانت المملكة من الدول السبَّاقة لتأسيس الجامعة.

وفي لقائه للوفد السوري ـ أثناء زيارته لمصر عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٣٦م ـ خاطبهم بقوله:«العرب بمثابة جسد واحد، والجسد الواحد يعني الاتحاد. وعلينا أن ننهض متكاتفين، متضامنين، لأن الإنسان لا يستطيع بمفرده أن يحتل مكانه في هذا العالم القلق، إلا بمعونة إخوانه. ونحن لا نستطيع أن نسير إلا بمعاونة

إخواننا العرب، وتكاتفنا معهم. فالاجتهاد والسعي واجبان على كل إنسان. ونسأل الله أن يهيئ للعرب والمسلمين من أمرهم رشداً. ولا يمكن لأي شخص تسري في دمائه روح العروبة، أن يتقاعس عن الاجتهاد لما فيه خير بلاده. هذا هو الصحيح»[٩١].

واتبع الملك سعود (يرحمه الله) نهج والده، مؤكّداً عليه بقوله «... إن سياستنا الخارجية التي عرفتموها، والتي كان لها فضل كبير في تثبيت دعائم استقرارنا وعماد أمتنا، ما زالت هي السياسة القويمة القائمة على تحسين صلاتنا مع جميع الأمم، ما دامت مسالمة غير متجاوزة على حقوقنا؛ وعلى التعاون الوثيق الكامل مع جميع الدول العربية على أسس جامعتنا العربية، عاملين على تقوية دفاعنا المشترك، وتكاتفنا الشامل، لرد العوادي عن عالمنا العربي، مُغذّين لكسب حرية واستقلال جميع البلاد العربية التي لم تستكمل بعد استقلالها، أو لم تنل حريتها: كالجزائر، وعمان، ولاسترداد الجزء السليب من وطننا العربي، فلسطين»[٩٢].

وكان الملك فيصل (يرحمه الله) يوضح موقف المملكة ومنهجها تجاه إخوانها من أبناء الأمة العربية بقوله: «...أما من الناحية العربية فنحن دعونا إخواننا العرب أن يتصافحوا وأن يتلاقوا بروح أخوية وبمحبة وبإخلاص، وأن يحترم كل منهم الآخر، وأن يمتنع عن التدخل في شؤونه الداخلية، وأن يحصر كل بلد جهوده في أن يبني بلده، وأن يجلب الرخاء والسعادة والاطمئنان لشعبه، فهذا كل ما نريده من إخواننا العرب. أما موقفنا نحن منهم، فإننا معهم في كل الملمات في قضايانا العامة؛ ومن أراد منا مساعدة، وكان في إمكاننا مساعدته فلن نتأخر عن ذلك»[٩٣].

وقد أصبح هذا الهدف أحد المحددات الرئيسة لسياسة المملكة الخارجية، حيث أشار إليه وزير الخارجية السابق الأمير سعود الفيصل بقوله: «... ومن هنا فقد كانت سياسة المملكة العربية السعودية دوما هادفة إلى توحيد الجهود والمواقف العربية، وساعية إلى إعلاء صوت العقل والاعتدال بدلا من الانسياق وراء المزايدات العاطفية والشعارات الفارغة، وداعية إلى البناء على ما تحقق من تراكمات إيجابيات في العمل العربي والإسلامي المشترك، عبر دعم وتقوية الروابط التي يعبر عنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي»[٩٤].

٣. تصفية الأجواء بين الدول العربية والإسلامية:

كان الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) يوقن أن اختلاف المسلمين وتشاحنهم هو سبب ضعفهم وهوانهم، وما أكثر ما عبر عن ذلك في أقواله، ومنها قوله: «أتعرفون ما دمَّر الدين وأكثر الفتن بين المسلمين؟ لم يكن ذلك إلا من اختلاف المسلمين وعدم اتفاق كلمتهم»[٩٥]؛وكان (يرحمه الله) يعمل على إزالة هذا الخلاف لتوحيد الكلمة والصف، معتبراً ذلك واجباً شرعياً وقومياً يمليه عليه دينه وعروبته، وهو ما يتضح من قوله: «أنامسلم، وأحب جمع كلمة الإسلام والمسلمين، وليس أحب عندي من أن تجتمع كلمة المسلمين؛ وإنني لا أتأخر عن تقديم نفسي وأسرتي في سبيل ذلك .. أنا عربي، وأحب عزَّ قومي، والتآلف بينهم، وتوحيد كلمتهم، وأبذل في ذلك مجهوداتي، ولا أتأخر عن القيام بكل ما فيه المصلحة للعرب، وما يوحد أشتاتهم ويجمع كلمتهم»[٩٦].

وسار الملك سعود (يرحمه الله) على درب والده، فسعى إلى تصفية الخلافات بين الدول العربية، وعمل على لمِّ شمل الأمة تحت مظلة الإسلام ــ عبر تأسيس المؤتمر الإسلامي ــ ورغم ما واجهه في سبيل ذلك من صعوبات، إلا أنه لم يستسلم لها، وقد صرح بذلك لمن حضر مأدبته من حجاج بيت الله الحرام عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م بقوله: «وإنه لما يحزُّ في نفوسنا ـ ونحن في مفترق الطرق، وأحوج ما نكون إليه من جمع الكلمة ـ أن نرى هذه الصعوبات التي تعترضنا.. ومهما يكن، فما كان لهذه المصاعب أن توهن عزمنا، ولا أن تحدَّ من قوتنا، بل إن ذلك كان سبباً دافعاً لتقوية إرادتنا والصبر والجلد إزاء الملمات وإزاء ما يُكاد لنا.. ولقد اتفقت كلمتنا مع إخواننا في مصر وسوريا لوضع ميثاق ثلاثي، نكون به قوة واحدة: عسكرية، وسياسية، واقتصادية، حتى نقف صفاً واحداً في دفع العدوان عنا وعن العرب»[٩٧].

كما كان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد (يرحمه الله) يسعى إلى الهدف نفسه ويصرح به كلما حانت المناسبة، ونذكر من ذلك قوله: «إننا نسعى جاهدين لكل ما من شأنه إزالة الخلاف بين الأشقاء، إننا نسعى دائماً لتقريب وجهات النظر بين إخواننا، لننعم جميعاً بالأمن والاستقرار وتنعم بلادنا بالتقدم والازدهار»[٩٨].

ويؤكد قوله السابق في مناسبة أخرى بما نصه: «لا أحبُّ أن يُوصف ما يطرأ بين الأشقاء في الأسرة العربية الواحدة بأنه خلاف.. ومن طبيعة الأمر أن تجري تسوية هذه المسائل بروح أخوية طيبة تستهدف المصلحة العربية العليا؛ أما ما قامت به المملكة على هذا الصعيد فهو واجب عليها»[٩٩].

ولطالما تمنَّى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) أن يتجاوز العرب خلافاتهم ويلتئم شملهم في بوتقة واحدة تنصهر فيها كل خلافاتهم وتتبخر، فلا يبقى بينهم إلا التآلف والتآزر، وقد عبر عن تلك الأمنية بقوله: « إن عالمنا العربي، بكافة دوله وأقطاره مترابط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وليس ثمة قطر بمنأى عن التفاعل والتأثر بالأقطار العربية الأخرى. وإن مشاكل العالم العربي متداخلة متشابكة، ولا يمكن حلَّها إلا بالتعاون بين كافة الدول العربية، ولذلك فقد آن للعرب أن يخرجوا بمشروع عربي، تسمو به الشعوب العربية فوق التنافسات الرئاسية، ويتخطى التجزئة والاحتلال والتخلف، ويضع الخاتمة للتفكك والانشطار، ولا يترك للانتهازيين والمغامرين أي مجال للتلاعب بمصير الأمة العربية، ويحافظ للعالم العربي على بعده الإسلامي، وللعالم الإسلامي على بعده العربي»[١٠٠]. وقد طبق (يرحمه الله) ما كان يدعو إليه، فيما بذله من جهود حثيثة لتحقيق المصالحة الشاملة التي تمت بين قطر وغيرها من الدول الخليجية والعربية (عام ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).

ولم تقصر المملكة جهودها في هذا الشأن على التقريب بين الدول، بل سعت إلى تطبيقه على الجماعات والفئات المختلفة داخل الدولة الواحدة، باعتباره أشد خطورة على وحدة الصف الوطني والنسيج الاجتماعي للدول العربية؛ حيث سجلت المملكة مواقف عديدة في هذا الشأن، نذكر منها: دعوتها للفرقاء اللبنانين عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م لإنهاء الخلافات فيما بينهم، وتحقق ذلك برعاية الملك فهد (يرحمه الله)، عبر ما عرف بـ : (اتفاق الطائف) الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان. وكذلك دعوتها للفلسطينيين المنقسمين على أنفسهم (فتح) و(حماس) إلى المملكة في محرم ١٤٢٨هـ/فبراير ٢٠٠٧م لتصفية الأجواء وإزالة الخلافات بينهما، وهو ما تم التوقيع عليه من وفدي الطرفين في (اتفاق مكة) ٢١ محرم ١٤٢٨هـ، الموافق فبراير ٢٠٠٧م، الذي تم تحت رعاية

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، وإن كان الفلسطينيون قد نقضوه فيما بعد.

وكانت هذه المساعي الخيِّرة سبباً في أن تشتهر المملكة ـ على مدى تاريخها ـ بأنها مرجع القادة العرب لحل خلافاتهم وتقريب وجهات نظرهم، وهو ما عبر عنه الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات في إحدى المناسبات بقوله: «إننا نعتبر السعودية هي بيت العرب، نزوره كلما اختلفنا ليعود الصفاء والوئام إلى الإخوة»[١٠١].

٤. العمل على تحقيق التضامن العربي والإسلامي:

كان المؤسس الملك عبد العزيز (يرحمه الله) هو أول من أعلن عن هذا الهدف ودعا إليه ، فقد صرح به في خطاب ألقاه أمام كبار الحجاج (عام ١٣٥٩ هـ /١٩٤١م) بقوله: «وكل ما ندعو إليه هو جمع كلمة المسلمين واتفاقهم ليقوموا بواجبهم أمام ربهم وأمام بلادهم. والذي نُشهد الله عليه ــ ونحن أوسطكم في الإسلام وأوسطكم في العروبة ــ أننا ما ننام ليلة إلا وأمر جميع المسلمين يهمنا. يهمنا أمر إخواننا السوريين، وأمر إخواننا الفلسطينيين، وأمر إخواننا العراقيين، وإخواننا المصريين؛ تهمنا حالتهم، ويهمنا أمرهم، ويزعجنا كل أمر يدخل منهم عليه ذل أو خذلان، لأننا نرى أنهم منا ونحن منهم، كما تهمنا جميع بلاد المسلمين. وإننا نرجو الله أن يوقظ المسلمين من غفلتهم ليتعاضدوا ويتعاونوا»[١٠٢].

وأشار إليه في مذكرة بعث بها إلى وزيره المفوض في العراق عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م آمراً إياه بأن يطلع رئيس الوزارة العراقية ووزير خارجيتها السيد (نوري السعيد) على مضمونها، حيث تضمنت المذكرة ما نصُّه: « ... الخطر الذي نتصوره ــ ونحن آخر من تصيبه مرارته، لأننا وراء الجميع، ولكن ما نحمله في قلوبنا من غيرة إسلامية وعربية يجعلنا نحرص على البلاد الإسلامية والعربية كما نحرص على بلادنا ــ وليس خاف على حكومة العراق، بل على كل عربي عاقل، أن علينا أن نتفق على سياسة حازمة لكبح جماح الشر الحاضر، والسير بحزم وجدٍّ لإحلال السلام في البلاد العربية، وللوصول إلى نتيجة تزيل النزاع الحاضر وتحفظ لسورية وفلسطين حقوقهما»[١٠٣].

ولتحقيق هذا الهدف ، كان (يرحمه الله) أول من دعا إلى عقد مؤتمر إسلامي

في مكة المكرمة عام ١٣٤٤ هـ/ ١٩٢٦م، وحضره سبعون شخصية يمثلون ثلاثين دولة إسلامية وذلك لمناقشة أحوال العرب والمسلمين[١٠٤].

وتابع قادة المملكة دعوتهم إلى التضامن الإسلامي والعمل من أجل تحقيقه، فقام الملك سعود (يرحمه الله) في ٣ شعبان ١٣٧٥هـ، الموافق ١٥ مارس ١٩٥٦م ـ بمشاركة زعيمين من زعماء الأمة الإسلامية هما: الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس الباكستاني الجنرال إسكندر مرزا ـ بعقد مؤتمر إسلامي، صدر عنه ميثاق مكوَّن من إحدى عشرة مادة، توضح :طبيعته، وأعضائه، والأهداف التي أنشيء من أجلها، ومواعيد ومكان انعقاده الدائم (مكة المكرمة)... إلى غير ذلك. وتم حينها اختيار الملك سعود رئيساً للمجلس الأعلى للمؤتمر، واختير السيد أنور السادات ـ الرئيس المصري الأسبق ـ سكرتيراً عاماً للمؤتمر.

وبعد عام من ممارسة المؤتمر لمهامه، وجَّه السكرتير العام للمؤتمر (الرئيس السادات) رسالة شكر لرئيس المجلس الأعلى للمؤتمر (الملك سعود)، يشيد فيها بموقفه ودعمه المادي والمعنوي لتفعيل دور السكرتارية العامة للمؤتمر، ومما جاء في هذه الرسالة: « ... ويقيني أن هذه المؤسسة الإسلامية الكبرى لم ترفع قواعدها إلا بكريم تشجيع جلالتكم لها، ولم تكن لتنهض بما نهضت به من جليل الأعمال في هذه الفترة الوجيزة من سنيها، لولا ما أفضتم عليها جلالتكم من برِّكم وعطفكم، وما أسديتموه لها من سامي توجيهاتكم وسديد آرائكم»[١٠٥].

كما قام الملك سعود (يرحمه الله) أثناء فترة حكمه بزيارة بعض الدول الإسلامية، أو التي تضم مسلمين، (مثل: إيران وباكستان وأندونيسيا والهند والصومال)، واستقبل قادتها في المملكة، لتوطيد علاقات المملكة بتلك الدول[١٠٦]. وفي عهده (يرحمه الله) تأسست (رابطة العالم الإسلامي عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)[١٠٧].

و في عهد الملك فيصل (يرحمه الله) استوى التضامن الإسلامي على سوقه، حيث إنه لم يترك مناسبة إلا وأكَّد فيها على حرص بلاده على تحقيق الوحدة والتضامن بين الدول العربية والإسلامية، ومن أقواله المشهورة في هذا الأمر، ما جاء في خطاب له ـ ألقاه في مدينة جده في ٢٠/ ٤/ ١٩٦٣م ـ قال فيه: «إننا نمد أيدينا ونفتح صدورنا لإخواننا العرب، بكل ما

في هذه الكلمة من معنى؛ وإننا على أتم استعداد للتعاون معهم إلى أقصى حدود التعاون، وعلى استعداد للوصول إلى الغاية المرتقبة، وهي الوحدة العربية الشاملة؛ ولكننا لا نستطيع في أي حال أن ننسى ما لهذه البلاد من صفة إسلامية قدسية تميزها من سائر شقيقاتها العربيات بوضعها الجغرافي، ووجود مقدسات المسلمين فيها، فنحن نقدس الإسلام قبل كل شيء، ونحن نخدم الإسلام، ونحن نعتبر الإسلام ركننا الركين»[١٠٨].

وكان الملك فيصل (يرحمه الله) يصادق على أقواله بأفعاله وإنجازاته في هذا الشأن، حيث قام بزيارة العديد من الدول الإفريقية والأسيوية لتحقيق تلك الغاية، إلى أن تكللت جهوده المخلصة والدائبة بإنشاء (منظمة المؤتمر الإسلامي)بما تفرع عنها من مؤسسات إسلامية عديدة تؤدي خدماتها الجليلة للأمة الإسلامية إلى اليوم[١٠٩].

واستمر التضامن العربي الإسلامي على قائمة الأهداف التي يسعى قادة المملكة إلى تحقيقها عبر سياستهم الخارجية، في عهد الملك خالد(يرحمه الله)، حيث صرح بذلك في خطاب بيعته عقب وفاة الملك فيصل في ٢٩ مارس ١٩٧٥م، والذي قرأه الملك فهد (يرحمه الله) ـ وكان حينها قد بويع وليا لعهد الملك خالد (يرحمه الله) ـ بقوله: « ... إن من أهم الركائز التي قامت عليها سياستنا الخارجية، هي: الدعوة إلى التضامن الإسلامي لرفع شأن المسلمين في أقطارهم، وتقوية أواصر التعاون بينهم .. والركيزة الثانية لسياستنا الخارجية هي: دعم وحدة الصف العربي، وإقامة تعاون حقيقي وفعَّال بين الشعوب العربية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها. وإن المملكة تعتبر نفسها سنداً لكل عربي، وتهدف إلى التعاون والتضامن، وإلى الإخاء»[١١٠].

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز(يرحمه الله) بلغ التضامن العربي والإسلامي ذروته، وأصبح ركناً ركيناً في النظام السياسي للحكم ـ وهو أحد الأنظمة التي صدرت في عهده (يرحمه الله) ـ حيث أكَّد عليه في كلمته التي صدَّر بها تلك الأنظمة بقوله: «إن المملكة دولة عربية إسلامية، يهمها ما يهم العرب والمسلمين، وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم، وتسهم بكل طاقاتها فيما يعود عليهم بالخير. وقد أثبتت الأحداث

والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى. وسنمضي بعون الله على منهجنا الإسلامي متعاونين مع كل من يريد خيراً للإسلام والمسلمين»(١١١).

وكان عهده (يرحمه الله) حافلاً بالجهود والمساعي والمشاريع الإسلامية التي انتشرت في كل أنحاء الدنيا لخدمة الإسلام والمسلمين. ولم تكن المملكة تهدف من وراء ذلك إلا وجه الله، وذلك حسب قوله في إحدى المناسبات: «وغني عن البيان أن المملكة العربية السعودية كانت ــ منذ نشوئها ــ داعية إلى دين الله وتضامن المسلمين، وما زالت تدعم كل جهد إسلامي جماعي، فيه وحدة الكلمة والموقف؛ لا تنشد من ذلك سوى وجه الله وخدمة دينه القويم»(١١٢).

وقد أشارت وزارة الخارجية السعودية ــ في موقعها على شبكة المعلومات ــ إلى أن السياسة الخارجية السعودية في الدائرة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: « ١. تحقيق التضامن الإسلامي الشامل. ٢. فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تهدف إلى دعم قدراتها ومواردها على مختلف المستويات. ٣. التصدي للاجتياح الثقافي والغزو الفكري الذي يهدد العالم الإسلامي بأشكال وأساليب مختلفة. ٤. العمل على تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي ودعم أدائها لتحقيق المزيد من الفاعلية لمواجهة المشكلات التي يتعرض لها العالم الإسلامي. ٥. تفعيل دور الدول الإسلامية في ظل النظام العالمي الجديد. ٦. تقديم الدعم والنصرة للأقليات المسلمة في جميع دول العالم، والدفاع عن حقوقهم الشرعية وفق مبادئ القانون الدولي العام. ٧. تقديم الصورة المشرقة والحقيقة للدين الإسلامي وشريعته السمحاء والذود عن حياض الإسلام من جميع ما ينسب إليه من ادعاءات وافتراءات محضة كالإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان»(١١٣).

ويعلم كل متابع للسياسة الخارجية السعودية ــ على مدى العقود الماضية ــ أن المملكة لم تدخر وسعاً من أجل تحقيق هذه الأهداف، معتمدة في ذلك ــ بعد توفيق الله تعالى ــ على ما حباها الله من مكانة روحية ودينية، وعلى ما امتن الله تعالى به عليها من قدرات اقتصادية عالية، وقيادات رشيدة حكيمة ملتزمة بالإسلام ديناً وخلقاً وسلوكاً وسياسة وحكماً.

٥. الالتزام بقرارات وتوصيات المنظمات الدولية:

أوضحنا في موضع سابق أن المملكة حرصت على الالتزام بما يصدر عن المنظمات التي شاركت فيها ـ عربية كانت أو إسلامية أو دولية ـ وأنها عملت دائماً على احترم ميثاق الأمم المتحدة، وما اشتمل عليه من القواعد والقوانين والأعراف الدولية، ووفّت بالاتفاقات الدولية المنضمَّة إليها، واتّبعت قواعد القانون الدولي التي تحدد الإطار العام للدول والمجتمعات، ونبذت العنف واللجوء لاستخدام القوة في علاقاتها الدولية، وحافظت على استقرار الأمن والسلم الدوليين... إلى غير ذلك من الالتزامات السياسية الدولية التي تتفق مع الإسلام.

وقد أوضح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله) التزام المملكة بذلك ـ في معرض حديث له عن السياسة الخارجية ـ بقوله: «ومن أبرز أطر هذه السياسة، حرصنا على تحقيق أهداف ومقررات القمم الإسلامية والعربية، والتزامنا بميثاق الجامعة العربية، مع العمل الجاد المتواصل والسعي الدؤوب لإقرار السلام في هذه المنطقة العربية وما حولها، واستتباب الأمن على كل شبر من أراضيها الغالية»[١١٤].

ومن أبرز الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق، أنه حينما وقّعت مصر على معاهدة (كامب ديفيد) واتّخذت جامعة الدول العربية قراراً بمقاطعتها عام ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ـ لإقدامها على توقيع سلام منفرد مع إسرائيل، مخالفة التوجُّه العام لدول الجامعة ـ التزمت المملكة بهذا القرار، ولم تُعدْ علاقاتها بمصر إلا عقب اتخاذ الجامعة قراراً بذلك عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، وعندما كان قادة المملكة يُسألون خلال تلك الفترة عن رغبة المملكة في عودة العلاقات وتوقيت ذلك، يجيبون بالقول: « إن الإجراءات التي اتخذت تجاه مصر في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد جاءت نتيجة لمقررات مؤتمر قمة؛ لذلك فإن الجهة الوحيدة الصالحة لتعديلها أو تبديلها أو إلغائها إنما هي القمة العربية»[١١٥]، مع تأكيدهم في الوقت نفسه على أهمية مصر، ومكانتها، ووزنها البشري والعسكري والفكري والحضاري بالنسبة للأمة العربية والإسلامية.

الفصل الخامس

وسائل السياسة الخارجية السعودية

تعتمد المملكة ــ كغيرها من دول العالم ــ في ممارسة سياستها الخارجية على الوسائل الناعمة (المرنة)، والوسائل الخشنة (الصلبة)، وسنوضح فيما يلي أبرز هذه الوسائل، وكيفية استخدام المملكة لها:

أولاً: الوسائل الناعمة:

❑ مؤتمرات الحج السنوية:

تنفرد المملكة عن كل دول العالم، بأنها الدولة الوحيدة التي يمكنها التواصل مع شعوب العالم ــ عربيِّها وأعجميها ــ عبر ممثليهم من حجاج بيت الله الحرام ومرتادي المملكة لأداء العمرة وزيارة المسجد النبوي والصلاة فيه. وكان المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) أول من استخدم هذه الآلية، حيث تشير المصادر إلى أنه عندما أُلغيت الخلافة الإسلامية التي كان مقرها في تركيا ــ عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م ــ دعا لعقد مؤتمر إسلامي في مكة المكرمة للبحث في شؤون المسلمين، واقتراح سبل توحيد كلمتهم، والنظر في مختلف المشكلات الإسلامية.

وقد لبَّت أقطار إسلامية عديدة الدعوة، وعُقد المؤتمر يوم ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ، الموافق ٣ من مارس ١٩٢٦م، ووجَّه الملك عبد العزيز كلمة للمؤتمرين، كان مما جاء فيها: « أيها المسلمون الغُيَّر: لعل اجتماعكم هذا، في شكله وموضوعه، أول اجتماع في تاريخ الإسلام، ونسأله تعالى أن يكون سنة حسنة تتكرر في كل عام، عملاً بقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى البرِّ والتَقْوَى وَلا تَعَاوَنوا عَلَى الإثْم وَالعُدْوَان)؛ وبإطلاق قوله عزَّ وجل: (وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوف). إنكم تعلَمون أنه لم يكن في العصور الماضية، أدنى قيمة لما يسمَّى في عُرف هذا العصر بالرأي العام الإسلامي، ولا بالرأي العام المحلي، بحيث يرجع إليه للتشاور فيما يجب من الإصلاح في مهد الإسلام، ومشرق نوره الذي عمَّ الأنام».

واستعرضت كلمته (طيب الله ثراه) أبرز القضايا التي كانت تشغل المسلمين في ذلك الحين، ومنها قضية أمن الديار المقدسة والحرمين الشريفين التي تولاها بعد مبايعة أهل الحجاز له بالحكم؛ ودعاهم في ظل هذا الأمن والأمان إلى مناقشة مايشغلهم ويهمهم من أمر، وذلك بقوله:

«ففي بحبوحة هذا الأمن، والحرية التي لا تُقيَّد إلا بأحكام الشرع، أدعوكم إلى الائتمار والتشاور في كل ما ترون من مصالح ونظم، يطمئن إليها العالم الإسلامي بإقامة شرع الله، والتزام أحكامه وآداب دينه»(١١٦).

وظلّ (طيب الله ثراه) حريصاً على هذه السنة الحسنة طيلة عهده المبارك، وذلك عبر إعداد مأدبة لأعيان الحجاج في موسم الحج من كل عام، ليجتمع معهم ويخاطبهم موضحاً سياسة بلاده الخارجية، مستعرضاً قضايا الأمة العربية والإسلامية، مبدياً رأي بلاده في حلها، ناصحاً المسلمين بالترابط والتآزر. ولنذكر ـ على سبيل المثال ـ كلمته التي وجهها إلى المسلمين بعامة، وحجاج بيت الله الحرام لعام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٩م بخاصة، عبر إذاعة المملكة العربية السعودية التي افتتحت في تلك الأيام، حيث قال فيها بعد حمد الله والصلاة على نبيه ﷺ: « وبعد، فإنه ليَسُرُّنا أن نخاطب إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها من هذا البيت الحرام، في هذا اليوم المبارك، ونتناصح ونتواصى بالبر والتقوى، وندعو الجميع للتمسُّك بكتاب الله، وإخلاص العبادة له وحده، كما أمرنا ربنا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة، الآية: ٥). ندعو حجيج بيت الله الحرام لنبذ كل ما يخالف أمر الله، واتباع ما أمر الله به، كما ندعو كل المسلمين لأن يجمعوا قلوبهم على كلمة الإخلاص، وأن يزيلوا ما بينهم من خلافات، وأن يعتصموا بحبل الله»(١١٧).

وقد حافظ أبناؤه الملوك قادة المملكة من بعده على هذه السنة الحسنة، فجعلوا موسم الحج من كل عام ملتقى إسلامياً شاملاً للتعارف بين الشعوب المسلمة، ومنتدى لطرح هموم المسلمين وتطلعاتهم، وقناةً للتواصل الفكري والديني والسياسي والاجتماعي مع الشعوب الإسلامية من خلال الوافدين منهم إلى المملكة للحج والعمرة والزيارة، وتأكيداً على حرص المملكة على الاهتمام بشؤون المسلمين، والعمل على وحدتهم هدفاً وغاية، منطلقة في أدائها لهذا الدور من مكانتها الدينية والروحية في الأمة الإسلامية، كونها الدولة الحاضنة لمقدسات المسلمين، المطبقة للشريعة الإسلامية في كافة شؤونها الدينية والدنيوية، الحريصة على نشر الإسلام الوسطي المعتدل، وفقاً لنهج واضح يقبل كافة المذاهب الإسلامية، ويتقبل الآخر، ويدعو إلى الحوار والتفاهم والتعاون مع أتباع الديانات السماوية والثقافات الإنسانية، نشراً لثقافة التسامح ونبذ العنف والكراهية والتطرف.

وقد عبر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) عن اعتزاز المملكة بهذا الدور الريادي الذي تضطلع به ـ في كلمته للحجاج من رؤساء الدول وقادة الوفود من مختلف دول العالم الإسلامي، بعد توليه الحكم عام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م، ـ بقوله: « إننا من موقع مسؤوليتنا العربية والإسلامية، وانطلاقاً من دور المملكة العربية السعودية، الإقليمي والعالمي، نؤكد حرصنا الدائم على لمِّ الشمل العربي والإسلامي، وعدم السماح لأي يد خفية بأن تعبث بذلك، ونحن نتعاون مع إخوتنا وأشقائنا في دعم الجهود العربية والإسلامية لما فيه الخير والاستقرار»[١١٨].

❑ الوسائل الدبلوماسية:

استخدمت المملكة منذ بدء علاقاتها السياسية الخارجية مع غيرها من دول العالم، جميع الوسائل الدبلوماسية المتعارف عليها، ومنها:

أولاً: البعثات الدبلوماسية:

وهي أبرز الوسائل التقليدية في ممارسة السياسة الخارجية، ويقصد بها:«عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في إطار إدارتها لعلاقاتها الدولية» أو «عملية الاتصال بين الحكومات» كما يعرفها (جورج كينان)[١١٩]، حيث يوجد للمملكة بعثات دبلوماسية في جلِّ دول العالم، وإن اختلفت في عدد أفرادها، ومستوى تمثيلها (سفارة، قنصلية، مفوضية ...) وطبيعة مهامها، وفقاً لمستوى وطبيعة العلاقات بين المملكة وتلك الدولة.

وتقوم البعثات الدبلوماسية السعودية بتمثيل المملكة في مناسبات الدول الموفَدَة إليها؛ حيث يقوم رئيس البعثة ـ حسب مستوى التمثيل ـ: (السفير، أو القنصل، أو الوزير المفوض، أو القائم بالأعمال) بحضور المناسبات الوطنية والحفلات والاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتَمَد لديها وتدعو لها السلك الدبلوماسي الأجنبي.

ويعدُّ حضور الدبلوماسي السعودي ومشاركته في هذه المناسبات، ترجمة للودِّ والاحترام الذي تكنُّه المملكة للدولة المضيفة، في حين أن غيابه قد يُفسر على أنه موقف سلبي منها، وهو ما قد يؤثِّر على علاقاتها بغيرها من الدول. كما يقوم رئيس البعثة بدعوة الشخصيات السياسية والاجتماعية البارزة في الدولة الموفَد إليها لحضور المناسبات التي تقيمها سفارات خادم الحرمين

الشريفين في تلك الدولة كالاحتفال بذكرى اليوم الوطني للمملكة، أو استقبالات التعزية في وفاة أحد قادتها، والتهنئة بالقيادة الجديدة ... ونحو ذلك من المناسبات، فضلاً عن حضور المعارض والمؤتمرات والندوات الخاصة بتاريخ المملكة وحاضرها ومسيرة تطورها ... وغيرها من الوسائل والآليات المستخدمة في الاتصال والدعاية للمملكة في الخارج.

وبالإضافة إلى المهمة السابقة، تقوم البعثات الدبلوماسية السعودية بمهمة رئيسة أخرى، وهي التفاوض مع حكومة الدولة الموفَدة إليها في كل ما يهم الدولتين من أمور أو يحدث بينهما من خلافات. ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفَدة إليها؛ وعليه تكون البعثة الدبلوماسية بمثابة قناة للاتصال الدائم بين المملكة وتلك الدولة.

كما تقوم البعثات الدبلوماسية السعودية بمتابعة الأحداث والتطورات ـ مستعينة في ذلك بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين ـ وإبلاغ حكومة المملكة أولاً بأول بكل ما يهمها من تلك الأحداث والتطورات. كما تقوم البعثات الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه المملكة، والتواصل مع وزير خارجية تلك الدولة كلما حصل إخلال بتلك الالتزامات.

ثانياً: دبلوماسية القمة:

وهي شكل أو صورة من صور الوسائل الدبلوماسية، ويقصد بها : «المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة»[١٢٠]، حيث قام قادة المملكة بزيارة العديد من دول العالم والتقوا قادتها وزعماءها وملوكها، الذين بادلوهم الزيارة وحسن الاستقبال، فقد قام الملك عبد العزيز بزيارة مصر، وهي الدولة الوحيدة التي زارها (يرحمه الله) [١٢١]؛ بينما قام أبناؤه الملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد وعبدالله (يرحمهم الله) وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) بزيارة العديد من دول العالم، وتكررت زياراتهم للبعض منها، لعقد الاتفاقيات الهامة، ومناقشة الأوضاع والأحداث والقضايا التي تهم المملكة وتلك الدول.

ثالثاً: دبلوماسية الأزمات:

وهي الوسائل الدبلوماسية التي تستخدم في مواجهة المواقف والأزمات الطارئة، وقد استخدمتها المملكة في العديد من المواقف، نذكر من ذلك الجهود الدبلوماسية المضنية التي بذلتها المملكة في عهد الملك خالد (يرحمه الله) أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، من أجل التوصُّل إلى حلٍّ سلمي لوقف الحرب وإحلال السلم. كما استخدمتها قبيل اندلاع حرب الخليج الثانية في عهد الملك فهد (يرحمه الله)، حيث حاولت المملكة بكل السبل الدبلوماسية إقناع النظام العراقي بالخروج من الكويت لتلاشي الصدام وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة؛ كما استخدمت الدبلوماسية نفسها في عهد الملك عبد الله (يرحمه الله) عندما لاحت بوادر الحرب الأهلية في اليمن بعد اندلاع الثورة، فسعت المملكة ـ بمشاركة دول الخليج، عدا قطر ـ لحل الأزمة، عبر ما عرف بـ: (المبادرة الخليجية) التي كادت أن تنهي الأزمة في اليمن، لولا الانقلاب الحوثي على الشرعية.

رابعاً: دبلوماسية التحالفات:

وهي إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدولة عندما تتعرض هي نفسها ــ أو تتعرض إحدى الدول الشقيقة أو الصديقة ــ للخطر. وقد استخدمت المملكة تلك الوسيلة في كلتا الحالتين، فشاركت في تحالفات ــ دولية وإقليمية ــ لمواجهة المخاطر التي تعرَّضت لها إحدى الدول الشقيقة، مع تعرضُ أمن المملكة للتهديد، حيث كانت علىً قائمة التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت؛ وانضمت إلى التحالف الدولي في الحرب على الإرهاب، حيث تشارك بعناصر من قواتها الجوية في الحملات الموجهة إلى إرهابيي داعش والقاعدة في سورية والعراق؛ وقامت بتكوين تحالف عسكري مكون من عشر دول لمواجهة الانقلاب الحوثي ضد الشرعية في دولة اليمن الشقيقة، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، معتمدة في تكوين هذه التحالفات على ما لديها من ثقل سياسي ومصداقية لدى قيادات الدول المتحالفة معها. وما لبثت أن قامت مؤخراً بتكوين تحالف عسكري إسلامي يضم (٣٤) دولة مسلمة لمحاربة الإرهاب.

❑ الوسائل الاقتصادية:

احتلت الأدوات الاقتصادية ـ كوسيلة لممارسة السياسة الخارجية ـ مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، واستمدت أهميتها من عاملين:

الأول: أنها إحدى الوسائل الناجعة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كثير من دول العالم، مثل: البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية ... وغيرها؛ مما يجعل الحكومات المعاصرة تهتم بالأدوات الاقتصادية، لحل هذه المشاكل، ومن ثم ضمان البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة.

أما العامل الثاني، فهو: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، والذي ضاعف من أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية [١٢٢].

وتعد هذه الآلية من الآليات الناعمة الهامة في ممارسة المملكة لسياستها الخارجية، وذلك لاعتبارات عديدة، منها:

■ أن المملكة ـ بما أنعم الله تعالى به عليها من إمكانات اقتصادية عالية ـ صارت مقصداً لجلِّ حكومات دول العالم لإقامة علاقات اقتصادية معها، وكانت تلك العلاقات الاقتصادية سبباً رئيساً للتنسيق والتعاون بين المملكة وتلك الدول في مجالات أخرى متعددة: عسكرية، وأمنية، وعلمية، وتقانية ... وغيرها. وتعد علاقات المملكة بالدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، نموذجا تطبيقياً واضحاً على ذلك.

■ أن خطط التنمية المتتابعة التي نفذتها المملكة على مدى العقود الماضية، تطلبت استقدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في مختلف المهن والتخصصات، فكان لذلك دوره في توطيد علاقات المملكة بالعديد من حكومات وشعوب العالم، والتنسيق معها لتنظيم حقوق العمالة الوافدة وواجباتها.

■ أن عائدات النفط قد وفرت للمملكة فوائض مالية سخرتها للاستثمار والتنمية في العديد من دول العالم؛ فضلاً عن مدِّ يد العون والمساعدة للدول العربية والإسلامية وغيرها من دول العالم التي تتعرض للكوارث والنكبات والأزمات، وهو أحد المجالات الذي تسيَّدت فيه المملكة دول العالم، محتلة المركز الأول؛ مما منح هذه الآلية أهمية خاصة، وجعل لها دوراً فاعلاً ومؤثراً في السياسة الخارجية السعودية.

والجدير بالذكر أن المملكة قد صبغت هذه الوسيلة بالصبغة الإسلامية عندما

استخدمتها في سياستها الخارجية؛ فعلى عكس المتعارف عليه لدى الكثير من الدول التي تربط تقديم المساعدات في مثل هذه الظرف المفاجئة بالعلاقات السياسية أو المصالح الاقتصادية أو التوافق الأيديولوجي أو الديني أو المذهبي أو العرقي أو غيره، فإن المملكة هي الدولة الوحيدة التي لا تقيم وزناً لهذه الاعتبارات، لانطلاقها من عقيدة وشريعة إسلامية سمحاء، تجعل إغاثة الملهوف، ودعم المحتاج ومساعدة المنكوب، من شُعب الإيمان الموجبة للأجر والثواب الجزيل، لمن قدم العون لكل ذي كبد رطبة، بغض النظر عن جنسه ولونه وعرقه ودينه.

بهذه الرؤية الإسلامية السامية النقية رسمت المملكة ـ منذ تأسيسها وحتى يومها الحاضر ـ نهجاً مميزاً وصورة مختلفة للعمل الإغاثي والمساعدات الإنسانية. وقد ضربت المملكة المثل والقدوة في هذا الشأن، ففي عهد خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، احتلت المملكة المركز الأول عالمياً في العمل الإغاثي والمساعدات الإنسانية، وتقدَّمت على دول كبرى ـ تماثل المملكة ثراءً وقد تفوقها ـ في نسبة ما تنفقه من إجمالي دخلها القومي على الأعمال الإغاثية، حيث خصصت المملكة ـ وفقاً لشهادة الأمم المتحدة ـ ما نسبته ٥,١٩ ٪ من قيمة اقتصادها لصناديق المساعدات الإنسانية، مما يعني أنها لم تتقدم في مجال المساعدات الإنسانية على الولايات المتحدة ـ بكونها المتبرع الأكبر فيما يتعلق بنسبة الناتج المحلي ـ وحسب، بل تقدمت أيضاً على الدول الأوروبية.

وتتميز المملكة في دعمها للمأزومين والمنكوبين بأنها لا تنتظر حتى تطلب منها الدول المتضررة المساعدة، بل تهرع على الفور إلى تقديمها من تلقاء نفسها، لإنقاذ من يمكن إنقاذه من الناجين من الكوارث، ومعالجة ما خلّفته من تبعات.

ومن يطالع سجل المملكة في استخدام الوسائل الاقتصادية في علاقاتها بدول العالم، يجده مُتْخَماً بالاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية والتجارية مع جلِّ دول العالم التي لها علاقات بالمملكة. أما ما يتعلق بسجل الدعم والمساعدات الاقتصادية، فيحتاج إلى دراسة متخصصة، للإلمام بمفرداته؛ وحسبنا ما أوردناه آنفاً من حقائق عن كمِّ هذه المساعدات، مقارنة بما تنفقه

أغنى دول العالم في هذا المجال.

وحسبنا ـ توضيحاً لاستخدام المملكة لوسيلة المساعدات الاقتصادية في علاقاتها الخارجية ـ أن نذكر بعضاً مما قدمته المملكة من مساعدات على مدى السنوات العشر الماضية فقط، سواء للدول العربية والإسلامية، أو لغيرها من الدول، والتي كان من أبرزها المساعدات التالية:

أولاً: المساعدات المقدمة للدول العربية والإسلامية:

نشير في البدء إلى أن قادة المملكة السابقين (يرحمهم الله جميعاً) وصولاً لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) لا يعتبرون ما يقدَّم للأشقاء في الدول العربية والإسلامية من مساعدات في كوارثها وأزماتها، مساعدات أو معونات، وإنما هي واجبات على المملكة. وحقوق مستحقة لتلك الدول من دولة شقيقة.

وكثيراً ما عبَّر قادة المملكة عن هذا المعنى النبيل والمفهوم السامي، ولنذكر من ذلك ما صرح به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله (يرحمه الله) وهو يعلن ـ في قمة التضامن مع غزة التي عقدت في الكويت يوم ٢٢ / ١ / ١٤٣٠هـ، الموافق ١٩ /١ / ٢٠٠٩م ـ عن تقديم مبلغ ألف مليون دولار من المملكة للبرنامج المقترح من القمة لإعادة إعمار غزة، حيث عقَّب على ما قدمته المملكة للبرنامج بقوله: « إن قطرة دم واحدة من الدم الفلسطيني أغنى من كنوز الأرض».

وتأسيساً على تلك القناعة لم تكن كارثة أو أزمة تمر على أي من الدول العربية والإسلامية ـ منذ تأسيس المملكة وإلى اليوم ـ إلا كانت المملكة في رأس قائمة المساندين والداعمين؛ وحسبنا أن نشير هنا إلى موقف المملكة من الأزمات والكوارث التي تعرضت لها بعض الدول العربية والإسلامية خلال السنوات العشر الماضية، ومنها:

■ عندما تعرضت جمهورية باكستان الإسلامية لزلزال في رمضان ١٤٢٦هـ، أمرخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) على الفور بتشغيل جسر جوي من الطائرات السعودية، التي حملت على متنها المتطلبات اللازمة لمواجهة الأزمة، من: أطباء، وأدوية، وخيام، وبطانيات، ومواد غذائية لتلبية احتياجات المتضررين من الزلزال؛ كما أمر (يرحمه

الله) بصرف خمسمئة مليون ريال لإعادة إعمار بعض منشآت البنية الأساسية من مستشفيات ومدارس وطرق، فضلاً عن أمره بتنظيم حملة شعبية لصالح منكوبي الزلزال، وقد افتتحها (يرحمه الله) بتبرع قدره عشرة ملايين ريال.

■ وعندما تعرضت لبنان للعدوان الإسرئيلي الغاشم سنة١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، كان خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) أول المؤازرين للشعب والحكومة اللبنانية، حيث قدَّمت المملكة للشعب اللبناني الشقيق آنذاك ما يقرب من ستمئة مليون دولار منحة منها لإعادة ما دمرته الحرب من بنية تحتية.

■ وعندما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الدول الفقيرة ــ وخصوصاً دول أفريقيا ــ أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) عن تقديم ٧٠٠ مليون دولار لدعم الدول الفقيرة بمشاريع إنتاجية تساعدهم في مواجهة الفقر والاكتفاء الداخلي، من خلال استفادة مواطني تلك الدول ماديا، وسد حاجتهم بالعمل في هذه المشاريع، عبر برنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، الذي أعلن في حينه عن احتلال المملكة المركز الأول عالميا في دعم الفقراء ومتضرري الكوارث الطبيعية وأشاد بشفافية العمل الإنساني السعودي الذي يخلو من أية اشتراطات مصالحية.

■ وعندما تعرضت اليمن ـ في ٢٣ شوال ١٤٢٩هـ، الموافق ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨م ـ لسيول شديدة تسببت في مقتل (٦٥) وتشريد ما يقارب (٢٠,٠٠٠) يمني لم يعد لهم مأوى بعد أن دمرت السيول بيوتهم، وخصوصاً في محافظات: حضرموت ـ وكانت أكثر المحافظات تأثراً، فضلاً عن أن معظم القتلى كانوا منها ـ ولحج، والمهرة، و تعز. وجه خادم الحرمين الشريفين (يرحمه الله) بتسيير جسر إغاثي جوي، وجسر بري لمساندة متضرري فيضانات حضرموت، إضافة إلى اعتماد دعم مالي لإعادة إعمار المباني والمدارس والمساجد المتهدمة.

■ ومنذ تعرُّض الشعب السوري لعمليات الإبادة والتهجير من قبل قيادته الغاشمة، والمملكة تقف مساندة له في محنته بكافة أنواع الدعم؛ فبناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، تم إطلاق حملة وطنية سعودية لنصرة الشعب السوري، وبدعم كبير غير

مستغرب وسباق من أبناء المجتمع السعودي، أطلقت مبادرة: «نلبي النداء»، التي تتولى مساندة الشعب السوري في محنته، عبر مشاريعها الإنسانية، التي بلغت أكثر من (٣٤) مشروعاً متنوعا لخدمة اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا، وسيَّرت (٦) حملات برية وأخرى بحرية لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن والنازحين، ومؤازرتهم لمواجهة الظروف القاسية التي يعيشونها، حيث أصبح أكثر من (٤) ملايين سوري بلا مأوى نازحين في الداخل، ونحو (٣) ملايين لاجئين في الخارج يواجهون البرد القارس والأمراض المعدية. وتشتمل الإعانات المقدمة لهم: أدوية ومستلزمات صحية، ومخابز وطحيناً، وطعاماً وغذاءً متنوعاً، وملابس شتوية، وبطانيات، ومستلزمات النوم، ومولدات كهربائية.

■ أما ما قدمته المملكة للشعب الفلسطيني منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه)، فأكثر من أن يُحصر في هذه العجالة، ونشير فقط إلى ما قدمته المملكة في القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة عام ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ، حيث دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) إلى إنشاء صندوقين: أحدهما للمسجد الأقصى، والآخر لدعم الانتفاضة الفلسطينية، بموارد قدرها مليار دولار، التزمت المملكة منها بربع المبلغ؛ وفي عام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، وجَّه (يرحمه الله) بتخصيص منحة مقدارها (٢٥٠) مليون دولار للشعب الفلسطيني، لتكون نواة لصندوق عربي دولي لإعمار فلسطين.

ثانياً: المساعدات المقدمة للدول غير الإسلامية:

قدمت المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة فقط، الكثير من المساعدات الإنسانية للعديد من الدول غير الإسلامية التي تعرضت للكوارث والنكبات، ونذكر من ذلك:

■ عندما تعرضت الصين في ٧ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، الموافق ١٢ مايو ٢٠٠٨ م إلى الزلزال ــ الذي ضرب مقاطعة سيشوان جنوب غرب جمهورية الصين الشعبية، وأدى إلى قتل ما يزيد على (٥٠,٠٠٠) شخص، حسب مصادر حكومية صينية، وقدرت خسائره المادية بما يزيد على (١٦) مليار دولار ــ بادرت المملكة إلى تقديم المساعدة العاجلة للصينيين عبر مدِّ جسر إغاثي لنقل المساعدات العينية، فضلاً عن تقديم تبرع مالي تجاوز المئة مليون دولار،

مما جعل المملكة أكبر الدول مساعدةً للصين في كارثتها، باعتراف الصين نفسها، التي قدمت شكرها على أعلى مستوى لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، لما أبدته من موقف إنساني نبيل، وما قدمته من مساعدات عينية ومالية كبيرة، أشاد بها الإعلام الصيني بجميع قنواته المتلفزة تحت عنوان: (السعودية: الصديق وقت الضيق).

وكان لهذا الموقف النبيل من المملكة دوره في توطيد العلاقات بين البلدين، حيث وافقت الصين على إقامة مكتبة الملك عبد العزيز في بكين كمرجع للباحثين عمَّا يسعون إلى معرفته من معلومات عن المملكة، وعن الدين الإسلامي بشكل عام، في وقت كانت ترفض فيه الصين مثل هذا التوغُّل الثقافي، واستثنت المملكة تقديراً لوقفتها الصادقة مع شعبها المتضرر.

■ عندما تعرضت ولاية (تاباسكو) بالمكسيك في شعبان ١٤٢٩هـ/أغسطس ٢٠٠٨م لكارثة الفيضانات، التي تركت آثارها المدمرة على الولاية، بادر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) إلى تقديم هبَة قدرها مليوني دولار أمريكي، وذلك للتخفيف من آثار كارثة الفيضانات الَتيً اجتاحت الولاية؛ وقد استغلت هذه المنحة في شراء آلات ومعدات زراعية سُلِّمت لأهالي الولاية، في حفل رسمي حضره حاكم ولاية تاباسكو، وشارك فيه سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة المكسيكية الأستاذ منير إبراهيم بنجابي؛ وقد ألقى حاكم الولاية المهندس (غرانير) كلمة بهذه المناسبة، أعرب فيها عن عميق شكره للمبادرة الإنسانية التي مثلت أصدق معاني التضامن مع شعب تاباسكو، متمنياً أن يتم إبلاغ القيادة السعودية والشعب السعودي عن امتنان عشرات الآلاف من الفلاحين المكسيكيين لهذه اللفتة الكريمة، والتي ستمكنهم من الوقوف مرة أخرى ومتابعة حياتهم. وقد أعلنت الصحف المكسيكية ــ حينها ــ عن مفاجأتها بتواجد دولة إسلامية لمساعدتهم، ظنّا منهم أن المسلمين لا يهتمون بالمواقف الإنسانية، وهي القناعة التي استطاعت المملكة ــ بتلك المساعدات ــ أن تغيرها عن الإسلام والمسلمين، ولا شك أن التعريف بالإسلام ونبل رسالته السامية هو أكبر المكاسب التي تحققها المملكة عبر تلك المساعدات.

■ عندما تعرضت البرازيل لسلسلة من الفيضانات والانزلاقات الطينية،

التي حدثت في شهر صفر ١٤٣٢هـ/يناير من عام ٢٠١١م في عدة مناطق جبلية، في الولاية البرازيلية (ريو دي جانيرو)، وتسببت في مقتل مئات الأشخاص، واعتبرت الكارثة الطبيعية الأسوأ في تاريخ البرازيل، سارعت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله (يرحمه الله) ومدت يد العون والمساعدة للمنكوبين والمتضررين. وتقديراً من الشعب البرازيلي لمملكة الإنسانية على مساعدتها لمتضرري الفيضانات في البرازيل، أرسلت ــ آنذاك ــ وفداً من أبناء المستفيدين من المساعدات السعودية إلى المملكة لمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله (يرحمه الله) وتقديم الشكر له باسم أسرهم وحكومتهم وشعبهم[١٢٣].

ثانياً: الوسائل الصلبة:

مثلما تشهد العلاقات بين الدول صعوداً إيجابياً يصل إلى درجة التكامل، أو التحالف، أو الشراكة الاستراتيجية ... ونحوها من صور العلاقات الدبلوماسية التي أوضحناها فيما سبق، فإن تلك العلاقات قد يصيبها الفتور والتوتر، لسبب من الأسباب المفضية إلى ذلك، ما يجعل الدولة تستخدم أدواتها الخشنة في علاقاتها مع إحدى الدول، بدءاً بتجميد العلاقات، وسحب السفراء، وإغلاق السفارات والقنصليات، والمقاطعة الدبلوماسية ... وصولاً إلى استخدام القوة الصلبة للدولة، ممثلة في القوات المسلحة، لتحقيق أهدافها السياسية، أو حمايتها. وقد ووجهت المملكة خلال العقود الماضية بمواقف من بعض الدول، اضطرتها إلى استخدام وسائلها الخشنة أو الصلبة للحفاظ على هيبتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وحماية أمنها ورعاياها ومصالحها؛ وهو ما سنوضحه في المباحث التالية.

❑ قطع العلاقات الدبلوماسية:

على الرغم مما عُرف عن المملكة من هدوء واتزان وسعة صدر في علاقاتها السياسية مع دول العالم أجمع، إلا أن هنالك مواقف اضطرت فيها المملكة إلى استخدام آلية قطع العلاقات مع غيرها من الدول؛ وإن كان استخدام المملكة لتلك الآلية قليلاً ومحدوداً، قياساً بغيرها من دول العالم؛ فضلاً أنه غالباً ما

يأتي عقب تجاوزات لا يمكن تقبُّلها أو السكوت عنها، كالتدخل في شؤون المملكة الداخلية، أو الاعتداء الصريح والواضح على رموزها أو مقراتها الدبلوماسية برضا الدولة المضيفة أو سكوتها أو عدم مبالاتها؛ وهي أمور مرفوضة دولياً، وأشدّ رفضاً لدى المملكة.

وقد أشرنا في أكثر من موضع من الدراسة إلى أن المملكة قامت بسحب سفرائها من بعض الدول، رداً على ما تعرَّضت له من تجاوزات، سواء من قبل الحكومات الرسمية، أو من فئات بعينها من الشعب، خصوصاً عندما لا تتخذ الدولة ردة فعل مناسبة لتلك التجاوزات، مثلما حدث مع مصر إبان حكم الإخوان المسلمين من تعدٍّ على السفارة السعودية بالقاهرة، ولم تتدخل الدولة لوقف تلك التعديات؛ وكما حدث في إيران عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م من تعدٍّ على السفارتين السعودية والكويتية، بعلم الدولة، بل ربما بتوجيهها، دونما تدخُّل منها لرد العدوان، فضلاً عن الاعتذار عنه.

وتعد إيران من أبرز الدول التي قطعت المملكة علاقاتها معها، حيث تكرر استخدام المملكة لهذا الإجراء أكثر من مرة، وكانت بداية ذلك في عهد الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، حيث توترت العلاقات بين البلدين عام ١٩٤٣م، مما أدى إلى قطع العلاقات بينهما حتى أكتوبر عام ١٩٤٦م. كما تم تجميد العلاقات بين البلدين في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز (يرحمه الله)، إثر قيام شاه إيران (محمد رضا بهلوي) باحتلال الجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، عقب خروج بريطانيا من الخليج في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م؛ ناكثاً عهده مع الملك فيصل بأن تتم مناقشة أمن الخليج عبر مؤتمر يجمع دول الخليج جميعاً. ولم تعد العلاقات بين البلدين إلا عام ١٩٧٧م.

ومع سيطرة الملالي على الحكم في إيران عقب الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م، دخلت العلاقات بين البلدين نفقاً طويلاً من التوتر، الذي لا يكاد ينتهي حتى يعود إلى الظهور بسبب السياسة العدوانية، التي اتخذها حكام طهران ضد المملكة وقيادتها، حيث حاولت إيران ـ أكثر من مرة ـ استغلال مواسم الحج لبثّ الفوضى والاضطراب بين الحجاج، لتروج أكاذيب مفادها أن المملكة عاجزة عن تأمين الحجاج في الأراضي المقدسة، ومن ثم تطالب بجعل تنظيم الحج وتأمينه مهمة جماعية تحت مظلة (منظمة التعاون الإسلامي)، وهي

المحاولة التي فشلت إيران في تحقيقها، رغم تكرارها، ليقظة رجال الأمن السعودي وقدرتهم العالية في كشف المخططات التخريبية الإيرانية.

ففي عام ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ضبطت السلطات السعودية ما كان يخبئه بعض الحجاج الإيرانيين في حقائبهم من مادة (سي فور) شديدة الانفجار، والتي حاولوا إدخال (٥١) كيلو جراماً منها ، في حقائب (١١٠) حجاج، اعترفوا جميعاً بجرائمهم التي أذيعت في التلفاز السعودي.

وفي عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، أثار الحجاج الإيرانيون الشغب في مكة المكرمة، عبر محاولتهم تسييس موسم الحج بتنظيم مسيرة رددوا فيها شعارات: البراءة من الكفار والمشركين!، والعداء للشيطان الأكبر (أميركا)، وتحرير فلسطين والقدس من اليهود؛ فضلاً عن قيامهم بتكسير وتخريب وإحراق العديد من المحلات والسيارات في مكة المكرمة؛ وتعطيل الطرقات، مما تسبب في منع الحجاج من الوصول إلى المشاعر لأداء مناسكهم.

وكان الهدف من ذلك كله، هو نشر الاضطراب والفوضى بين الحجيج، وإفساد أجواء الطمأنينة والسكينة التي يستشعرها الحجاج في البلاد المقدسة، حيث لم تكن ثمة مناسبة أو علاقة بين قدسية المكان وجلال المناسبة، وبين مارددوه من شعارات، وما ارتكبوه من جرائم. وعندما حاولت السلطات السعودية منعهم عمَّا يقومون به، اشتبكوا معهم بالأسلحة البيضاء. وأسفرت المواجهات عن مقتل (٤٠٢) شخصاً، منهم (٨٥) من رجال الأمن والمواطنين السعوديين، و(٤٢) من الحجاج الذين تصصدوا للمسيرة الإيرانية من مختلف الجنسيات، و(٢٧٥) من الحجاج الإيرانيين، كان معظمهم من النساء اللائي قضين أجلهن جراء التدافع والازدحام.

وفي عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، قام الحجاج الإيرانيون بمظاهرة سياسية في مكة المكرمة ، اعتراضاً على دعم المملكة للعراق في حربها ضد إيران، ما جعل السلطات السعودية تتصدى للمظاهرة لتفضَّها بالقوة، بعد فشل جميع المحاولات السلمية لفضِّ المتظاهرين. كما قام (٢٠) حاجاً كويتياً بتفجيرين في منطقة الحرم المكي، ما أدى إلى مقتل حاج وإصابة (١٦) آخرين. وقد تم القبض على جميع عناصر الجماعة ـ التي كانت تطلق على نفسها اسم: (السائرون على طريق الخميني) ـ وأسفرت التحقيقات التي أجريت معهم

عن إدانة (١٦) متهماً بالتفجير، وقد اعترفوا بأنهم تلقوا تعليماتهم من السفارة الإيرانية بالكويت، وأنها هي التي سلمتهم المادة المتفجرة التي تم تسريبها إلى داخل المملكة، وزرعها في المكانين اللذين تم فيهما التفجير؛ وسجلت اعترافاتهم بالصوت والصورة وتم بثها عبر التلفاز السعودي؛ وقد أعدم المتهمون الستة عشر.

وفي عام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، قام أفراد تابعون لـ (حزب الله) الكويتي بإطلاق الغاز السام في أحد الأنفاق المؤدية إلى الحرم المكي (نفق المعيصم)، مما أدى إلى وفاة أعداد كبيرة من الحجاج، وجرح وإصابة الآلاف منهم جراء التزاحم والتكدس داخل النفق[١٢٤].

إزاء هذه الجرائم المتعددة، والاعتداءات المتعمدة ـ والتي كان أبرزها قيام بعض الإيرانيين باحتلال السفارة السعودية في طهران ـ لجأت المملكة إلى قطع علاقاتها مع إيران منذ العام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ولم تعدها إلا عام ١٤١١هـ/١٩٩١م بعد تولي (هاشمي رفسنجاني) رئاسة الجمهورية الإيرانية، وتوقف إيران عن سياسة تصدير الثورة وإعلان العداء الصريح للمملكة. ولكن الهدوء الذي ساد الأجواء لم يلبث أن تبدل، وعادت إيران إلى نهجها العدواني، عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وتسليمه العراق لحكومات شيعية ما سمح لإيران بالتمدد في العراق، والبدء في محاصرة المملكة عبر التمدد في دول الجوار (العراق وسورية واليمن والبحرين)، وإثارة الفوضى والاضطراب فيها، عبر إشعال فتيل الصراع الطائفي المذهبي، ما أدى إلى توتر العلاقات، ـ وخصوصاً بعد تولي تيار المحافظين للحكم في شخص (محمود أحمدي نجاد) وصولاً إلى قطعها، كما سيتبين لنا عند تناولنا للسياسة الخارجية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في الباب التالي من الدراسة.

❑ استخدام القوات المسلحة:

ما أن أطلق الفليسوف العسكري البروسي (كارل فون كلاوزفيتز) عبارته الشهيرة التي تقول: «إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى»[١٢٥]، حتى اعتُبرت القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة

الخارجية للدول، وإحدى المقومات الأساسية لنجاح وسائلها الناعمة، وفي مقدمتها الدبلوماسية.

وعلى الرغم من اقتناع كل دول العالم بتلك الوسيلة الخشنة أو الصلبة في ممارسة السياسة، إلا أن القليل جداً من تلك الدول من يلجأ إلى استخدامها عملياً في ممارسة سياسته الخارجية وذلك لاعتبارات كثيرة، منها:

■ أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بغيرها من الوسائل الناعمة أو اللينة لممارسة السياسة الخارجية، كالدبلوماسية، والأدوات الاقتصادية ... وغيرهما.

■ أن استخدامها كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية غير مرغوب فيه من قبل المجتمع الدولي، لما يترتب عليها من مآسٍ إنسانية تضرُّ بالسكان المدنيين والبُنى التحتية للدول المتحاربة.

■ أنها وسيلة مؤقتة، وإن طال أمدها، وغالباً ما تخلِّف بعد انقضائها تبعات اقتصادية واجتماعية وفكرية وبيئية لا يمكن تجاوزها إلا بعد زمن طويل؛ وقد عبَّر أحد الباحثين العسكريين بفصاحة وبلاغة عن تبعات استخدام الحرب كوسيلة لاستمرار السياسة، بقوله: «يتضح بعد كل حرب، أن ليس هناك نصر بلا ثمن، ولا نصر بثمن محدود، فكل أطراف الصراع تتكبد خسائر جسيمة. وتبقى بعض الغايات السرية والمشبوهة فاعلاً ومحركاً مهماً في تسيير الأزمات والدفع لنشوئها»(١٢٦).

وعلى الرغم مما يحيط باستخدام هذه الوسيلة من سلبيات، إلا أنها تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي، ذلك أن الأداة العسكرية «تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية، وأن التفاوض من مركز القوة حكمةٌ سليمةٌ، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضرُّ بمصالحها الحيوية، إذا تعرَّضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها»(١٢٧).

وعندما نطالع سجل السياسة الخارجية للمملكة، نجد أنها لم تستخدم هذه الوسيلة في ممارساتها السياسية إلا في حالات محدودة ونادرة، لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. وتؤكِّد الظروف والملابسات التي سبقت تلك الحالات وواكبتها، أن المملكة كانت تضطر إلى استخدم القوة العسكرية اضطراراً، بعد

فشلها في استخدام الوسائل الناعمة لدفع الضرر الواقع عليها أو التهديد القائم لأمنها الوطني. وقد تمثلت تلك الحالات في:

❑ إخراج القوات اليمنية التي اجتاحت نجران في عهد الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، زعماً من إمام اليمن آنذاك (يحيى حميد الدين) بأنها أراض يمنية، ما اضطر الملك عبد العزيز ـ بعد فشل سلسلة طويلة وشاقة من المفاوضات تولاها عن الجانب السعودي: (تركي الماضي) ـ إلى استخدام قواته العسكرية بقيادة نجليه (سعود) و (فيصل) (يرحمهما الله)، حيث توجَّه الأول بجيشه إلى نجران لإخراج القوات اليمنية منها، فيما توجَّه الثاني إلى اليمن عن طريق الساحل حتى وصل بقواته إلى (الحديدة)، مما اضطر (الإمام يحيى)، إلى طلب التفاوض لإنهاء الحرب وحل الأزمة بالطرق السلمية، التي انتهت بالتوقيع على معاهدة الطائف التي أشرنا إليها في موضع سابق من الدراسة.

❑ إخراج القوات العراقية من الكويت عقب اجتياحها في ١١ محرم ١٤١٢هـ، الموافق ٢ أغسطس ١٩٩٠م، ووقف التهديد العراقي للمملكة، وذلك في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (يرحمه الله)، الذي اضطر ـ بعد محاولات عديدة ومريرة إقناع الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) بالخروج من الكويت وحلِّ الأزمة بالطرق السلمية ـ إلى استخدام القوة العسكرية عبر التحالف الذي شاركت فيه قوات من الدول الشقيقة والصديقة، وتمكنت من إخراج القوات العراقية من الكويت في شعبان ١٤١١هـ/ فبراير ١٩٩١م.

❑ إخراج العناصر الحوثية التي تسللت إلى بعض القرى الجنوبية بالمملكة، في رمضان ١٤٣٠هـ/سبتمبر ٢٠٠٩م، في محاولة منهم لجرِّ المملكة إلى الحرب الدائرة آنذاك بينهم وبين الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح)، ومن ثم يكون تدخُّل المملكة ذريعة لتدخُّل إيران في اليمن بزعم الدفاع عن الحوثيين الشيعة؛ وقد أفشلت المملكة المخطط الحوثي الإيراني آنذاك، واقتصر استخدام القوة العسكرية على دحر العناصر الحوثية وإخراجها من المدن السعودية.

❑ إنهاء محاولة الانقلاب على الشرعية في مملكة البحرين الشقيقة ربيع الثاني ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، حيث تقدَّمت المملكة قوات درع الجزيرة ـ التابعة لمجلس التعاون الخليجي ـ تلبية لدعوة ملك مملكة البحرين حمد بن عيسى،

وأفشلت محاولة الانقلاب وأعادت الأمن والاستقرار للمملكة.

❑ إعادة الحكومة اليمنية الشرعية إلى السلطة، إثر انقلاب الحوثيين عليها في ربيع الأول ١٤٣٦هـ/يناير ٢٠١٥م، بدعم داخلي من الرئيس اليمني السابق (علي عبد الله صالح) وأعوانه، وخارجي من إيران التي تسعى إلى بسط نفوذها في اليمن مهددة الأمن الوطني السعودي والخليجي والعربي والدولي، من خلال سيطرتها على ممرات الملاحة العالمية التي تشرف عليها اليمن. ودفعاً لهذا التهديد، فضلاً عن إعادة الشرعية إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب، استجابت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) وأشقائه من قادة دول مجلس التعاون لاستغاثة الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي)، وكونت تحالفاً عسكرياً عربياً، وأطلقت حملتها الجوية التي عرفت بـ: (عاصفة الحزم) لإعادة الشرعية لليمن، ودفع التهديد الإيراني عن المملكة ودول الخليج والدول العربية، التي ستتضرر من سيطرة إيران على ممرات الملاحة في اليمن، وخصوصاً مصر، التي يتوقف مرور السفن عبر قناة السويس بها على مضيق باب المندب باليمن.

هوامش الباب الأول

الهوامش:

(١) نقلاً عن: الموسوعة الحرة: (ويكيبيديا)، انظر موقع الموسوعة على شبكة المعلومات (الانترنت)، الرابط: https://ar.wikipedia.org

(٢) انظر التعريف عند: د. محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، بروفيشنال للإعلام والنشر، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ١٣.

(٣) حسن أبو طالب: (أسس صنع السياسة الخارجية السعودية)، دراسة منشورة على شبكة المعلومات، الرابط: https://www.facebook.com

(٤) انظر النص في: (مختارات من الخطب الملكية)، كتاب وثائقي صدر عن: دارة الملك عبد العزيز بالرياض، بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، جزءان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج١، ص٢٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ج١، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٦) من خطاب ألقاه في مدينة جدة عام ١٩٦٣م؛ انظر النص عند: عبد العزيز الكثيري: (آل سعود الدولة والموقف)، مجهول الناشر، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م، ص ١٧.

(٧) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ١، ص ٤١٦.

(٨) المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٠.

(٩) (خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز: خطب وكلمات)، كتاب وثائقي صادر عن: (دارة الملك عبدالعزيز)، الرياض ــ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٤م ص ص ٤٤٠ ــ ٤٤١.

(١٠) (صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز: خطب وكلمات) كتاب وثائقي صدر عن: (دارة الملك عبدالعزيز)، الرياض ــ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ص ٢٤٧.

(١١) (خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز: خطب وكلمات)، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

(١٢) المرجع السابق، ج٢، ص ١٤٨.

(١٣) انظر نص الكلمة في: محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، كتاب وثائقي لمجموعة من خطابات وكلمات ومذكرات وأحاديث الملك عبد العزيز آل سعود، دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع، الرياض ــ السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/١٩٧٧م، ص ٥٥.

(١٤) المرجع السابق نفسه، ص ٥٦.

(١٥) المرجع السابق نفسه، ص ٨٤.

(١٦) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦.

(١٧) المرجع السابق نفسه، ص ٧٥.

(١٨) المرجع السابق نفسه، ص ٨٠.

(١٩) المرجع السابق نفسه، ص ٨٤.

(٢٠) محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، الناشر: المؤلف نفسه، الطبعة

الثالثة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ١١.
(٢١) انظر معاهدات الملك عبدالعزيز واعتراف الدول العربية والإسلامية به ملكاً عند: أمين سعيد: (تاريخ الدولة السعودية)، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٦٥م، الجزء الثاني، ص ص ١٧٢ـ ١٨٥.
(٢٢) انظر الاتفاقيات المذكورة في: (مجموعة المعاهدات بين المملكة والدول الصديقة: ١٩٢٢ ــ ١٩٤٤م)، كتاب وثائقي صادر عن وزارة الخارجية السعودية، ص ص١ ــ ٧.
(٢٣) انظر تفاصيل تلك المهمة في: ألكسي فاسيليف: (الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه)، دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م ص ص ٧١ ــ ٨٧.
(٢٤) المرجع السابق نفسه. ص ١٣٤.
(٢٥)ماتيو بتسغالو، ترجمة: محمد عشماوي عثمان: (دبلوماسية الصداقة.. إيطاليا والمملكة العربية السعودية ١٩٣٢ ــ ١٩٤٢م)، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ــ السعودية، إصدار رقم (١٦٨)، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص ١٧.
(٢٦) المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.
(٢٧) المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.
(٢٨) من كلمة ألقاها (يرحمه الله) في حفل افتتاح (المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز)، الذي نظمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (ربيع الأول ١٤٠٦هـ). انظر نص الكلمة في: محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ص ٣٢ ــ ٣٨.
(٢٩) كانت هذه أول زيارة رسمية للملك فيصل إلى باريس بعد توليه حكم المملكة، وكانت في الوقت نفسه الزيارة الثانية بالنسبة له، حيث تمت زيارته الأولى لها عام ١٩١٩م في طريق عودته من زيارته لبريطانيا مبعوثاً من والده الملك عبد العزيز، التي أشرنا إليها آنفاً.
(٣٠) انظر: خير الدين الزركلي: «الوجيز في تاريخ الملك عبد العزيز»،دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٩٤. وقد ظل الملك فيصل يشغل هذا المنصب طيلة حياته ــ حتى بعد توليه الحكم ــ إلى أن توفي (يرحمه الله) عام ١٩٧٥م، فخلفه نجله صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، الذي تولّى هذا المنصب عام ١٩٧٥م في عهد الملك خالد (يرحمه الله)، ليواصل عمله الدّؤوب وعطاءه المميَّز في مجال السّياسة والعمل الدبلوماسي والدفاع عن قضايا أمته العربية والإسلامية في عهود الملوك: فهد، و عبد الله (يرحمهما الله)، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، حيث طلب إعفاءه من منصبه نظراً لظروفه الصحية الحرجة، ولم يلبث أن توفي (يرحمه الله تعالى رحمة واسعة) يوم ٩/ ٧ / ٢٠١٥م، عن عمر يناهز السبعين عاماً، قضى منها أربعين عاماً وزيراً لخارجية المملكة، كان خلالها قطباً من أقطاب الدبلوماسية العربية والإسلامية والعالمية، ورمزاً للإخلاص والصدق والجرأة والكياسة والحكمة، وأهلاً للثقة والتقدير من قادة العالم ورموزه السياسية، وهو ما تعكسه برقية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) حينما طلب الأمير سعود الفيصل إعفاءه من منصبة، حيث، تضمَّنت البرقية ما نصُّه: «لقد عرفناكم ــ كما عرفكم العالم أجمع ــ على مدى ٤٠ عاماً، متنقلاً بين عواصمه ومدنه، شارحاً سياسة وطنكم، وحاملاً لواءها، ومنافحاً عن مبادئها ومصالحها، ومبادئ ومصالح أمتكم العربية والإسلامية،

مضحين في سبيل ذلك بوقتكم وصحتكم. كما عرفنا فيكم الإخلاص في العمل، والأمانة في الأداء، والولاء للدين والوطن؛ فكنتم لوطنكم خير سفير، ولقادته خير معين». كما تعكسه شهادات وأقوال بعض القادة والسياسيين عنه (يرحمه الله)، ومنها: قول وزير خارجية فرنسا (كوشنير) في مؤتمر صحفي: «الأمير سعود أكبر الساسة في العالم حنكة وحكمة»؛ وقول وزير خارجية بريطانيا (ديفيد ميليبند): «سعود الفيصل يستطيع أن يحصل على ما يريد، ومنح السعودية قوة خارجية لا يستهان بها»؛ وقول أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي عنه: «لو سمع بوش كلام سعود الفيصل سيغنيه عن مستشاريه في الشرق الأوسط (قالها بعد تأكد وقوع أمريكا في وحل العراق، وكان الأميرسعود الفيصل صرح بأن تحرير العراق من الخارج أمر مستحيل وله عواقب وخيمة)؛ وقول أحد مستشاري الرئيس الروسي بوتين ــ أثناء رئاسته الأولى ــ: «إن سعود الفيصل يتحدث بوضوح تام يجعل محادثيه في حيرة من أمرهم، كيف يكون وزير خارجية بهذاالصدق». وقول الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين): «لو عندي مثل سعود الفيصل لسيطرت على العالم».

وقد شغل مقعد وزارة خارجية المملكة بعد إعفاء الأمير سعود الفيصل من منصبه، معالي الأستاذ: (عادل الجبير)، الذي كان يعمل قبل توليه المنصب سفيراً للمملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة، وهو من الكفاءات الشابة المشهود لها بالتميز.

(٣١) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ١، ص ٣٢.

(٣٢) انظر ما بذلته المملكة لأجل فلسطين عند: يوسف كامل خطاب: جهود المملكة العربية السعودية لنصرة القضية الفلسطينية، دراسة منشورة في مجلة : (كلية الملك خالد العسكرية)، العدد (١٠٦)، شوال ١٤٣٢هـ / سبتمبر ٢٠١١م، ص ص ٣٤ ـ ٥٢.

(٣٣) من كلمته الافتتاحية التي ألقاها في ندوة: (الناتو ودول مجلس التعاون) التي نظمها معهد الدراسات الدبلوماسية بالمملكة، بالتعاون مع الناتو ومركز دراسات الخليج عام ١٤٢٨هـ . انظر نص الكلمة على موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة المعلومات، الرابط: http:// www.mofa.gov.

(٣٤) أ.د صالح الخثلان: (السياسة الخارجية السعودية بين المغالين والمتشككين)، مقالة منشورة على موقع: (التقرير) على شبكة المعلومات: (الإنترنت)، الرابط: http://altagreer.com

(٣٥) وكالة الأنباء السعودية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨م.

(٣٦) كان هؤلاء الأعضاء هم: السيناتور أرلن سبكتر، وتشارلز شومر، وكارل ليفين، وثلاثتهم من الأمريكيين اليهود، وقد أعدُّوا مع غيرهم تقريراً بعنوان: (وثيقة العمل الأمريكي تجاه مصر والسعودية)، قدَّموه للجنة شؤون الحكومة بمجلس الشيوخ الأمريكي في يوليو عام ٢٠٠٣م، اتهموا فيه الدول العربية بعامة، ومصر والسعودية بخاصة، بالمسؤولية عن أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١م، وطالبوا الكونجرس الأمريكي «باتخاذ سلسلة قوية من الإجراءات تبدأ بفرض عقوبات اقتصادية ضد السعودية، وأن يستمر تصعيد هذه الإجراءات العقابية ــ الاقتصادية والسياسية ــ حتى يكون هناك إطار حقيقي لاحق لصداقة أمريكية سعودية». ويؤكِّد التقرير على أنه « لابد أن تعلن السعودية صراحة عن إلغائها للأفكار والمعتقدات الوهابية السلفية المتشددة، والتي تمثل أحد المكونات الأساسية (للإرهاب) في السعودية ــ حسب زعمهم» .

ويدعي التقرير « أن هذه الحركة (الوهابية)، التي يعتقد السعوديون بصحتها، تقدِّم نموذجاً حياً للأفكار (الإرهابية)، لأنها تحض على كراهية اليهود والمسيحيين، وأنها تستمد تعاليمها من الكتاب المقدس (القرآن)، الذي يحتوي ـ وفقاً للتقرير ـ على عبارات صريحة تدعو إلى حمل السلاح والقتال والخروج إلى أراضي اليهود والمسيحيين من أجل تخليص العالم من شرورهم».

ووجه التقرير اللوم إلى كبار مسؤولي الحكومة السعودية، حيث قال: « إن مسؤولي الحكومة السعودية يعتبرون من أكبر المساهمين في العالم لنشر الكتاب المقدس (القرآن) وطباعته بمئات الملايين من النسخ، حتى يصل إلى كل أرجاء العالم، وهو أمر لا يساعد على انتشار قيم التسامح، ويدفع الكثير من المسلمين إلى تبنِّي دعوة القرآن للجهاد والعنف ضد دول العالم ممن يخالفونهم العقيدة». انظر النصوص المذكورة من التقرير عند: مصطفى بكري: (الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الحجر الأمريكي)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ص ٣٣ و٤١ و٤٢.

(٣٧) مما يذكر في هذا الصدد أن الاستخبارات الأمريكية طلبت من المملكة التحقيق مع معتقلين سعوديين تم القبض عليهم بعد أحداث ١١ سبتمبر داخل المملكة، فرفضت المملكة ـ عبر وزير داخليتها آنذاك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز(يرحمه الله) ـ الطلب الأمريكي رفضاً باتاً لما فيه من مساس بسيادة المملكة على مواطنيها.

(٣٨) (خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز: خطب وكلمات)، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٣٩) انظر: بسام العسلي: (الملك عبد العزيز: رائد أمة ومؤسس دولة)، الحرس الوطني، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص ١٨٩.

(٤٠) محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٤١) انظر نص البيان على موقع : (بي بي سي عربي) على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/

(٤٢) انظر النص في: محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٤٣) المرجع السابق نفسه، ص ٤٠.

(٤٤) المرجع السابق نفسه، ص ١١٩.

(٤٥) انظر نص التصريح في تحقيق عن قادة المملكة، منشور في مجلة: (مناسبات)، الصادرة عن الخطوط الجوية السعودية، العدد: (١٧)، بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٤٣١هـ، ص٤١.

(٤٦) انظر: (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٢٨.

(٤٧) انظر نص التصريح في: (ملك نحبه)، كتاب وثائقي عن الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، صادر عن: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، السعودية ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٦٥٧. وانظر أيضاً (خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز: خطب وكلمات)، مرجع سابق، ص ٣٠٦.

(٤٨) عن وكالة الأنباء السعودية، بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٠هـ.

(٤٩) انظر نص كلمة الرئيس (بوتين) إلى القمة العربية ورد الأمير سعود الفيصل عليها، على موقع: (مصراوي) على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.masrawy.com

(٥٠) انظر نص التصريح في: (ملك نحبه)، مرجع سابق، ص ٧٢٧.
(٥١) انظر: يوسف كامل خطاب: (العلاقات السعودية ــ المصرية)، دراسة منشورة في: مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد(١٠٦)، شوال ١٤٣٢هـ/ سبتمبر ٢٠١١م، ص ص ٣٤ ـ ٥٢.
(٥٢) انظر تفاصيل هذه الخطوات في: خير الدين الزركلي: (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز)، مرجع سابق، ص ٢٥١ وما بعدها؛ وانظر أيضاً: يوسف كامل خطاب: (صفحات سعودية في سجل القضية الفلسطينية)، دراسة منشورة في مجلة :كلية الملك خالد العسكرية، العدد: (٥٥)، صفر ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م، ص ص ١٦ ـ ٢٤.
(٥٣) انظر هذا الرأي ونص الوثيقة عند: محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، مرجع سابق، ص ٥٢.
(٥٤) إبراهيم المسلم: (العلاقات السعودية ــ المصرية: عراقة الماضي وإشراقة المستقبل)، مكتبة مدبولي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص ١٤.
(٥٥) المرجع السابق، ص ١٣.
(٥٦) المرجع السابق، ص ٤٥؛ وانظر أيضاً: سعيد أمين: مرجع سابق ، ص ١٦٤. وتشير بعض المصادر إلى أن هؤلاء الأمراء ارتدوا الزي العسكري وتقلدوا السلاح وسافروا إلى مصر، وشاركوا في التمرينات العسكرية. انظر: ماجد المطلق: (قالها الملك حباً بمصر وأهل مصر)، شبكة المعلومات، الرابط: http://www.aratoday.org . وقد أشار فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ــ في خطاب ألقاه في احتفال الكلية الحربية المصرية بمناسبة تخريج دفعة جديدة من طلبتها في ٢٠١٥/٧/٣٠م، حضره ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ــ إلى تطوع الأمير (الملك) سلمان للدفاع عن مصر بقوله: «اسمحوا لي في البداية أن أرحب بضيف مصر العزيز سمو الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي عهد المملكة العربية السعودية، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، والذي تأتي مشاركته اليوم امتداداً لمواقف المملكة العربية السعودية المشرفة إزاء مصر وشعبها، واستكمالا لمسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، الذي تطوَّع للدفاع عن مصر في العام ١٩٥٦م، ودعم المجهود الحربي في حرب تشرين ١٩٧٣م. وتدليلا على عزم أكيد وإرادة مشتركة لاستمرار العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين والارتقاء بها إلى آفاق أرحب ومستوى أكثر تميزا».
(٥٧) انظر: إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص٥٤.
(٥٨) انظر: موقع الملك سعود بن عبد العزيز على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: http://wwwking sadu.net. وانظر أيضاً: إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص ٦٢.
(٥٩) إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص١٦. وظلت العلاقات السعودية مع كلتا الدولتين مقطوعة إلى أن أعيدت في عهد الملك فيصل (يرحمه الله)، حيث بدأت عودة العلاقات مع بريطانيا تدريجياً بدءاً من عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م، إلى أن اكتملت بزيارة الملك فيصل إلى بريطانيا في شهر ربيع الأول ١٣٨٧هـ / يونيو ١٩٦٧م؛ أما علاقة المملكة بفرنسا فقد تم تنميتها بعد اتجاه الحكومة الفرنسية إلى الوقوف في صف العرب ضد الاعتداءات الإسرائيلية. انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، شبكة المعلومات، الرابط: http://ar.wikipedia.org.

(٦٠) إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص١٥.
(٦١) انظر: حسن علام: (العلاقات المصرية السعودية من عهد الملك عبدالعزيز حتى وصول الإخوان للحكم)، مجلة: آخر ساعة، بتاريخ: ٢٠١٢/١/١٣م.
(٦٢) انظر خطابات القادة العرب رداً على الملك سعود عند: إبراهيم المسلم، مرجع سابق، ص ١٥ ــ ١٧.
(٦٣) المرجع السابق، ص ١٥.
(٦٤) فهدة بنت سعود بن عبدالعزيز: (الملك سعود بن عبد العزيز، والدور الذي لعبه بجانب والده الملك عبدالعزيز (يرحمه الله) في تأسيس المملكة العربية السعودية)، بحث مقدم إلى مؤتمر المملكة العربية السعودية في مئة عام، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م.
(٦٥) سلمان بن سعود بن عبدالعزيز: (تاريخ الملك سعود: الوثيقة والحقيقة)، ٣ أجزاء، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ج١، ص ١٩٤.
(٦٦) انظر: جاك بونوا ميشان: (الملك سعود: الشرق في زمن التحولات)ترجمة: نهلة بيضون، دار الساقي، بيروت ــ لندن، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص ٥٧٠.
(٦٧) (المصحف والسيف)، مرجع سابق ، ص ١٢٦.
(٦٨) انظر النص في: (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٧.
(٦٩) استخدم هذا الشعار للمرة الأولى في إيران عقب استيلاء الخميني على الحكم عام ١٩٧٩م، وما لبث أن أصبح شعاراً لكل صنائع وعملاء إيران في المنطقة، حيث استخدمه اتباع (حزب الله) بقيادة (حسن نصر الله) في لبنان، كما استخدمه أتباع (بدر الدين الحوثي) في اليمن بدءاً من العام ٢٠٠٢م، لدغدغة مشاعر العامة والدهماء وحشدهم تحت راية مذهبية عمياء. انظر: مجموعة من الباحثين: (الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية)، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، اليمن ــ صنعاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م، ص ١٤٢.
(٧٠) انظر تفاصيل العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة في عهد الملك فيصل عند: ألكسي فاسيليف: (الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه)، دار الساقي، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م. ص ص ٢٠٧ ـ ٢٣٠.
(٧١) انظر النص والمناسبة التي قيل فيها في: (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٨٠.
(٧٢) انظر النص والمناسبة التي قيل فيها في: (خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود .. خطب وكلمات)، كتاب وثائقي صدر عن: دارة الملك عبد العزيز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٤م، ،ص ٢٨٩.
(٧٣) محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ٦١.
(٧٤) المرجع السابق، ص ٧٦.
(٧٥) انظر: موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.mofa.gov.
(٧٦) مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر: (ملك نحبه)، مرجع سابق، ص٦٦٥.

(٧٧) بسام العسلي: (الملك عبد العزيز: رائد أمة ومؤسس دولة)، مرجع سابق، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.
(٧٨) لجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية، هي لجنة دولية تعقد دوراتها سنوياً تحت مظلة الأمم المتحدة في إحدى دول العالم، وتصدر العديد من القرارات التي تتعلق بالمرأة والطفل والأسرة لتحقيق التنمية المنشودة في دول العالم. وكثيراً ما تصادمت القرارات الصادرة عن تلك اللجنة بشكل صريح مع الأديان والقيم الإنسانية، وكان أشهرها في هذا الصدد وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان، الذي عقد عام ١٩٩٤م، التي أباحت عديد من المحرمات الدينية، كالإجهاض، والعلاقات الجنسية بين المراهقين بدعوى أن تقييدها بالزواج يعدُّ اعتداءً على حقوق الإنسان؛ والدعوة إلى إزالة كافة الفوارق بين الرجل والمرأة لتحقيق التساوي المطلق في النوع (الجندر)... إلى غير ذلك من القضايا التي تمت إثارتها مرة أخرى في الدورة (٤٨) التي عقدت في شهر إبريل ٢٠١٥م، وتم رفضها من قبل كثير من ممثلي الدول لمصادمتها للفطرة البشرية ومخالفتها للأديان والقيم الإنسانية.
(٧٩) انظر موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: http// www.mofa.gov.sa
(٨٠) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ١، ص٧٥.
(٨١) المرجع السابق، ج ١، ص١٩٧.
(٨٢) محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ١٥١.
(٨٣) (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق ، ج ١، ص ٤١٦.
(٨٤) المرجع السابق، ، ج ١، ص٣٦١.
(٨٥) د. فهد بن عبد الله السماري وناصر بن محمد الجهيمي: المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود: دليل موجز بأبرز الإنجازات والمواقف؛ دارة الملك عبد العزيز، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ص١٨٩.
(٨٦) المرجع السابق، ص ١٨٨.
(٨٧) (مختارات من الخطب الملكية) ، مرجع سابق، ج ١، ص ٨٧.
(٨٨) انظر: خير الدين الزركلي: (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز)، ٤ أجزاء، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ج٣، ص ١٠٧٧.
(٨٩) المرجع السابق، ج ١،ص ٢٥٢.
(٩٠)انظر: (المصحف والسيف)، مرجع سابق ، ص١٢٣.
(٩١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٦.
(٩٢) انظر: خير الدين الزركلي: (شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز)، مرجع سابق، ج١، ص٣٢٤.
(٩٣) انظر: موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة المعلومات، الرابط: http://www. .mofa.gov
(٩٤) (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ٧٤.
(٩٥) (مختارات من الخطب الملكية) ، مرجع سابق، ج ١، ص ٧٥.
(٩٦) المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٧.

(٩٧) صالح بن ناصر الخريجي: (خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود: السيرة والمسيرة)، مطابع المخطوط، الرياض، الطبعة الأولى،١٩٩٨م، ص١٩٠.
(٩٨) المرجع السابق، ص ١٨٧ــ ١٨٨.
(٩٩) انظر النص في: (ملك نحبه)، مرجع سابق، ص٥٦٧ ـ ٥٦٨.
(١٠٠) انظر النص في: (خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.. خطب وكلمات)، مرجع سابق، ص ص١٨٧ ــ ١٨٨.
(١٠٢) (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ، ص ١٢٣.
(١٠٣) المرجع السابق، ص ٢٢٨.
(١٠٤) محمد عبد الله السمان: (الأحوال السياسية المعاصرة لعهد الملك عبد العزيز بن سعود)، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات المصرية السعودية، التي عقدت في الزقازيق وفي الإسماعيلية باشتراك جامعات: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والزقازيق، وقناة السويس خلال شهر شعبان ١٤٠٧هـ الموافق لشهر أبريل ١٩٨٧م، مطبوع في كتاب بعنوان: (موضوعات في العلاقات المصرية السعودية)، مجهول الناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ــ١٩٨٧م، ص ٩٥ وما بعدها.
(١٠٥) انظر نصوص ميثاق المؤتمر، ونص رسالة الرئيس السادات للملك سعود في: عبد العزيز الكثيري: (آل سعود: الدولة والموقف)، مرجع سابق، ص٤٩ وما بعدها..
(١٠٦) انظر موقع موسوعة: (مقاتل من الصحراء على شبكة المعلومات، الرابط: http:// www.moqatel.com
(١٠٧) أنشئت هذه الهيئة بمكة المكرمة، تنفيذاً لقرارات المؤتمر الإسلامي العام الأول الذي انعقد في مكة المكرمة ــ في ١٤ من ذي الحجة عام١٣٨١هـ ــ وهي «هيئة إسلامية عالمية شعبية (غير حكومية)، هدفها تبليغ دعوة الإسلام وشرح مبادئه وتعاليمه، ودحض الشبهات عنه، والتصدي للتيارات والأفكار الهدامة التي يريد منها أعداء الإسلام فتنة المسلمين عن دينهم، وتشتيت شملهم وتمزيق وحدتهم؛ والدفاع عن القضايا الإسلامية، بما يحقق مصالح المسلمين وحلّ مشاكلهم». انظر:د. عبد العزيز حسين الصويغ: (الإسلام في السياسة الخارجية السعودية)، أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م، ص ١٠٩ .
(١٠٨) عبد العزيز الكثيري: (آل سعود الدولة والموقف)، مرجع سابق، ص ١٧.
(١٠٩) تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٤٨٣هـ / ١٩٦٤م، بناء على دعوة صدرت من المؤتمر الثاني لرابطة العالم الإسلامي ــ الذي انعقد في الصومال عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م ــ تتبنى عقد مؤتمر قمة إسلامي لمناقشة أحوال الأمة الإسلامية، وفي مؤتمر الرابطة المنعقد في مكة المكرمة في حج عام ١٩٦٤م، أثنى الملك فيصل على الدعوة لعقد قمة للدول الإسلامية، الذي اقترح في مؤتمر الرابطة الثاني بالصومال، فاتخذت الرابطة قراراً بالدعوة للمؤتمر المنشود ، وكلّف الملك فيصل للقيام بتلك المهمة، فقام (يرحمه الله) بجولة واسعة شملت تسع دول مسلمة ــ منها دول عربية ــ لتوضيح أهمية التضامن الإسلامي وحاجة المسلمين ــ عرباً وغير عرب ــ إليه، لمواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية، والدعوة إلى عقد قمة تضم الدول الإسلامية لإقرار ذلك وتطبيقه.
وقد لقيت دعوته إلى التضامن وعقد القمة الإسلامية تأييداً غير متحفظ من بعض الدول

(الصومال وإيران)، فيما تحفظت بعض الدول على عقد المؤتمر (الأردن والسودان وباكستان والمغرب وغينيا والنيجر) ، وإن وافقت من حيث المبدأ على أهمية التضامن الإسلامي والحاجة إليه؛ بينما عارضت كل من: (العراق والجزائرومصر وسورية) الدعوة إلى عقد المؤتمر، لتصوُّر قادة تلك الدول أن الدعوة إلى التضامن الإسلامي، تهدف إلى تكوين إئتلاف دولي إسلامي ضد الدول التي تتبنى التيار القومي العربي، وضد مجموعة الدول التي كانت تعتنق المذهب الاشتراكي آنذاك. انظر: د. عبد العزيز حسين الصويغ: (الإسلام في السياسة الخارجية السعودية)، مرجع سابق، ص ٨٠ وما بعدها.

(١١٠) انظر نص البيان في: محمد عنان: (السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٣٢م ـ ١٩٧٨م)، المكتب العالمي للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص ص ٨١ ـ ٨٣.

(١١١) النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ، ص ٦.

(١١٢) انظر: يوسف كامل خطاب: (جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في خدمة الإسلام والمسلمين) دراسة منشورة على حلقتين في مجلة كلية الملك خالد العسكرية، الحلقة الأولى في العدد (٦٧)، رمضان ١٤٢٢هـ/ ديسمبر ٢٠٠١م، ص ص ٢٨ ــ ٣٩؛ والحلقة الثانية منشورة في العدد (٦٨)، ذو الحجة ١٤٢٢هـ/ مارس ٢٠٠٢م، ص ص ١٨ــ ٢٩.

(١١٣) انظر نص الكلمة والمناسبة التي قيلت فيها في : (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ٢ ، ص ٢٢٨

(١١٤) انظر موقع وزارة الخارجية السعودية على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.mofa.gov.sa/

(١١٥) انظر نص الكلمة والمناسبة التي قيلت فيها في : (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ٢ ، ص ١٨٠.

(١١٦) من حديث أجراه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ عندما كان ولياً للعهد ـ وكالة الأنباء الكويتية في ١٤٠٤/٢/٧هـ، الموافق ١٩٨٣/١١/٢١م. انظر نص الحديث في: (خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.. خطب وكلمات)، مرجع سايق، ص ٢٩ ــ ٣٠.

(١١٧) انظر نص كلمة الملك عبد العزيز عند: محيي الدين القابسي: (المصحف والسيف)، مرجع سابق، ص ص٤٩ ـ ٥١.

(١١٨) انظر نص الكلمة في : (مختارات من الخطب الملكية)، مرجع سابق، ج ١ ، ص ١٥١.

(١١٩) انظر مقالة بعنوان: (وسائل السياسة الخارجية)، منشورة على موقع: (مركز السلام) على شبكة المعلومات، الرابط: http://ocw.kfupm.edu.

(١٢٠) المرجع السابق نفسه.

(١٢١) انظر تفاصيل الزيارة عند: د. حسين محمد الغامدي: (العلاقات السعودية المصرية من خلال العلاقات المتبادلة)، مقالة منشورة في: (مجلة كلية الملك خالد العسكرية)، العدد (٥٧)، شوال ١٤١٩هـ ـ يناير ١٩٩٩م، ص ص ١٤٢ ـ ١٥٥.

(١٢٢) انظر: (وسائل السياسة الخارجية)، مرجع سابق، بتصرف.

(١٢٣) انظر: يوسف كامل خطاب: دراسة بعنوان: (خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد

العزيز: سيرة عطرة ومسيرة موفقة)، دراسة منشورة في : مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (١٢٠)، جمادى الأولى ١٤٣٦هـ/ مارس ٢٠١٥م،ص ص ١٨ ــ ٩٦.

(١٢٤) انظر: موقع الموسوعة الحرة: (ويكيبيديا) على شبكة المعلومات، الرابط: http://wikipedia.org

(١٢٥) كارل فون كلاوزفيتز: (الوجيز في الحرب)، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية،١٩٨٠م، ص ٨٩.

(١٢٦) انظر: (وسائل السياسة الخارجية)، مرجع سابق.

(١٢٧) اللواء الركن الدكتور: محمد فيصل أبو ساق: (في السياسة والحرب والإدارة)، طوى للنشر والإعلام، لندن ــ بريطانيا، الطبعة الأولى،٢٠١٣م، ص١١٩.

الباب الثاني
ملامح
السياسية الخارجية السعودية
في عهد
خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبد العزيز

الفصل الأول

تغيُّر السياسة الخارجية السعودية

تقديم:

في الباب الأول من هذه الدراسة، تناولنا مفهوم السياسة الخارجية ومحدداتها من: منطلقات، وسمات، ومبادئ، وأهداف؛ واستعرضنا نماذج تطبيقاتها منذ تأسيس المملكة على يدي صقر الجزيرة العربية الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه)، وصولاً إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله). وفي هذا الباب سنتناول ملامح السياسة الخارجية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، وما أثير من نقاش حول تغيُّرها عمَّا كانت تسير عليه المملكة من قبل؛ موضحين الضوابط الحالية التي تحكمها، ومدى ثباتها على ما كانت عليه من قبل، وإذا كان هناك ثمة تغيير، فما هي مجالاته ومبرراته، والإجراءات التي تم اتباعها لتفعيل السياسة الخارجية في العهد الحالي؟

الملك سلمان وشؤون الحكم

تولَّى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) الحكم في ٣ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٣ يناير ٢٠١٥م، خلفاً لأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، وما أن تولَّى (يحفظه الله) مقاليد الأمور حتى بادر إلى إصدار العديد من الأوامر الملكية، لترتيب الأوضاع الداخلية بالمملكة، وتعيين معاونيه في مهامهم القيادية المقبلة، بدءاً بولي العهد ـ آنذاك ـ صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وتعيين ولي ولي العهد حينها، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ـ الذي أصبح (في ١٠ رجب ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٦ أبريل ٢٠١٥م) ولياً للعهد، عقب طلب ولي العهد السابق صاحب السمو الملكي الأمير مقرن إعفاءه من منصبه، بما ترتب على ذلك من تعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد ـ مروراً بالعديد من الوزراء، وصولاً إلى بعض رجالات الدولة من ذوي المواقع والمناصب العليا.

وعلى الرغم من أن هذا الإجراء يُعدُّ أمراً تقليدياً عند انتقال السلطة إلى قيادة جديدة في كل دول العالم، ومنها المملكة؛ إلا أن بعض الباحثين والمحللين السياسيين ـ من داخل المملكة[١] وخارجها[٢] ـ اعتبروا هذه الإجراءات تغييراً جذرياً في سياسة المملكة الداخلية، وتنبأ أكثرهم بأنها سوف تتبع بتغيرات مماثلة في سياسة المملكة

الخارجية، سواء على المستوى الخليجي أو الإقليمي أو العالمي. وعندما أقدمت المملكة على تكوين وقيادة التحالف العربي، وأطلقت الحملة العسكرية الجوية ـ التي حملت اسم: (عاصفة الحزم) ـ لإعادة الشرعية في اليمن إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب عليها من قبل الحوثيين وأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، بتحريض وتوجيه ودعم شامل من قبل إيران؛ اعتبر كثير من المحللين والمراقبين والمتابعين للشأن السعودي أن ما قامت به المملكة أوضح دليل على صحة تنبؤاتهم بأن المملكة قد غيَّرت سياستها الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) عما كانت عليه في عهود سابقيه من ملوك المملكة ـ وفقاً لما أوضحناه من تفاصيل في الباب الأول من الدراسة ـ فهل تغيرت السياسة الخارجية للمملكة فعلاً؟ وفيما تم التغيير إذا هناك ثمة تغيير؟

هل تغيَّرت السياسة الخارجية للمملكة؟

إجابة هذا السؤال بالتفصيل، هو موضوع الفصول التالية من الدراسة؛ ولكن قبل الشروع في الإجابة عليهً، تجدر الإشارة إلى عدد من الحقائق الثابتة في السياسة الخارجية للدول بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة، ومنها:

أولاً: أن تغيُّر السياسة الخارجية لدولة ما، لا يُعَدُّ أمراً سلبياً أو عيباً يُنقص من قدر الدولة، أو يشكك في كفاءة قيادتها السابقة، إذ إن المتعارف عليه بين الباحثين « إن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء، وكلما تقاعست الدول في تكييف سياساتها الخارجية مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يضفي سمة العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية»[٣]؛ وعليه، فقد يكون التغيير مطلباً ضرورياً لتحقيق المصالح العليا للدولة، ومن ثم يكون الثبات على سياسة بعينها مسلبةً ومنقصةً وإضراراً بمصالح الدولة وأمنها الوطني أو الإقليمي.

وغالباً ما يكون التغيير في هذه الحالة تغييراً تكتيكياً، مرهوناً بحدث ما أو ظرف ما، أدى إلى تغييرات طارئة أو مفاجئة استوجبت أن تغيِّر الدولة من سياستها تجاه دولة ـ أو مجموعة من الدول ـ بصورة مؤقتة، غالباً ما تنتهي بانتهاء الحدث أو الظرف الطارئ.

ثانياً: أن تغيير الدولة لسياستها الخارجية في وقت معين أو موقف محدد، لا يعني تغيير المحددات والمنطلقات والضوابط والسمات والأهداف التي تتميز بها سياستها الخارجية، فتلك المفردات تُعدُّ من الثوابت الاستراتيجية لسياسة الدولة الخارجية، ولا يتم تغييرها إلا إذا تغيرت الاستراتيجية العليا للدولة وأيديولوجيتها المتبعة، وذلك كما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق قبل تفككه ـ في عهد الرئيس (ميخائيل جورباتشوف) ـ حيث تحولت الدول التي كانت تابعة له فيما قبل من النظام الشمولي الاشتراكي الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي الرأسمالي؛ وبناء على هذا التحوُّل الجذري في أيديولوجية تلك الدول واستراتيجيتها العليا، تغيَّرت سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية لتوائم أيديولوجياتها واستراتيجياتها الجديدة.

ثالثاً: أن علاقات المملكة بغيرها من الدول ـ خليجية كانت أو عربية أو إسلامية أو دولية ـ شهدت خلال بعض الفترات حالات من التنسيق والتعاون والتوطيد والتوثيق، جعلها أقرب ما تكون إلى التحالف الاسترتيجي؛ كما شهدت حالات من الفتور والصدام. وقد ذكرنا ـ في الباب الأول من الدراسة ـ نموذجاً واضحاً لذلك بالعلاقات السعودية ـ المصرية في بدايات العهد الناصري، والتي بلغت ذروتها بالتضامن السعودي مع مصر عند وقوع العدوان الثلاثي الغاشم عليها عام ١٩٥٦م، ولكنها تحوَّلت إلى حالات من الفتور والمقاطعة والصدام ـ الذي كان عسكرياً مسلحاً ـ إثر تدخل مصر في اليمن عام ١٩٦٢م، لتأييد الانقلاب على الحكم الملكي، بما تبع ذلك من اعتداء مصري جوي على بعض مدن المملكة الجنوبية؛ وسرعان ما عادت العلاقات إلى ما كانت عليه بعد حرب ١٩٦٧م، حيث وقفت المملكة لتآزر مصر وتسهم ـ مع الكويت وليبيا ـ في إعادة بناء الجيش المصري ليتمكن من استرداد كرامته وأراضيه المحتلة في حرب ١٩٧٣م، التي دعمتها المملكة اقتصادياً وسياسياً بقرار الملك فيصل التاريخي بحظر البترول عن الدول المؤيِّدة والداعمة لإسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة. وكان الملك فيصل نفسه، هو من قرَّر ـ مع غيره من القادة العرب ـ في قمة بغداد ١٩٧٤م ـ قطع العلاقات مع مصر عندما أقدم رئيسها الأسبق (محمد أنور السادات) على عقد سلام منفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩م.

وبالرغم من هذه المواقف المتغيرة في سياسة المملكة الخارجية تجاة مصر، فإن ذلك لم يغيِّر أو يبدِّل من القواعد الثابتة التي تحكم العلاقة بين المملكة ومصر، والتي أرساها الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، ولخصها (خير الدين الزركلي) ـ وهو أحد أبرز من كتبوا تاريخ الملك عبد العزيز من خلال معايشتهم له وقربهم منه بحكم عمله، حيث كان ممثلاً للملك عبد العزيز في مصر لمدة ثمانية عشر عاماً (من ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م إلى ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م) ـ وذلك في شهادته على أن الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) كان يكن حباً خاصاً لمصر، مستدلاً على ذلك بأن الملك خلال هذه الفترة : «ما كتب لي يوماً بشأن، ولا سمعته يتحدث في سر أو علن عن مصر، إلا بما فيه الحرص والحض على حسن العلاقة، وتوطيد الحب والصداقة بينه وبين المصريين حكومة وشعباً». وختم (الزركلي) شهادته العينية عن علاقة الملك عبد العزيز بمصر وشعبها بقوله: «ذلك هو الملك عبد العزيز فيم كان بينه وبين حكام مصر الأولين، وقد لقي الله وليس في علاقته وحبه لشعبها ما يكدر صفاءه أو يشوب تلك العلاقة بشائبة... ومعروف أن آخر وصاياه لأولاده: كونوا مع مصر دائماً»[٤].

وقد توارث قادة المملكة عن والدهم محبة مصر وشعبها، وحرصوا على تنفيذ وصيته بأن يكونوا دائماً مع مصر فيما يحقق مصالح الشعبين والبلدين، وهو ما تجلى في موقف المملكة المؤازر لمصرعندما تعرضت لمحاولة الحصار الاقتصادي والسياسي من الدول الكبرى عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ضد حكم الإخوان المسلمين، حيث أيَّدت المملكة ـ بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله) ـ الشعب المصري في ثورته، ورفضت المحاولات الغربية التي سعت إلى تصوير ما حدث في مصر على أنه (انقلاب عسكري) يستوجب العقوبة. وعززت المملكة دعمها السياسي لمصر بدعم اقتصادي سخي إلى أن اجتازت أزمتها الداخلية بسلام، واختارت قيادتها السياسية ممثلة في الرئيس (عبدالفتاح السيسي) [٥]. ومازالت العلاقات بين البلدين ـ قيادة وشعباً ـ في تنام مستمر وتعاون متواصل.

وهنالك نموذج آخر أكثر دقّة وتأكيداً لقيام العلاقات الخارجية السعودية على قواعد ومبادئ وأسس ثابتة لا تتغير مع تغيُّر القيادات، وهو علاقة المملكة بالاتحاد السوفيتي السابق، فعلى الرغم من أنه كان أول دولة تعترف

بالمملكة إلا أن ذلك لم يمنع المملكة من أن تقطع علاقاتها معه منذ علمت بموقف القادة السوفييت السلبي من الإسلام والمسلمين، ولم تعد العلاقة بين البلدين إلا بعد زوال الحكم الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي، كما أوضحنا في موضع سابق من الباب الأول من الدراسة.

رابعاً: أن قادة المملكة ـ بدءاً بالقائد المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، مروراً بالملوك: سعود وفيصل وخالد وفهد وعبد الله (يرحمهم الله)، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) ـ ينتسبون إلى بيت سياسي واحد، ومدرسة سياسية واحدة، أرسى قواعدها وضبط مبادئها الملك عبد العزيز، ودرَّب عليها أبناءه منذ نعومة أظافرهم[٦]؛ مما جعلهم جميعاً متشبثين بالنهج السياسي ـ الداخلي والخارجي ـ للمملكة، باعتباره النهج القويم المستمد من ضوابط الشريعة الإسلامية ومبادئها. ولم يخالف أحدٌ منهم هذا النهج أو يحيد عنه، بل عمل على تأكيده وترسيخه وتطويره، تماشياً مع المتطلبات السائدة في عهده، والأحداث الإقليمية والدولية المؤثرة على المملكة.

خامساً: أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) ليس حديث عهد بالحكم والسياسة الداخلية والخارجية للمملكة، بل « كان جزءاً من صناعة القرار في كل العهود السعودية الماضية، ليس بصفته الوظيفية كأمير منطقة الرياض، بل لأنه من أركان الحكم منذ الستينيات، وكان له مقعد في اللجان العليا التي تُعدّ القرارات الرئيسة. لهذا، نفترض أنه يعرف تفاصيل الملفات المختلفة، ومبررات تبنّي قراراتها، وهو شخصياً مهتم بالشأن السياسي الخارجي لنحو خمسة عقود»[٧]؛ وهذا يجعله من أحرص رجالات الدولة حفاظاً على سياسة المملكة التي ساهم في بنائها وتشييدها على مدى العقود الخمسة الماضية.

سادساً: أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) قام ـ قبل توليه الحكم ـ بعشرات الزيارات الخارجية، التي

شملت جلّ دول العالم، التي تقيم علاقات مع المملكة، وتكررت زياراته لبعض تلك الدول أكثر من مرة، لتوطيد وتوثيق علاقات المملكة معها؛ والتقى أثناء تلك الزيارات قادة الدول ورؤساء الحكومات وكبار الشخصيات السياسية في العالم، وأنجز العديد من المهام السياسية الخارجية، ونجح في بناء شراكات استراتيجية بين المملكة وتلك الدول[٨]. ولاشك أن هذا الكم الهائل من الزيارات، وهذا الطود الشامخ من العلاقات، قد جعل منه (يحفظه الله) خبيراً في شؤون العلاقات الدولية، ومرجعاً في تفاصيل السياسة الخارجية للمملكة، سواء فيما يتعلق منها بالدائرة الخليجية أو الدائرة العربية أو الدائرة الإقليمية أو الدائرة الدولية. ومن كان هذا شأنه في دروب السياسة الخارجية لبلاده ودهاليزها، فليس بحاجة إلى انتهاج سياسة خارجية مغايرة عند اعتلاء قمة الهرم القيادي في بلاده، قدر حاجته إلى ترسيخ النهج السائد، خصوصاً عند انتفاء الحاجة إلى التغيير.

سابعاً: أن خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) قد أكّد ـ عند توليه الحكم ـ على التزامه بنهج المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) ونهج من سبقه من إخوانه الملوك قادة المملكة (يرحمهم الله)، لأن هذا النهج تأسس على هدي من كتاب الله تعالى وسنّة نبيه ﷺ؛ فقد تضمنت كلمته ـ التي نعى فيها فقيد الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز (يرحمه الله) للشعب السعودي وللعالم أجمع ـ قوله: « ... وسنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبد العزيز (يرحمه الله)، وعلى أيدي أبنائه من بعده (يرحمهم الله)، ولن نحيد عنه أبداً، فدستورنا هو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ».

وفي ضوء الحقائق الآنفة الذكر، ينتفي القول إن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) غيّر السياسة الخارجية للمملكة عندما تولّى الحكم خلفاً لأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، بل ظلّت المملكة تحافظ على الضوابط الحاكمة والموجِّهة لسياستها الخارجية، وهذا ما سوف يتأكد بصورة أكثر وضوحاً في الفصول التالية من الدراسة.

الفصل الثاني
الضوابط الحالية
للسياسة الخارجية السعودية

حرص خادم الحرمين الشريفين إبان توليه للحكم أن يبث الطمأنينة في نفوس مواطنيه في الداخل، ولكل من يتعامل مع المملكة من شعوب ودول وحكومات من الخارج، فأكّد على أن المملكة في عهده الميمون ستواصل السير على نهجها المتبع منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه)، دستورها وموجهها هو كتاب الله الخالد وسنة نبيه (ﷺ) المعصومة، اللذان بني عليهما النظام الأساسي للحكم، ففي كلمته ـ التي نعى فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ـ قال: « إنني، وقد شاء الله أن أحمل الأمانة العظمى، أتوجه إليه سبحانه مبتهلاً أن يمدني بعونه وتوفيقه، وأسأله أن يرينا الحق حقاً، وأن يرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه. وسنظل بحول الله وقوته متمسكين بالنهج القويم الذي سارت عليه هذه الدولة منذ تأسيسها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز (رحمه الله) وعلى أيدي أبنائه من بعده (رحمهم الله) ولن نحيد عنه أبداً، فدستورنا هو كتاب الله تعالى وسنة (ﷺ)».

وفي خطابه التأسيسي التاريخي ـ الذي ألقاه في ١٤٣٦/٥/١٩هـ، الموافق ١٠ مارس ٢٠١٥م، لتوضيح الاستراتيجية العليا التي ستسير عليها المملكة في عهده المبارك ـ قال: « لقد وضعت نصب عيني مواصلة العمل على الأسس الثابتة التي قامت عليها هذه البلاد المباركة منذ توحيدها، تمسّكاً بالشريعة الإسلامية الغراء، وحفاظاً على وحدة البلاد، وتثبيت أمنها واستقرارها، وعملاً على مواصلة البناء وإكمال ما أسسه من سبقونا من ملوك هذه البلاد (رحمهم الله)، وذلك بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة، والعدالة لجميع المواطنين، وإتاحة المجال لهم لتحقيق تطلعاتهم وأمانيهم المشروعة في إطار نظم الدولة وإجراءاتها».

وقد تضمن الخطاب ضوابط السياسة الخارجية التي ستتبعها المملكة في عهده (يحفظه الله)، وهذه الضوابط ـ كما جاءت في نص الخطاب، الذي يُعدُّ المرجع الرئيس في هذا الشأن ـ هي:

■ الالتزام بهدي الإسلام: «إن سياسة المملكة الخارجية ملتزمة على الدوام بتعاليم ديننا الحنيف الداعية للمحبة والسلام».

■ الحفاظ على سيادة المملكه ومكانتها العربية والإسلامية والدولية: «الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، بما في ذلك احترام مبدأ السيادة، ورفض أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية، والدفاع المتواصل عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية بشتى الوسائل».

■ الدفاع عن القضية الفلسطينية: «تحقيق ما سعت وتسعى إليه المملكة دائماً من أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف ».

■ دعم السلم والأمن الدوليين: «تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وإرساء مبدأ العدالة والسلام، إلى جانب الالتزام بنهج الحوار وحل الخلافات بالطرق السلمية، ورفض استخدام القوة والعنف، وأي ممارسات تهدد الأمن والسلم العالميين».

■ الاستمرار في مكافحة التطرف والإرهاب: « ومع بروز ظاهرة التطرف والإرهاب باعتبارها آفة عالمية لا دين لها، اهتمت المملكة بمكافحة التطرف والإرهاب بجميع صوره وأشكاله، أياً كانت مصادره، والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والهيئات الدولية في مكافحة هذه الآفة البغيضة عبر اجتثاث جذورها ومسبباتها ».

■ الإسهام في حل القضايا العالمية: «نحن جزء من هذا العالم، نعيش مشاكله والتحديات التي تواجهه، ونشترك جميعاً في هذه المسؤولية، وسنسهم (بإذن الله) بفاعلية في وضع الحلول للكثير من قضايا العالم الملحة، ومن ذلك قضايا البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وسنستمر في العمل على ذلك مع المنظمات والمؤسسات الدولية والشركاء الدوليين».

ومن يدقق في الضوابط الآنفة، يجد أنها لا تخرج عما أوردناه في الباب الأول من هذه الدراسة من تفاصيل عن سياسة المملكة الخارجية منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه)، وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، وهو ما يسقط دعوى انتهاج المملكة سياسة خارجية مغايرة لما كانت عليه في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز(يرحمه الله)، فضلاً عما سبقه من عهود، حيث تبقى منطلقات تلك السياسة، وسماتها، ومبادئها، وأهدافها، ثابتة

راسخة لارتباطها بهوية الدولة وبرسالتها الدعوية والفكرية والحضارية، وبمسؤوليتها التاريخية في الحفاظ على قبلة المسلمين ومسجد نبيهم الأمين ﷺ وعمارتهما، ورعايتهما، وتطهيرهما للطائفين والعاكفين والركع السجود من الحجاج والمعتمرين والزوار؛ والدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية؛ وهي المهمة التي يقوم بها قادة المملكة منذ عهد المؤسس إلى العهد الحالي خير قيام.

وعلى الرغم من التأكيد على أن ضوابط السياسة الخارجية للمملكة لم تتغير عما كانت عليه قبل تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) للحكم، إلاّ أن أحداً من المراقبين والمتابعين لتطوُّر الأحداث الدولية والإقليمية، لا ينكر أن موقف المملكة فيها قد تغيّر عمَّا كان عليه من قبل، وأن المملكة قد اتخذت العديد من المواقف المفاجئة، وغير المعهودة، تجاه تلك الأحداث. فكيف نوفّق بين ما أكّدناه آنفاً من أن المملكة لم تغيّر سياستها الخارجية، وبين موقف المملكة المفاجئ وغير المعهود مما تشهده المنطقة من أحداث؟

تكمن إجابة هذا السؤال ـ وفقاً لما تسعى الدراسة إلى بيانه وتوضيحه ـ في أن ما قام به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (يحفظه الله) في مجال السياسة الخارجية السعودية عند تولّي شؤون الحكم، وظنَّه البعض تغييراً جذرياً، لم يتعدَ مجال استخدام وسائل وآليات ممارسة تلك السياسة، الذي فصلنا فيه القول في الفصل الأخير من الباب الأول من الدراسة. وهو من المجالات القابلة للتغيير، بل الواجبة التغيير، لارتباطها بالأحداث والظروف الإقليمية والدولية المتغيرة بطبيعتها؛ حيث أصبح استخدام آليات القوة الصلبة (الخشنة) في مرتبة موازية لأدوات القوة المرنة (الناعمة)، وليس في مرتبة متأخرة أو هامشية كما كانت من قبل[٩]؛ هذا فضلاً عن قيام المملكة بتطوير آليات القوة الناعمة وتفعيلها، لتكون أسرع استجابة وأقوى تأثيراً على المستجدات الإقليمية والدولية التي تواجه المملكة ودول مجلس التعاون، وغيرها من الدول العربية، وهذا ما سنفصّل فيه القول في الفصل التالي من الدراسة.

الفصل الثالث

تطوير استخدام الآليات والوسائل ومبرراته

من تابع تطور الأحداث والظروف المحيطة بالمملكة، والمؤثرة على أمنها الوطني، وعلى دوائرها الأمنية الأوسع ـ الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية ـ يعلم أن تلك الدوائر قد تهدَّدت بصورة واضحة وصريحة مع الأيام الأولى لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) مقاليد الحكم، مما اضطر المملكة إلى استخدام الوسائل والآليات الصلبة في ممارسة سياستها الخارجية في محيطها الإقليمي، وإلى تطوير وسائلها الناعمة في المحيط الدولي، لتتناسب مع ما تواجهه من تهديدات، وهو ما سنوضحه موجزاً فيما يلي:

التهديدات الإقليمية:

عاشت العديد من الدول العربية على مدى السنوات الخمس الماضية الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جراء ما عرف بـ: (ثورات الربيع العربي)، التي أدَّت إلى انشغال الدول العربية بمشاكلها وهمومها الداخلية، عن الشأن الإقليمي، فضلاً عن الدولي، الأمر الذي تم استغلاله من قبل القوى الإقليمية غير العربية ـ وفي مقدمتها إيران ـ لإحداث تغييرات كبيرة في موازين القوى الإقليمية، حيث إنها انتهزت فرصة اضطراب الأوضاع الداخلية في الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات، لتبسط نفوذها فيها، عبر أتباعها ممن جندتهم وزودتهم بالأسلحة والأموال، ودربتهم عسكرياً واستخباراتياً، تمهيداً لاستيلائهم على السلطة، ومن ثم السماح لهم بالتمدد وبسط النفوذ على تلك الدول وصولاً إلى الزعامة الإقليمية على حساب الدول العربية. وقد حققت إيران نجاحاً ملحوظاً في كل من العراق وسورية؛ وكادت أن تفعل ذلك في اليمن عبر الحوثيين، لولا تدخُّل المملكة ودول التحالف العربي ـ في التوقيت المناسب ـ لمنع المخطط الإيراني الفارسي الصفوي من استكمال خططه في المنطقة العربية بعامة، والخليجية منها بخاصة.

وفي ظل هذه الأوضاع الإقليمية المضطربة بويع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بالحكم، ليجد الملفات الإقليمية مفتوحة أمامه على النحو التالي:

أولاً: تسارع وتيرة الأحداث في اليمن:

عندما تولى خادم الحرمين الملك سلمان (يحفظه الله) الحكم، كان الحوثيون وغيرهم من أتباع الرئيس اليمني المخلوع (علي عبدالله صالح) ـ ومن خلفهم الإيرانيون ـ على وشك إكمال انقلابهم على الحكومة الشرعية، من خلال قصف المقرّ المؤقت الذي اتخذه الرئيس (هادي) في عدن ـ بعد نجاحه في الخروج من محبسه في قصر الرئاسة بصنعاء يوم ٢٠١٥/٢/٢١م ـ وذلك للقضاء عليه، ومن ثم تصبح البلاد بلا رئيس شرعي، فتنتقل السلطة إليهم ـ تلقائياً أو جبرياً ـ بحكم سيطرتهم المسلحة على جلّ المناطق والمدن اليمنية. وكان نجاحهم في ذلك يعني أنهم قد أصبحوا مصدر تهديد دائم لأمن المملكة الوطني، وغيرها من دول الخليج العربية، عبر الحدود الممتدة بين اليمن وبعض الدول الخليجية (السعودية وعُمان)، والتي تقارب (١٥٠٠كم)، وعبر التحكم في الممرات الملاحية على البحر الأحمر والخليج العربي ـ بمساعدة إيران ـ ما يعني حصار المملكة بالعملاء الإيرانيين في العراق وسورية واليمن.

وإزاء هذا الخطر الداهم والتهديد القائم، لم يعد أمام المملكة إلا استبدال وسائلها السياسية الناعمة بوسيلة صلبة، لوقف المد الصفوي الفارسي الإيراني عن الانتشار في المنطقة على أيدي صنائعها من حوثيين وعلويين وقاعديين وداعشيين ... وغيرهم ممن يعملون لتمكين إيران من البلاد والشعوب العربية، عبر الإثارة المذهبية والعرقية. وجاءت مناشدة الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) لقادة دول المجلس بالتدخل بكل الوسائل، لإنقاذ اليمن من الضياع، فرصة للخلاص من هذا التهديد الإيراني السافر لدول الخليج بعامة والمملكة بخاصة. وهو ما فعلته المملكة ودول الخليج العربية ـ عدا عمان ـ حيث استجابت لمناشدة الرئيس اليمني، وأطلقت حملتها الجوية (عاصفة الحزم)، ودعمت المقاومة والقوات اليمنية ـ عسكرياً ومعنوياً ـ لإعادة الشرعية إلى اليمن الشقيق؛ وأعقبتها بعملية: (إعادة الأمل)، لإعادة الاستقرار لليمن، ودعم الشعب اليمني في مواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الحرب، عبر برامج المساعدات المالية والعينية المقدمة من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وأزعم أن المملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول الخليجية، كانت ستضطر اضطراراً لتغيير وسائل ممارستها لسياستها الخارجية، ولو لم يناشدهم الرئيس هادي طالباً منهم التدخل العسكري لإنقاذ اليمن من مستقبل مشؤوم إذا وقع في قبضة حوثيي اليمن وملالي إيران، الذين يطمحون، ويعملون ـ منذ نجاح الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م ـ على استعادة الامبراطورية الفارسية المجوسية، متدثرين بعباءة مذهبية شيعية خادعة.

وقد أشار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى هذا التهديد ومخاطره على الأمن الوطني للمملكة وغيرها من دول الخليج العربية، في خطابه السنوي الأول أمام مجلس الشورى السعودي ـ يوم ١٤٣٧/٣/١٢هـ، الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٣م ـ بقوله: « وفي سياق حرص المملكة على أداء واجباتها تجاه الدول الشقيقة ونصرتها، جاءت عملية عاصفة الحزم بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية، وبطلب من الحكومة الشرعية في اليمن، لإنقاذه من فئة انقلبت على شرعيته وعبثت بأمنه واستقراره، وسعت إلى الهيمنة وزرع الفتن في المنطقة، ملوحة بتهديد أمن دول الجوار وفي مقدمتها المملكة، ومنفذة لتوجهات إقليمية تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، من خلال تحويل اليمن إلى بؤرة للصراع المذهبي والطائفي. الأمر الذي أملى على دول التحالف التعامل مع هذا الخطر المحدق بأمن اليمن وشعبه، وأمن المنطقة العربية، بما يعيد الشرعية والاستقرار إلى اليمن الشقيق، ويمنع التهديدات التي تمثلها هذه الفئة ومن يدعمها إقليمياً، ويؤمّن للمنطقة استقرارها وسلامة أراضيها.وأعقب ذلك عملية إعادة الأمل، وبرامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق ـ عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ـ وذلك ليتجاوز ظروفه وأوضاعه، وليستعيد دوره الطبيعي إقليمياً ودولياً، وينهض بوطنه في أجواء من الأمن والاستقرار. والمملكة ـ منذ بداية الأزمة حتى الآن ـ تدعو إلى حلٍ سياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، ولقرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) ».

ثانياً: تفاقم الأوضاع في سورية:

لم تشهد الأوضاع في سورية ـ منذ تأزُّمها في مارس ٢٠١١م ـ تحسُّناً يُذكر، بل ازدادت تلك الأوضاع سواءً، وخصوصاً بعدما أمن نظام الرئيس السوري (بشار الأسد) العقوبة من قبل الولايات المتحدة، التي بدت مترددة، ثم متراجعة، في اتخاذ قرار عزله بالقوة من خلال تسليح المقاومة بأسلحة أكثر قدرة على وقف عدوانه وتغيير ميزان القوة لغير صالحه، رغم تأكيدها على عدم شرعيته بعد المجازر التي ارتكبها في حق شعبه الأعزل[١٠].

كما ضمن النظام البقاء في السلطة بدعم إيران وأذرعها (مليشيات الحرس الثوري الإيراني، ومليشيات حزب الله اللبناني، وميليشيات فيلق بدر العراقي، ومن تقوم إيران بتجنيدهم من الأفغان[١١]) الذين يقاتلون إلى جانب قوات النظام ضد المقاومة السورية؛ فضلاً عن دعم روسيا له بالأسلحة[١٢]، ونقضها لما يُتخَذ ضده من قرارات في مجلس الأمن[١٣]، وقيامها أخيراً ـ في ٢٠١٥/٩/٣٠م ـ بالتدخل العسكري المباشر، استجابة لطلب الرئيس السوري، لإنقاذ نظامه ـ الذي بدأ يترنح حينها أمام المقاومة الشعبية السورية ـ من السقوط، رغم الادعاء الروسي بأن التدخُّل العسكري قد تم لمواجهة تنظيم (داعش) الإرهابي[١٤].

ومن المتوقع أن تتجه الأزمة السورية نحو الأسوأ نتيجة التنافس العسكري الإيراني ـ الروسي للتواجد على الأراضي السورية، فقد صرح أحد كبار المسؤولين الإيرانيين بأن إيران مستعدة ـ إذا طلبت منها سوريا مساعدة الجيش الإيراني، مثلما طلبت من روسيا ـ أن تمدها بما عدده ٢٥ ـ ١٥٠ ألف جندي إيراني، مع كامل معداتهم ودباباتهم، على أن يكون خط الإمداد عبر العراق وصولاً إلى سورية، دون المرور قرب الحدود التركية [١٥].

وإزاء هذه الأحداث المتلاحقة والمفاجئة، طوَّرت المملكة وسائلها الدبلوماسية في ممارسة سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية للحدِّ من مخاطر تطورها واتجاهها نحو الأسوأ، مهددة أمن المملكة الوطني، فضلاً عن الأمن الخليجي والإقليمي، بل والأمن العالمي إذا صدقت توقعات بعض المحللين بأن تصبح سورية مسرحاً لحرب عالمية ثالثة[١٦].

وقد أشار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى

ما تبذله المملكة من جهود لحلّ تلك الأزمة ـ في خطابه السنوي الأول أمام مجلس الشورى السعودي ـ بقوله: « كما أن موقف المملكة من الأزمة السورية واضح منذ بدايتها، وهي تسعى للمحافظة على أن تبقى سوريا وطناً موحداً يجمع كل طوائف الشعب السوري، وتدعو إلى حل سياسي يخرج سوريا من أزمتها، ويمكّن من قيام حكومة انتقالية من قوى المعارضة المعتدلة، تضمن وحدة السوريين، وخروج القوات الأجنبية، والتنظيمات الإرهابية، التي ما كان لها أن تجد أرضاً خصبة في سوريا لولا سياسات النظام السوري التي أدّت إلى إبادة مئات الآلاف من السوريين، وتشريد الملايين. وانطلاقاً من الحرص على تحقيق الأمن والاستقرار والعدل في سوريا، استضافت المملكة اجتماع المعارضة السورية بكل أطيافها ومكوناتها سعياً لإيجاد حل سياسي يضمن (بإذن الله) وحدة الأراضي السورية وفقاً لمقررات جنيف (١) ».

ثالثاً: تردي الأوضاع في العراق:

منذ أن تم الخروج الأمريكي ـ المكثف، وغير المخطَّط ـ من العراق، والأوضاع الداخلية فيه تزداد فشلاً واضطراباً، بسبب قيام الحكومات العراقية ـ الموجَّهة إيرانياً ـ بتأجيج الصراع المذهبي، الذي يوفر البيئة الخصبة لوجود العناصر والتنظيمات الإرهابية، تحت ذريعة الدفاع عن السنة العراقيين المضطهدين من الحكومات الشيعية، وهو ـ فيما يبدو للملم بعموم المشهد ـ تطوير متعمد للصراع في سورية والعراق، تغذيه إيران ـ عبر دعمها للجماعات الإرهابية بالإيواء والتدريب والمال والسلاح [١٧] ـ في الوقت الذي تقوم الحكومات العراقية الشيعية بالتهويل من حجمه وقوته وقدرته ـ بتراجع القوات العسكرية العراقية أمامه، وعدم تصدّيها له، وتركه يستولي على بعض المدن والمناطق العراقية في سهولة ويسر، ويرتكب من الجرائم والأعمال الوحشية واللا إنسانية والتصرفات النشاز ما يثير السخط و الاشمئزاز[١٨]ـ، لينتهي المشهد ـ المُخطَّط بذكاء لا يخلو من وضاعة ـ بأن أولئك الداعشيين المجرمين الدمويين، هم أهل السنة الذين تقف إيران الشيعية[١٩] مع العالم أجمع لتحاربهم وتخلّص

العالم من شرورهم وإجرامهم، رغم أنهم من صنائعها كما سبقت الإشارة؟!

ولا شك أن مخططاً كيدياً دعائياً كهذا سيجعل المملكة تمعن النظر في وسائلها المستخدمة في سياستها الخارجية، لاختيار ما يتلاءم مع تلك التطورات والأحداث المهدِّدة لأمنها في دوائره: الوطنية والخليجية والعربية والإسلامية، لمنع إيران من استغلال الفراغ الاستراتيجي الذي خلَّفه الخروج العسكري الأمريكي من العراق ـ بلا تخطيط أو ترتيب ـ لتحقيق مصالحها الإقليمية، عبر دعم الحكومات العراقية، وإثارتها ضد المواطنين العراقيين السُّنة.

التهديدات الدولية:

وإذا انتقلنا إلى المستوى الدولي، لاستيضاح أبرز التهديدات التي تواجه المملكة وجدناها تتمثل فيما يلي:

أولاً: تغيُّر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة:

يلحظ المراقب للتغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة، أن الإدارة الأمريكية ـ منذ خروج قواتها العسكرية من العراق ـ لم تعد تكترث بما يموج في المنطقة من اضطرابات، وقد تجسَّد ذلك في مشهدين:

المشهد الأول: عندما بدأ الانقلاب الحوثي على الحكومة اليمنية الشرعية، حيث لم تبد الولايات المتحدة ردة فعل تتناسب مع فداحة الحدث، واكتفت برفضها للإعلان الدستوري ـ الذي أصدره الحوثيون في ٢٠١٥/٢/٥م ـ معقِّبةً بأن من له سلطة إصدار الدستور هو الرئيس الشرعي للبلاد، الممثل في شخص الرئيس (هادي)! وكأن ما حدث في اليمن من أحداث قبل الإعلان الدستوري من استيلاء حوثي على المحافظات ـ ومنها صنعاء عاصمة الدولة ـ وانقلاب على السلطة الشرعية للبلاد، واحتجاز لرئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزرائه، كانت أحداثاً اعتيادية لا خطورة فيها؟!

وكان هذا الموقف الأمريكي المتخاذل مما يحدث في اليمن، والذي وُصف من المحللين الأمريكيين أنفسهم بـ: (البائس) و(البارد) و(الغامض) ... وغيرها من النعوت ـ خصوصاً في ظلِّ ترديد الحوثيين لصيحتهم ـ الإيرانية المنشأ ـ: (... الموت لأمريكا ...) ـ مستفزاً لبعض الصحفيين والكتاب الأمريكيين،

الذين فوجئوا بتطوُّر الموقف الأمريكي تجاه الحوثيين من التخاذل إلى الاستعداد للتعاون؟! ونذكر منهم (دويل ماكمانس)، الذي أبدى تعجُّبه من الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب الحوثي، الذي يعلن أتباعه العداء الصريح لأمريكا، بقوله: «بالرغم من هذا الموقف المعلن، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يتسابقون للاتصال بقيادات الحوثيين، لطمأنتهم أن الولايات المتحدة لا تُعدُّ عدواً لهم. ومع أن القيادات الحوثية الكبيرة لم تبد استعدادها للتحدث مع الأمريكيين، فإن واشنطن تحاول فتح قناة معهم»[٢٠].

ويبرر (ماكمانس) لرسائل الطمأنة الأمريكية، بأن الإدارة الأمريكية تتصور بأن الحوثيين قد أصبحوا المسيطرين على اليمن، وهو أحد الميادين الرئيسة لحرب الولايات المتحدة على تنظيم القاعدة الإرهابي، الذي يشاركهم الحوثيون في عداوته، بل زعموا أن سيطرتهم على صنعاء كانت من أجل منع وصول القاعدة إليها. ومن ثم، فإن أمريكا تنظر إليهم ــ حسب (ماكمانس) ــ من مبدأ : عدوُّ عدوِّي هو صديقي، كما أنها تنظر إلى سيطرة طهران على أنها مبالغة، اقتناعاً منها بأن الحوثيين لا يخضعون للسيطرة الإيرانية؟![٢١].

في ظل هذه النظرة الأمريكية الخاطئة، والغامضة في الوقت نفسه، لم يكن للمملكة أن تستمر في استخدام الوسائل الناعمة في ممارسة سياستها الخارجية تجاه ما يدور في اليمن من أحداث؛ ومن ثم قررت استخدام وسائلها السياسية (الأخرى) وهي (الحرب) ــ حسب مقولة: (كلاوزفيتز) ــ ضد الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع (صالح)، عبر حملة (عاصفة الحزم)؛ مع الاستمرار في استخدام الوسائل الناعمة مع مؤيدي الشرعية من أبناء الشعب اليمني، عبر عملية (إعادة الأمل) كما أوضحنا آنفاً.

المشهد الثاني: موقف الإدارة الأمريكية الغامض تجاه الأحداث في سورية، حيث بدا التردد في حسم الموقف واضحاً منذ بداية الأزمة، فلم تتخذ الولايات المتحدة أية إجراءات لوقف نزيف المدنيين السوريين ــ الذين يُقتلون ويهجرون من ديارهم بالآلاف ليل نهار على أيدي النظام السوري وأعوانه من فصائل الحرس الثوري الإيراني، وميليشيات حزب الله اللبناني، والميليشيات العراقية، وآلاف المرتزقة من الأفغان والباكستانيين

والأفارقة... وغيرها من العناصر التي دفعت بها إيران إلى سورية منذ بدء الثورة في مارس عام ٢٠١١م، والتي بلغت عشرات المئات من المقاتلين والخبراء العسكريين ـ لأن القوة العظمى (الولايات المتحدة) تخاذلت في اتخاذ موقف حازم ضد النظام السوري وأعوانه، لوقف هذه المآسي الإنسانية؟! فضلاً عن أنها لم تدعم المقاومة السورية بالأسلحة التي تدافع بها عن نفسها وتحدُّ من غطرسة النظام وبطشه بالشعب السوري.

وبلغ الموقف الأمريكي ذروة غموضه وتخاذله تجاه أحداث المنطقة عندما أعلنت روسيا عن تدخلها العسكري في سورية في ٢٠١٥/٩/٣٠م، حيث كان موقف الإدارة الأمريكية تجاه روسيا موقفاً مائعاً، تمثل في مجموعة من التصريحات والبيانات الهزيلة، التي أثارت غضب واستنكار السياسيين الأمريكيين أنفسهم، كالسيناتور (جون ماكين)، الذي وصف الموقف الأمريكي حينها بأنه: «نكسة مذلة أخرى للولايات المتحدة»[٢٢].

وإزاء هذا الموقف الأمريكي الشائه من الأزمة السورية؛ والمؤيِّد والمخطِّط له، قامت المملكة بتكثيف أنشطتها وتحركاتها الدبلوماسية في الملف السوري، كما لخصه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) أمام مجلس الشورى، الذي أوردناه آنفاً، وسنوضحه لاحقاً.

ثانياً: الاتفاق الأمريكي ـ الأوروبي مع إيران:

بعد تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (يحفظه الله) الحكم بأشهر قليلة، تم الإعلان ـ في ١٤ / ٧ / ٢٠١٥م ـ عن توصُّل المجموعة الدولية (٥ + ١) إلى إبرام اتفاق مبدئي مع إيران بشأن ملفها النووي، يقضي بأن تقوم إيران بتجميد أنشطتها النووية الخاصة بالتخصيب العالي لليورانيوم، والذي يسمح لها بإنتاج قنبلة نووية، لو أرادت، مقابل تطبيع الغرب والقوى الكبرى معها، ورفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على طهران منذ عام ٢٠٠٦م. وكان البدء في إجراءات هذا الاتفاق بمثابة الضوء الدولي الأخضر لإيران لتطلق يدها في المنطقة، عبر عملائها والأنظمة التابعة لها، حيث لم يكن من قبيل المصادفة أن يصعِّد الحوثيون الموقف ضد الحكومة الشرعية في اليمن، ويسرعوا الخُطى في

اتجاه الانقلاب عليها، في الوقت الذي كانت تجري فيه المباحثات مع إيران في (سويسرا) للتوصل إلى الاتفاق المبدئي معها حول ملفها النووي. ولم يكن من قبيل كسب المزيد من الأصدقاء أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى فتح قنوات للاتصال بالحوثيين عقب انقلابهم على الشرعية ــ كما أشرنا آنفاً ــ في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات مع إيران. ولم يكن من باب العفو عند المقدرة أن تتراجع الولايات المتحدة عن اتخاذ إجراءات حازمة تؤدي إلى إسقاط الرئيس السوري، وتحولها إلى القبول باستمرار حكمه، بعدما كانت الإدارة الأمريكية والغرب يعتبرونه خارج معادلة أي اتفاق؟! وليس من قبيل الحرص الأمريكي على استتباب الأمن في العراق أن تعزى مواجهة ما يُسمَّى بـ: (الدولة الإسلامية) (داعش) في العراق ـ باعتراف أمريكي ـ للميليشيات الإيرانية الطائفية والحرس الثوري الإيراني هناك، وكأن الجيش والأمن العراقيين ـ اللذين تجاوز تعدادهما (١٩٣) ألف مقاتل، واللذين دُرِّبا وسُلِّحا بمئات المليارات من الدولارات من أموال الشعب العراقي ــ لا وجود لهما، وأن قوتهما وقدرتهما القتالية لا تظهر إلا عند التصدِّي للمواطنين العراقيين من السُّنة؟! .

وليس من قبيل الحرب على الإرهاب ــ الذي أعلنته الولايات المتحدة سبباً لإعلان الحرب على الدول المارقة إثر أحداث سبتمبر ٢٠٠١م ـ والتي كانت إيران إحداها، فضلاً عن العراق وكوريا الجنوبية، ولم يستهدف منه سوى العراق؟! ــ أن تتغاضى الولايات المتحدة عما تقوم به إيران من محاولات التغلغل في أفغانستان عقب انسحاب أعداد كبيرة من القوات الأمريكية منها، مستغلةً الفراغ الاستراتيجي فيها، لإيجاد أذرع لها هناك من أتباع المذهب الشيعي، ومن الأفغان المنحدرين من أصول فارسية، لتكوِّن منهم نسخة أفغانية من (حزب الله)، ليقوم بالدور نفسه الذي قام به حزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق، وسورية، والحوثيون في اليمن.

ويبدو للمتابع أن تلك المواقف الأمريكية والأوروبية الغامضة، وغير المبررة، أو بالأحرى المتواطئة، كانت ثمناً، أو مكافأة، لإيران ــ إن لم تكن شروطاً إيرانية ــ للتوقيع على الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والدول الخمس: (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين).

ولاشك أن المملكة، وغيرها من الدول الخليجية العربية، قد توجَّست من أن يكون هذا الاتفاق على حساب أمنها الوطني، الذي سيتهدد حتماً مع اتساع النفوذ الإيراني العسكري والسياسي والأيديولوجي، المسكوت عنه ــ بل وربما المؤيَّد والمخطط له ــ أمريكياً وأوروبياً[٢٣]، فبادرت إلى تغيير وسائلها في ممارسة سياستها الخارجية، واستخدمت قوتها الصلبة، التي تمثلت في (عاصفة الحزم) لتواجه المستجدات التي تشهدها المنطقة، ولتوصِّل من خلال هذا الاستخدام رسالة (ردع) للقوى الإقليمية التي تسعى ــ بدعم وتنسيق دوليين ــ إلى وضع ترتيبات المنطقة المستقبلية على حساب مصالح المملكة الاستراتيجية وأمنها الوطني، أو على حساب دول مجلس التعاون وغيرها من الدول العربية، ولتؤكِّد أن المملكة ـ ومن تحالف معها من دول الخليج والدول العربية ـ لديها القوة والقدرة والإرادة على ممارسة السياسة بوسائل أخرى، متى تطلَّب الأمر ذلك.

ثالثاً: المحاولات الروسية لإعادة التواجد في المنطقة:

تسعى روسيا ـ منذ حين ـ إلى استعادة هيبتها الإقليمية والدولية، وتحاول جادةً أن تكسر الحصار الأمريكي الذي فرض عليها في منطقة الشرق الأوسط بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ولذلك بادرت ــ عقب الخروج العسكري الأمريكي من العراق، وإعلان الولايات المتحدة عن استراتيجيتها الجديدة بعدم التدخل العسكري الخارجي ـ إلى إعادة تواجدها في المنطقة ــ التي تعاني من الفراغ الاستراتيجي والصراعات المتجدِّدة ــ لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وسعت روسيا إلى تحقيق ذلك من خلال توطيد علاقاتها مع كل من إيران وسورية، نظراً لما لهما من أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لروسيا، عبَّر عنها الرئيس الروسي (بوتن) نفسه بقوله: إنه يعتبرهما «ضمانة الاستقرار في المناطق القريبة من حدودنا». وتعود أهمية إيران الجيواستراتيجية لروسيا إلى أمرين:

الأول: أن إيران تسعى إلى التواجد في أفغانستان من خلال أتباع المذهب الشيعي، ومن خلال المواطنين الأفغان ذوي الأصول الفارسية ــ كما أشرنا

آنفاً ـ مما يجعلها ـ في حال توطيد العلاقات بين البلدين ـ مصدراً استخباراتياً في أفغانستان المجاورة لروسيا، والحاضنة الأكبر للجماعات الإرهابية التي قد تهدد الأمن الروسي مستقبلاً، أو مصدر إزعاج وخطر ـ في حال توتر العلاقات بين البلدين، وانحياز إيران إلى معسكر الولايات المتحدة والغرب ـ يجب التحسُّب له، ومعرفة كل ما لديه من قدرات عسكرية وتقانية وعلمية ... وغيرها، خصوصاً أن إيران قد اعتمدت على روسيا في بناء هذه القدرات وتطويرها.

الثاني: أن لإيران علاقات سياسية وعسكرية ومذهبية[٢٤] مع النظام السوري، فضلاً عمَّن لها من عملاء في كل من: لبنان، والعراق، واليمن، وكلها مناطق حيوية ـ وخصوصاً الأخيرتين ـ تسعى روسيا ـ وريثة القياصرة والبلاشفة ـ إلى إعادة التواجد فيها وترسيخه.

وكان على روسيا أن تدفع ثمن التسهيلات الإيرانية لإعادتها إلى المنطقة، وذلك من خلال دعم إيران عسكرياً، وسياسياً ـ عبر مجلس الأمن ـ فضلاً عن دعم الأنظمة والجماعات الموالية لها في المنطقة العربية، وعليه قامت روسيا بدعم الانقلاب الحوثي في اليمن، من خلال عرقلة القرارات التي تدين الحوثيين وتحمِّلهم مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع؛ كما قامت بتزويد الحوثيين بالأسلحة ليكملوا انقلابهم على الحكومة الشرعية، حيث ترددت الأخبار ـ بعد استيلاء الحوثيين على سلاح الجو اليمني ـ أن سفينة قادمة من أوكرانيا، تحمل اسم (شارمن)، وصلت إلى ميناء الحديدة، وعلى متنها شحنة كبيرة من الأسلحة الروسية الخاصة بالمعدات العسكرية الجوية[٢٥].

رابعاً: التدخل العسكري الروسي في سورية:

أشرنا في موضع سابق إلى أن روسيا ساندت النظام السوري ـ منذ بدء أزمته ـ سياسياً وعسكرياً، وأن المساندة العسكرية ظلَّت مقصورة على تزويده بالأسلحة والمعدات حتى ٢٠١٥/٩/٣٠م، الذي شهد تحوُّلاً نوعياً في الموقف الروسي، تمثَّل في التدخُّل العسكري المباشر، عبر القوات الجوية الروسية، التي باشرت بقصف مواقع المعارضة السورية، زاعمة أنها مواقع لتنظيم (داعش) الإرهابي.

وعلى العكس مما زعمته روسيا من أن تدخُّلها العسكري في سورية كان من أجل الحرب على الإرهاب، يشير المحللون إلى أن التدخُّل العسكري الروسي في سورية يهدف إلى تحقيق العديد من المكاسب، ومنها:

■ استغلال الفرصة الدولية الناشئة عن تراجع الولايات المتحدة وتخليها عن مسؤوليتها في دعم الأمن والسلم الدوليين، لإعادة الاعتبار إلى روسيا، وإظهارها بمظهر القوة الكبرى القادرة على توجيه السياسة العالمية، عبر التحكم في التوازنات الإقليمية، مثلما كانت قبل تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، انطلاقاً من الموروث القيصري السوفيتي التوسعي. تقول الباحثة السياسية الأمريكية (جيل دورثي) ـ المديرة السابقة لمكتب (سي إن إن) في موسكو ـ: «نحن أمام خطوة جريئة من (بوتين) لإظهار أنه لاعب أساسي، وأن على العالم أخذ بلده بالحسبان، وأن لديه القدرة على قلب المعادلات»[٢٦].

■ استثمار العلاقات التاريخية بين البلدين[٢٧] في ترسيخ الوجود الروسي في ميناء (طرطوس) السوري؛ إضافة إلى المرفأ البحري الكبير الذي تم تطويره على البحر في اللاذقية، ليتَّسع لحاملة طائرات وأكثر من (١٢) بارجة حربية تستطيع الرسوَّ فيه. ولا شك أن هذا التواجد العسكري ـ البحري ـ يحقق لروسيا المحافظة على مصالحها الحيوية والجيوسياسية الكبرى المتمثلة في البقاء على المشارف الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعد بوابة الدخول إلى أوروبا والبحر الأسود، ومن ثم إلى روسيا، وهو ما يجعله مصدر تهديد لأمن أوروبا وأمن روسيا معاً، وسبباً للتنافس الدولي والحرص على التواجد فيه[٢٨]. هذا فضلاً عن التواجد الروسي في قاعدة اللاذقية الجوية، التي تم تحويلها إلى قاعدة كبرى، لتكون مركز الحشد للقوات الجوية الروسية التي يتم من خلالها فرض السيطرة على الأجواء السورية[٢٩].

■ مساندة نظام الرئيس الأسد، والعمل على استمراره في الحكم، لضمان بقاء الروس في سورية؛ تقول (دورثي): «... فقوات الأسد كانت تواجه متاعب كبيرة، وقرر (بوتين) أن الوقت بات مناسباً للتدخُّل ومنع سقوط الأسد»[٣٠]؛ وذلك تلاشياً لما قد يحدث نتيجة إسقاطه من إخراجهم من

سورية، مثلما أخرجوا من ليبيا بعد فشلهم في مساندة الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي) ضد ثورة الشعب عليه، بسبب تدخّل الغرب عسكرياً لإسقاطه، خصوصاً وأن روسيا تفتقر إلى أي نفوذ حقيقي في المنطقة، سواء في العراق ـ كما كانت من قبل ـ أو في غيرها من دول المنطقة؛ وهذا ما يفسر حرص روسيا على اشتراك كل من العراق وإيران وسورية في مركز تبادل المعلومات، الذي تم تأسيسه عقب التدخل العسكري الروسي في سورية، في محاولة لتكوين تحالف مؤيِّد لبقاء الرئيس السوري، في مواجهة الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتركيا والدول العربية الرافضة لهذا الطرح.

■ فرض الإرادة الروسية على القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في سورية، وخصوصاً إيران التي تسعى إلى تغيير الوقائع العسكرية عبر المليشيات الشيعية المقاتلة إلى جانب النظام ـ الذي لا يستحيي من الثناء على مشاركتها له فيما يقوم به من إبادة لشعبه[٣١] ـ مستثمرة ما تنجزه في تحقيق السيطرة الداخلية على شؤون الإدارة والحكم لصالح قائد فيلق القدس، اللواء ـ الإيراني ـ : (قاسم سليماني)، الذي يتولى التنسق بين الميليشيات القادمة من إيران والعراق ولبنان وأفغانستان ... وغيرها. إضافة إلى ما تحققه إيران من المكاسب الإقليمية والدولية، وهو ما تأكّد لروسيا من استغلال إيران تواجدها في سورية لإنجاز اتفاقها النووي مع الولايات المتحدة والدول الغربية، والذي سيجعل إيران المستقبل أكثر انحيازاً لأمريكا والغرب، منها إلى روسيا، كما هو الحال الآن، وهو الوضع الذي سوف يؤثر سلباً على روسيا، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، حيث يذهب بعض المحللين إلى أن « ... موسكو على يقين بأن الشركات الأوروبية، وربما من بعدها الشركات الأمريكية، وغيرها، ستتسابق على الأسواق الإيرانية، وستكون حصة موسكو من ذلك ضعيفة»[٣٢].

■ إجبار القوى الدولية والإقليمية والسورية الرافضة لاستمرار الرئيس السوري على قبول الحل السياسي الروسي للأزمة، والذي يشترط بقاء الرئيس الأسد في السلطة مقابل وقف الأعمال القتالية، وحل الأزمة بالطرق السلمية، حيث اقترحت روسيا تكوين حلف رباعي يتولى قتال التنظيمات الإرهابية المتطرفة، على أن يضم كل من: المعارضة السورية والنظام السوري

(بقيادة الأسد)، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والأردن.

وقد ووجه هذا الطرح بالرفض من قبل الدول المدعُوَّة للتحالف، حيث لا يخفى أن الروس يسعون من خلاله إلى تلميع صورة الرئيس السوري، وإعادة الشرعية إليه من باب محاربة الإرهاب[٣٣]، وتسويقه كعنصر رئيس من الأزمة السورية التي صنعها بيديه، عبر ما قام به من مجازر وانتهاكات ضد شعبه، أدت إلى قتل ما يزيد على مليوني مواطن، وتهجير قرابة الـ (١٥) مليوناً، فضلاً عن تهديم وتخريب ثلثي المحافظات والمدن والقرى السورية.

■ القضاء على العناصر الشيشانية المشاركة في تنظيم (داعش)، والتي توافدت من العراق وبعض المناطق السورية، وتوجَّهت لمنطقة (سهل الغاب) في محافظة (حماة)، لقتال القوات الروسية المتواجدة هناك[٣٤]؛ نظراً لما يمثلونه من خطورة مستقبلية على الأمن الوطني الروسي، عبر قيامهم بعمليات إرهابية داخل روسيا. وقد أشار الرئيس الروسي (بوتين) إلى هذا الأمر ــ في خطاب له أمام الأمم المتحدة قبيل تدخله العسكري في سورية، وكأنه كان يمهد له ــ وذلك بقوله: «هناك روس يدرِّبون ويتدربون في (الدولة الإسلامية)، ونحن لن نسمح لقاطعي الرؤوس أولئك بالعودة إلى بلدهم»[٣٥].

■ إشغال الرأي العام العالمي عمَّا يدور من أحداث في أوكرانيا، حيث كان العدوان الروسي عليها، واحتلال شبه جزيرة القرم، وضمِّها إلى روسيا، سبباً لانتقاد سياسة الرئيس (بوتين)، و تعرُّض بلاده للعقوبات الدولية، فأراد بتدخله العسكري في سورية أن يصرف الأنظار عن أوكرانيا، ويساوم الدول التي تعاقب بلاده، حتى لا تقوم بتجديد العقوبات ضد روسيا في شهر ديسمبر ٢٠١٥م.

ولم يكن للمملكة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام المحاولات الروسية ــ الإيرانية الإخلال بميزان القوى في المنطقة لغير الصالح العربي، وأن تترك لكلتا الدولتين أن تحقق أهدافها الاستراتيجية على حساب الدول والشعوب العربية، التي تعد الخاسر الأول فيما يحدث من إعادة التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة؛ فبادرت إلى تطوير آلياتها التقليدية المستخدمة في العلاقات الخارجية، بما يجعلها تحقق مصالح المملكة الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن المصالح الخليجية والعربية، كما سيتبين لنا لاحقاً.

الفصل الرابع

الإجراءات التنشيطية
للسياسة الخارجية السعودية

يتفق المحللون السياسيون المتابعون لسياسة المملكة الخارجية على مدى الأشهر الماضية من حكم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز(يحفظه الله) على أنها: تسير بوتيرة متسارعة، ورؤى واضحة، وخطوات مدروسة؛ وأنها تستخدم كل الوسائل والآليات المتاحة، سواء الدبلوماسية ــ بصورها المتعددة ــ أو الاقتصادية، أو العسكرية، وهو ما جعلها تحقق اختراقات كبرى، ونتائج ملموسة في العديد من الملفات.

ويستطيع المتابع للنشاط السياسي الخارجي للمملكة أن يتلمس المظاهر السابقة فيما اتخذته الدولة من إجراءات على المستوى الداخلي، كان لها تأثير واضح على السياسة الخارجية، من أبرزها: ترسيخ مؤسسة الحكم، وإعادة التنظيم الإداري لمؤسسات الدولة. وفيما قامت به من تحركات على المستوى الخليجي، كان أهمهما: التنسيق مع قادة دول مجلس التعاون فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية الخاصة بالأمن الخليجي والعربي، وهو ما تجسّد في إطلاق (عاصفة الحزم)، عقب جلسات مطولة للتشاور ووضع الترتيبات النهائية وتحديد ساعة الصفر ، بقصر (العوجا) بالدرعية بالمملكة العربية السعودية، فضلاً عن مواصلة التنسيق بين القادة عبر القمم الخليجية، التي استضافت مدينة الرياض بالسعودية دورتها السادسة والثلاثين، وترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله).

كما تتضح فيما قامت به من تحركات إقليمية ودولية، لمواجهة التحديات والتهديدات القائمة والمتوقعة، وقد تمثلت في: التنسيق مع القوى العربية والإسلامية، وبخاصة جمهورية مصر العربية ودولة تركيا، و تنشيط العلاقات مع القوى الدولية الكبرى، وأبرزها: روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية، والجمهورية الفرنسية.

وحول تفاصيل هذه الإجراءات ودوافعها وكيفية تنفيذها، ونتائجها، سيكون حديثنا في هذا الفصل من الدراسة.

أولاً: ترتيب الأوضاع الداخلية:

استهل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز(يحفظه الله) عهده بعدد كبير من الأوامر، التي يتعلق بعضها بترسيخ مؤسسة الحكم، عبر البدء في انتقال السلطة من جيل أبناء الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه) إلى جيل أحفاده، حيث شهد منصب ولي العهد للمرة الأولى تولّي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز، وهو أحد أحفاد الملك عبد العزيز. كما شهد منصب ولي ولي العهد حفيداً آخر، هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز.

وكان انتقال الحكم في المملكة إلى جيل الأحفاد، من الأمور التي يُنظر إليها في الداخل والخارج بالكثير من الترقب والحذر، وخصوصاً بعدما أشيع ـ عبر العديد من وسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام الغربية من صحف ومجلات، وما صدر عن بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية الإقليمية والدولية ـ عن أن ثمة صراع على الحكم يدور بين أبناء العائلة الحاكمة، وأن هنالك خلافات حادة حول من يتولى السلطة من أحفاد المؤسس (طيب الله ثراه) ... إلى غير ذلك من الشائعات التي خُلطَت بالمزيد من التكهُّنات والتخرُّصات، التي سرعان ما كُذِّبت، وأُخْرِستَ أصواتها، بتلك الصورة المشرفة والمبهجة والمطمئنة التي انتقلت بها السلطة في سلاسة، ويسر، وشفافية، وتأييد، ومباركة من سويداء القلوب من أبناء العائلة الحاكمة كافة، لمن تم ترشيحه للسلطة من أحفاد الملك عبد العزيز، ووافقت عليه هيئة البيعة بأغلبية عظمى، وتُوِّجت ببيعة مباركة من جموع المواطنين، عبروا بها عن ارتياحهم ورضاهم وسعادتهم وثقتهم في قادتهم الذين أكدوا ـ بحكمتهم، ورشدهم، وحرصهم على متانة هذا الكيان الشامخ واستقراره واستمراره ـ على قوة المملكة، ورسوخ نظامها السياسي وثباته، وترابط القائمين عليه وتعاضدهم.

وكان لهذا الإجراء أثره الواضح على السياسة الخارجية للمملكة، حيث قام ولي العهد وولي ولي العهد ـ منذ بيعتهما ـ بالعديد من المهام الخارجية لتوثيق علاقات المملكة مع العديد من دول العالم، سواء

على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، وكان لهما دوراً بارزاً ـ بما بذلاه من جهد دؤوب، وأداء مميَّز، وعطاء موصول، وتفانٍ واضح، وقدرة واقتدار على إنجاز ما يكلفان به من مهام على الوجه الأمثل ـ في تطوير السياسة الخارجية للمملكة، والعمل على رفعتها وإعلاء مكانتها في الخارج.

ومع رسوخ مؤسسة الحكم، تم البدء في تطوير المنظومة الإدارية للدولة، حيث أصدر خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) الأمر بإلغاء اثني عشر مجلساً ولجنة وهيئة عليا[٣٦]، ونقل اختصاصاتها جميعاً إلى مجلسين سياديَّيْن، يرتبطان مباشرةً بمجلس الوزراء، هما: مجلس الشؤون السياسية والأمنية، برئاسة الأمير محمد بن نايف، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برئاسة الأمير محمد بن سلمان، ليتوليان ـ كما جاء في حيثيات تكوينهما ـ: «رسم السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة، بما تقتضيه المصلحة العامة، وأولويات الوطن والدولة والمجتمع».

وقد أشار خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) إلى هذه الأهداف ـ في خطابه السنوي بمجلس الشورى ـ بقوله: «وجهنا بإعادة هيكلة أجهزة مجلس الوزراء، وما استتبع ذلك من إلغاء العديد من المجالس والهيئات واللجان، ونقل اختصاصاتها إلى كل من: (مجلس الشؤون السياسية والأمنية) و (مجلس الشؤون الاقتصاديةً والتنمية)، ومن خلال هذين المجلسين، بإشراف ومتابعة مجلس الوزراء، ستستمر الجهود في تعزيز مسيرة التنمية، والوصول إلى تكامل الأدوار، وتحديد المسؤوليات والاختصاصات، ومواكبة التطورات، وتحسين بيئة العمل، وتقوية أجهزة الدولة».

كما جاء تعيين وزير الخارجية الحالي معالي الأستاذ: عادل الجبير، خلفاً لعميد الدبلوماسية العربية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (يرحمه الله) ـ الذي طلب إعفاءه من منصبه قبيل وفاته نظراً لظروفه الصحية ـ رافداً جديداً من روافد تنشيط السياسة الخارجية السعودية، لما يتمتع به الوزير (الجبير) من طاقة، ولباقة، وحيوية، وخبرة متميزة في العمل الدبلوماسي، اكتسبها من عمله السابق سفيراً لخادم الحرمين الشريفين في الولايات المتحدة.

ثانياً: توثيق العلاقات مع دول الخليج العربية:

حرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على التنسيق مع قادة دول مجلس التعاون فيما يتم اتخاذه من قرارات خارجية، وقد بدا ذلك واضحاً فيما كان يصدر من بيانات عن مجلس التعاون أثناء التمدد الحوثي في اليمن، سواء على مستوى القمة (قادة دول المجلس) أو على مستوى وزراء الخارجية، حيث كانت تلك البيانات تتسم بالوضوح والحسم في إدانة ما يتم في اليمن، ورفضه جملة وتفصيلاً؛ وكذلك كان الشأن فيما يصدر عن المجلس من بيانات تتعلق بالشأن السوري.

وقد استخدمت المملكة (دبلوماسية القمة) بصورة واضحة قبيل الإعلان عن إطلاق عاصفة الحزم، حيث شهد قصر (العوجا) بالدرعية أكثر من اجتماع مطول بين قادة دول المجلس لوضع صيغ التعاون والتحالف بين بعضهم البعض، ثم فيما بينهم وبين من يرغب من قادة الدول العربية. وقد عكست عاصفة الحزم ـ بما انطوت عليه من عناصر: المفاجأة، والمبادرة، والأمن، والقدرة على الحشد ... وغيرها من مبادئ الحرب ـ مدى ما يتمتع به قادة دول المجلس من قدرة تنظيمية وكفاءة قيادية، باغتت خصومهم من الحوثيين والإيرانيين، بل باغتت كل دول العالم تقريباً.

واستمر التنسيق بين خادم الحرمين الشريفين وأشقائه من قادة دول مجلس التعاون، وعكسته القمة السادسة والثلاثين لقادة دول المجلس، التي استضافتها مدينة الرياض، وجسَّدته التوصيات التي صدرت عن القمة.

وقد أشار خادم الحرمين الشريفين في خطابه السنوي أمام مجلس الشورى ـ يوم ١٤٣٧/٣/١٢هـ، الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٣م ـ إلى هذا التنسيق بقوله: «وفي إطار التنسيق المستمر مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان انعقاد الدورة (٣٦) للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض يومي ٢٧ ـ ٢٨ / صفر / ١٤٣٧هـ، التي قدَّمنا خلالها رؤيتنا لأصحاب الجلالة والسمو لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، وتم إقرارها من قبل المجلس الأعلى، وتضمَّنها إعلان الرياض، وما صدر عن هذه الدورة من قرارات شملت مختلف المجالات، آملين أن يحقق ذلك آمال وطموحات شعوب دولنا».

ثالثاً: التنسيق مع القوى العربية والإسلامية:

تميزت السياسة الخارجية السعودية ـ خلال الحقبة الماضية ـ بتوثيق وتوطيد علاقاتها ببعض الدول الإقليمية ذات المصالح المشتركة، وذلك لتكوين جبهة إسلامية قوية لمواجهة المد الصفوي الشيعي الإيراني، الساعي إلى إثارة الفتن والضغائن بين أبناء الوطن الواحد.

ولا تستهدف المملكة من تحركها في هذا الاتجاه تحويل الصراع القائم في المنطقة إلى صراع ديني مذهبي، وإنما الهدف من ذلك هو تحصين الدول الإسلامية من محاولات الاختراق عبر إثارة النعرات المذهبية والفتن المجتمعية، التي لا تفتأ إيران تستثيرها بين الحين والآخر، لتفتيت هذه المجتمعات وتفكيكها، ومن ثم يسهل اختراقها وبسط النفوذ الإيراني فيها.

كما سعت المملكة إلى تفعيل علاقاتها بالدول الإسلامية، لمواجهة الحملة الشرسة التي يتعرض لها الإسلام، ومحاولات لصقه بالإرهاب، انطلاقاً مما تقوم به الجماعات الإرهابية، التي تنسب نفسها للإسلام، وهو منها براء. وقد تمت الجهود السعودية في هذا الاتجاه على ثلاثة مسارات، هي:

المسار الأول: توطيد العلاقات مع جمهورية مصر العربية:

لا يخفى على قادة المملكة ما لمصر من ثقل إقليمي ودولي، وما لها من أهمية عربية وإسلامية، ولذلك حرصوا ـ منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه) ـ على توثيق العلاقات بين البلدين، وتنسيق مواقفهما إزاء المستجدات الإقليمية والدولية، وقد أوضحنا مظاهر ذلك في أكثر من موضع في الباب الأول من الدراسة. وتأكيداً لهذا النهج، حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) على تنسيق مواقف البلدين وتوحيدها تجاه التهديدات والتحديات التي تشهدها الساحة العربية، فضلاً عن المستجدات المرتقبة. وقد بدا ذلك واضحاً في القمة العربية السادسة والعشرين ـ التي استضافتها مصر في مدينة (شرم الشيخ) في الفترة من ٢٨ ـ ٢٠١٥/٣/٢٩م ـ والتي اشتهرت إعلامياً بـ: (قمة سلمان)، حيث كان احتفاء الرئيس المصري وقادة الدول العربية بخادم الحرمين الشريفين واضحاً، كما كان التوافق في الآراء والتوجهات ماثلاً للعيان، وقد

تجسَّد ذلك في البيان الختامي للقمة [٣٧]. كما بدا كذلك في الزيارة التي قام بها ولي ولي العهد السعودي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان إلى مصر في ٣٠/٧/ ٢٠١٥م، وحضوره حفل تخريج دفعة جديدة من طلبة الكلية الحربية المصرية؛ حيث أكَّدت هذه الزيارة على أمرين، هامين:

الأول: أن ما يشاع ـ عبر بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ـ من أن العلاقات بين البلدين قد أصابها نوع من الفتور بعد وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، هي محض أوهام أو تكهُّنات لا تتجاوز ظنون البعض؛ حيث إن العلاقات السياسية بين الدول لا ترتبط بأشخاص القادة بقدر ارتباطها بالمصالح العليا للبلاد، وأن المملكة ومصر هما حصنا أمن الأمة العربية.

وقد أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على ذلك ـ في كلمته الترحيبية بوليّ وليّ العهد ـ بقوله: «إن حضور سمو الأمير محمد بن سلمان لهذا الحفل إنما يعد رسالة مهمة وقوية لكافة الشعوب العربية ـ في مصر والخليج العربي وبقية الدول العربية ـ تؤكد أننا سنكون دوماً في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه منطقتنا، والتي لن ننجح في التغلب عليها إلا إذا كنا معاً؛ وأؤكد في هذا الصدد أن مصر والمملكة العربية السعودية هما جناحا الأمن القومي العربي، كما أؤكد أن الشعوب العربية لن ترانا إلا معاً».

الثاني: أن البلدين الشقيقين حريصان على توطيد علاقاتهما بحيث تبدو أقرب إلى التحالف الاستراتيجي منها إلى مجرد العلاقات الودية ـ فقط ـ التي تربط بين دولة وأخرى [٣٨]، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأستاذ عادل الجبير ـ في مؤتمر صحفي ـ بقوله: «سنبذل كل ما في وسعنا لتوثيق العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين مصر والسعودية»؛ وأشار إلى أنه: «تم وضع أسس لتفعيل التعاون المصري ـ السعودي بشكل نوعي وبشكل استراتيجي في مجالات عدة، وسنتطلع لتطوير العلاقات نوعياً بين البلدين على جميع المستويات، خصوصاً العسكري منها». وختم الوزير (الجبير) حديثه بتكرار عبارة الرئيس المصري: «مصر والسعودية جناحان للأمة العربية والإسلامية»،

وأضاف إليها قوله: « ونستطيع أن نقول إنه بعد اجتماعات اليوم، إن جناحي الأمة يرفرفان الآن لخدمة الشعوب العربية والشعوب الإسلامية، وحماية لهم من أي عدوان أو أي مكروه، ونحن نتطلع إلى تطبيق هذه الرؤية»[٣٩].

وفي نهاية هذه الزيارة صدر عن البلدين بيان يحمل عنوان: (إعلان القاهرة)، تم التأكيد فيه على عزم البلدين على تنفيذ العديد من الإجراءات، ومنها: تطور التعاون العسكري، والعمل على إنشاء القوة العربية المشتركة، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين ... وغيرها من الأمور التي ترتقي بالعلاقة بين البلدين إلى أفضل مستوياتها[٤٠].

ولم يلبث إعلان القاهرة أن أتبع بالعديد من الخطوات العملية التي جسَّدت تطوُّر العلاقات بين البلدين، وانتقالها إلى مرحلة نوعية متميزة، حيث تم خلال الشهور القليلة الماضية، تنفيذ الإجراءات التالية:

أ. إنشاء (مجلس التنسيق السعودي ـ المصري) ليتولى الإشراف على تقديم المبادرات وإعداد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية في المجالات المنصوص عليها في (إعلان القاهرة) ـ الآنف ذكره ـ ومتابعة تنفيذها. وقد تم تأسيس هذا المجلس إبان زيارة فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للمملكة في ٢٨/ ١/ ١٤٣٧هـ، الموافق ١١/ ١١/ ٢٠١٥م. وقد اجتمع المجلس مرتين منذ تأسيسه، إحداهما في القاهرة والأخرى في الرياض، لتدارس الموضوعات ذات الاهتمام المشرك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

ب. دعم مصر سياسياً ضد محاولات التشكيك في قدراتها الأمنية والعسكرية، وقد تجلى هذا الدعم عندما اتخذت عدة دول أوروبية قرارات بوقف رحلاتها السياحية إلى مدينة (شرم الشيخ) المصرية، تأثُّراً بسقوط طائرة الركاب الروسية نتيجة عمل إرهابي خططت له ونفذته إحدى الجماعات الإرهابية، للإضرار بالسياحة، التي تمثِّل عنصراً رئيساً للاقتصاد المصري، فضلاً عن الإساءة للأمن والجيش المصريين، وإظهارهما بمظهر العاجزَيْن عن تأمين السياح داخل مصر.

وتجسَّد الدعم السعودي لمصر حينها في الأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين في ٢٩/ ١/ ١٤٣٧هـ، الموافق ١١/١٢/ ٢٠١٥م، موجِّهاً

الخطوط الجوية السعودية، بالاستمرار في تسيير رحلاتها إلى مدينة شرم الشيخ من الرياض وجدة، مؤكِّداً (يحفظه الله) ثقته التامة بالأمن والجيش المصري وحكومة مصر في حماية أمن واستقرار جمهورية مصر العربية تحت قيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ج. دعم الاقتصاد المصري والعمل عل تحسينه ليتجاوز أزمته الراهنة. وتحقيقاً لتلك الغاية اتخذت المملكة عدة خطوات، تم بعضها إبان المؤتمر الاقتصادي المصري ـ الذي عقد في مدينة (شرم الشيخ) بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ، الموافق ١٤ مارس ٢٠١٥م ــ حيث قدَّمت المملكة حزمة من المساعدات بمبلغ أربعة مليارات دولار أمريكي، منها مليارا دولار وديعة في البنك المركزي المصري، فيما توزع المبلغ الباقي على مساعدات تنموية من خلال الصندوق السعودي للتنمية، وتمويل وضمان صادرات سعودية لمصر من خلال برنامج الصادرات السعودية، واستثمارات في المشاريع المختلفة مع القطاع الخاص السعودي والمصري والمستثمرين الدوليين.

وتم الإعلان عن البعض الآخر في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الثاني لمجلس التنسيق السعودي المصري، الذي عقد في القاهرة ــ يوم ١٤٣٧/٣/٣هـ، الموافق ٢٠١٥/١٢/١٦م ــ برئاسة رئيس الوزراء المصري شريف اسماعيل، وولي ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان. وكان أبرز هذه الخطوات:

١. توجيه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بزيادة الاستثمارات السعودية في مصر لتصل إلى أكثر من ثلاثين مليار ريال (قرابة ثمانية مليارات دولار).

٢. الإسهام في توفير احتياجات مصر من المواد البترولية لمدة خمس سنوات.

٣. دعم حركة النقل في قناة السويس من قبل السفن السعودية.

ومازالت العلاقات بين البلدين تتواصل توطيداً وتوثيقاً، سعياً لإيجاد جبهة قوية موحَّدة، لمواجهة التحديات والتهديدات ــ الإقليمية والدولية ــ التي تستهدف المنظومة العربية في المنطقة، وتعمل على تفكيكها وإضعافها، لتمكين القوى غير العربية ــ إسرائيل وإيران ــ لبسط الهيمنة والنفوذ.

المسار الثاني: تعزيز العلاقات مع تركيا:

تُعدُّ تركيا من أكبر الدول الإقليمية وأقواها عسكرياً، حيث تحتل المرتبة الثانية في حلف شمال الأطلسي، فضلاً عمَّا لها من ثقل اقتصادي وديمجرافي كبيرين. وتتميز تركيا بأن أغلب سكانها من المسلمين السُّنة، رغم علمانيتها الرسمية، التي أصبحت أخف وطأة منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢م.

وكانت العلاقات السعودية ــ التركية قد شابها مؤخراً بعض الجمود، بسبب الموقف التركي المؤيِّد لثورات الربيع العربي، على الرغم مما كان فيها من خطورة وتهديد للدول العربية التي اشتعلت فيها. وبلغ اختلاف وجهات النظر بين البلدين ذروته عقب أحداث ٣٠ يونيو في مصر ٢٠١٣م، التي أسفرت عن عزل الرئيس المصري الأسبق (محمد مرسي) من السلطة، والبدء في إجراءات سياسية لصياغة دستور جديد لمصر، وانتخاب رئيس جديد (وزير الدفاع السابق، الفريق/عبد الفتاح السيسي)؛ حيث اعتبرت المملكة ذلك كله رغبة شعبية مصرية في التغيير، فيما اعتبرته تركيا انقلاباً على الشرعية، التي وصلت للحكم بانتخابات شعبية صحيحة.

وتأسيساً على هذا الموقف، فقد صنَّفت المملكة (جماعة الإخوان)، التي ينتسب إليها الرئيس المعزول إحدى الجماعات الإرهابية التي تستخدم العنف، وتتعدى على الشرعية باستهدافها لرموز الدولة القضائية والعسكرية والأمنية، ومن ثم جرَّمت الانتساب إلى تلك الجماعة أو التعامل معها أو دعمها بأية صورة من صور الدعم؛ فيما اعتبرتها تركيا جماعة إسلامية مضطهدة، وفتحت أبوابها لقادة الجماعة وعناصرها، وقدَّمت لها الدعم المادي والمعنوي، على أمل استعادة السلطة والحكم في مصر.

ومع اتصاف العلاقات السعودية ــ التركية حينها بالجمود، إلا أنها ما لبثت أن عادت إلى ما كانت عليه من ودِّية، إثر مبادرة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) إلى قطع جولته الإفريقية، وسرعة مغادرته إثيوبيا متوجهاً إلى الرياض، ليكون في مقدمة المشاركين في تشييع جنازة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، وتقديم واجب العزاء لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز

(يحفظه الله) والعائلة السعودية وشعب المملكة، فضلاً عن إعلان تركيا الحداد لمدة يوم، مشاركة منها للمملكة في مصابها.

وقد ثمَّنت المملكة موقف الرئيس التركي، واعتبرته خطوة جيدة ورسالة تحمل رغبة التقارب ونبذ الخلاف بين الجانبين. وقد بدا ذلك في استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) لفخامة الرئيس التركي ـ عند زيارته للمملكة في ٢٨ / ٢ /٢٠١٥م ـ حيث خرج الملك سلمان على رأس وفد لاستقبال ضيفه في المطار، وصحبه في موكب رسمي إلى القصر الملكي، ليتباحثا في أوضاع المنطقة وبؤرها المشتعلة في سورية واليمن، ودور إيران في ذلك.

وقد نتج عن تلك الزيارة توافق في الرأي بين الرياض وأنقرة، إذ اتفقتا على أن التدخل الإيراني في بعض دول المنطقة، هو السبب الرئيس فيما تعانيه من اضطرابات وأزمات، وأنها يجب أن تنسحب من تلك الدول لتنعم شعوبها بالاستقرار، وتخبو فيها الصراعات الطائفية والمذهبية.

وقد تجسَّد هذا التوافق في الرأي فيما أبداه الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) من تأييد لـ (عاصفة الحزم)، واعتراض على التغلغل الإيراني في الدول العربية، حيث وجَّه ـ في ٢٦ / ٣ /٢٠١٥م، أي بعد شهر تقريباً من زيارته للمملكة ولقائه مع خادم الحرمين الشريفين ـ رسالة شديدة اللهجة إلى إيران، مطالبا إياها بـ: «سحب كل قواتها ومالها من اليمن وسوريا والعراق، واحترام سيادة هذه الدول ووحدتها». وأكد (أردوغان) على أن: «التصرفات الإيرانية باتت تزعج العديد من الدول، كالمملكة العربية السعودية، والعديد من دول الخليج»، مضيفاً: «وفي الحقيقة، هذا أمر لا يمكن تَحمُّله، وعلى إيران أن ترى ذلك، وتَعيه»[٤١].

وقد استثارت تصريحات الرئيس التركي بعض النواب والمسؤولين الإيرانيين، فراحوا يطالبون بإلغاء زيارة ـ كانت مقررة آنذاك للرئيس التركي إلى طهران ـ بسبب موقف أنقرة المؤيد لعمليات (عاصفة الحزم) ضد التمرد الحوثي في اليمن، والرافض للتواجد الإيراني في الدول العربية؛ حيث قال (حسين شريعتمداري)، مستشار المرشد الأعلى (علي خامنئي)، إن: «تصريحات الرئيس التركي تعتبر إهانة للشعب الإيراني،

وخيانة للمقاومة، وعلى وزارة الخارجية أن تلغي هذه الزيارة»، وذلك وفقاً لما نقلته عنه وكالة الأنباء (فارس)[٤٢].

وما لبثت تلك الخطوة الاختراقية للعلاقات الإيرانية ـ التركية أن تعززت بخطوات أخرى، منها:

■ استمرار التواصل بين خادم الحرمين الشريفين وفخامة الرئيس التركي عبر الهاتف، وذلك في ٢٧ / ٣ /٢٠١٥م، أي بعد يوم واحد من هبوب (عاصفة الحزم)، حيث أبدى الرئيس التركي قلقه من تطورات الموقف في اليمن، فطمأنه الملك سلمان (يحفظه الله)، وأطلعه على التطورات الأخيرة للعملية والقوات المشاركة فيها. وقد صرحت وكالة الأناضول للأنباء « أن الرئيس التركي والملك السعودي أكَّدا في الاتصال التزامهما برفع مستوى العلاقات الثنائية إلى أعلى المستويات»؛ مشيرة إلى أن الرئيس التركي قال ـ في مقابلة صحفية تمت معه قبل الاتصال بخادم الحرمين الشريفين ـ: « ندعم تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن، ويمكننا أن نفكر في تقديم دعم لوجستي، اعتماداً على مجريات الوضع»[٤٣].

■ قيام ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز ـ في ٦ / ٤ / ٢٠١٥م، وكان حينها ولياً لولي العهد ـ بزيارة لتركيا قبل زيارة الرئيس التركي لإيران بيوم واحد، ليُجري ـ على مدى ساعة وأربعين دقيقة ـ مباحثات مع فخامة الرئيس التركي تتعلق بتطورات الأوضاع في المنطقة وسير العمليات في عاصفة الحزم[٤٤].

■ زيادة التعاون والتنسيق بين البلدين، وهو ما تجسَّد في عقد اتفاقية السلاح السعودية ـ التركية، التي أبرمت بين البلدين في ٢١/٧/ ٢٠١٥م[٤٥].

وكان الترحيب المميز ـ رسمياً وإعلامياً ـ بمشاركة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، للمرة الأولى بعد توليه الحكم، في قمة العشرين، التي عقدت بمدينة (أنطاليا) بتركيا، وتطابق وجهات نظر البلدين على ما طرح في القمة من قضايا وما أثير فيها من موضوعات، أكبر دليل على أن ما طرأ على العلاقات بين البلدين من فتور أصبح صفحة من الماضي الذي تم تجاوزه ونسيانه، وأن عهداً جديداً من التنسيق والتعاون والتعاضد والعمل على تحقيق مصالح البلدين والأمة الإسلامية جمعاء

قد بدأ مع تولي خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) مقاليد الحكم.

وقد أثمر التقارب بين البلدين عن تشكيل (مجلس تعاون استراتيجي سعودي ـ تركي متعدد المجالات)، أعلن عنه أثناء زيارة الرئيس التركي (أردوغان) الثالثة ـ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) ـ للمملكة في ١٢/٢٩/ ٢٠١٥م.

ومازالت العلاقات السعودية ـ التركية تشهد المزيد من التطوير والتعزيز لترقى إلى مستوى (الشراكة الاستراتيجية)، وهي إحدى الأهداف التي يسعى البلدان إلى تحقيقها لما سوف يترتب عليها من نتائج مؤثرة على مستقبل الصراع على النفوذ في المنطقة، الذي تتنافس عليه كل من تركيا وإيران، حيث تتطلع إليه تركيا بعد إخفاقها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، معتمدة على التاريخ الطويل من السيادة على كثير من دول المنطقة باسم الدولة العثمانية، وتطمح إليه إيران استناداً إلى ما تشغله حالياً من مساحة لا بأس بها من الفراغ الاستراتيجي، الذي شهدته المنطقة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي أسفر عن تقسيم العراق إلى: دولة كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب، وهو ما أدى إلى «تسليم العراق لإيران على طبق من ذهب» ـ على حد تعبير وزير الخارجية السعودية السابق الأمير (سعود الفيصل) ـ فضلاً عن تواجدها في لبنان عبر (حزب الله)، ووجودها في سورية عبر مليشيات الحرس الإيراني، وتسللها إلى اليمن من خلال الحوثيين، ومحاولاتها المتعددة لاختراق الأمن الوطني في كل من البحرين والكويت عبر بعض المواطنين الشيعة في تلك الدول.

ولاشك أن استمرار حزب العدالة والتنمية في سياسة إعادة تركيا لعمقها التاريخي والثقافي، المتمثل في الانخراط بشكل فاعل في الشرق الأوسط، سوف يسهم في اجتذاب تركيا إلى الصف العربي، وهو ما سيساهم في التخفيف من حدَّة هذا التنافس من جهة، ويحُول دون توافق الطرفين على حساب استقلال واستقرار الدول العربية في المنطقة من جهة أخرى، فضلاً عن أنه سيحول دون التغلغل الفارسي الصفوي في دول المنطقة بما يحيلها على المدى البعيد إلى مصدر تهديد لتركيا نفسها، التي تقف اليوم في وجه

هذا التمدد، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية، التي يلتقي أغلبها مع المصالح العليا للمملكة وغيرها من الدول الخليجية والعربية.

المسار الثالث: تفعيل العلاقات مع الدول الإسلامية:

في ٣ ربيع الأول ١٤٣٧ هـ، الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، أعلنت المملكة ــ عبر ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ــ عن تكوين (تحالف عسكري إسلامي)، بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة التنظيمات الإرهابية التكفيرية التي تشوِّه الإسلام وتسيء إلى المسلمين بعملياتها الإجرامية في الدول الإسلامية.

وأشار البيان إلى أن المملكة قد دعت إلى هذا التحالف، وأن دعوتها لقيت قبولاً من (٣٤) دولة إسلامية، فضلاً عن أن هناك أكثر من عشر دول إسلامية أخرى ــ منها جمهورية إندونيسيا ــ مؤيِّدة له، وتقبع حالياً على دراسته، لتتخذ الإجراءات اللازمة للانضمام للتحالف، إذا رأت ذلك.

وقد أوضح الإعلان أن هذا التحالف يهدف إلى «محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مذهبها وتسميتها»؛ وأن المواجهة لن تقتصر على الجانب العسكري وحده، بل ستمتد إلى الجوانب الفكرية والإعلامية والاستخباراتية والاقتصادية... وغيرها، وأنها ستشمل جميع الدول الإسلامية، حسب بيان إعلان التحالف.

كما أُعلن أيضاً عن أن التحالف يملك غرفة عمليات مشتركة ــ مقرها (الرياض) عاصمة دولة قيادة التحالف ــ لتتولى التنسيق بين دول التحالف وبعضها البعض من جهة، وبينها وبين غيرها من دول العالم والمنظمات الدولية المؤيدة لأهداف التحالف من جهة أخرى.

و قد أشار خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) ــ في خطابه السنوي بمجلس الشورى ــ إلى جهود المملكة في محاربة الإرهاب، وسعيها إلى تكوين التحالف العسكري الإسلامي بقوله: « لقد عانينا في المملكة من آفة الإرهاب، وحرصنا ــ ولا زلنا ــ على محاربته، والتصدِّي بكل صرامة وحزم لمنطلقاته الفكرية، التي تتخذ من تعاليم الإسلام مبرراً لها، والإسلام منها براء. ولا يخفى أن محاربة الإرهاب والتصدِّي له واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، مسؤولية دولية مشتركة، فخطره محدق بالجميع. ومن هذا المنطلق

جاء تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة، وتأسيس مركز عمليات مشتركة بمدينة الرياض، لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب، ولتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم تلك الجهود، ووضع الترتيبات المناسبة للتنسيق مع الدول الصديقة والمحبة للسلام والجهات الدولية، في سبيل خدمة المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب، وحفظ السلم والأمن الدوليين. والمملكة بذلت وسوف تستمر في بذل ما تستطيعه في هذا الشأن».

وفي رأيي أن قيام المملكة بالدعوة إلى هذا التحالف وقيادتها له، يعدُّ ضربة استباقية موجعة للدول التي تدعم الإرهاب وتدجِّنه في الخفاء ، لتتخذ منه مطية لتحقيق أطماعها الإقليمية، وتتظاهر في العلن بأنها تتصدى له وتواجهه في سورية والعراق؛ أعني طبعاً إيران وأذيالها التي تتسمَّى بـ: (أحزاب الله) والله تعالى بريء من أسمائها وأفعالها الإجرامية ضد الشعوب العربية والإسلامية، وغيرها من شعوب العالم.

رابعاً: تنشيط العلاقات مع القوى الدولية:

حرصت المملكة مع تولِّي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) على تنشيط علاقاتها بالقوى الدولية المؤثرة على مجريات الأحداث في المنطقة، حيث قامت بعدة خطوات في هذا الاتجاه، تمثلت فيما يلي:

أولاً: تحسين العلاقات مع روسيا:

على الرغم من الانفراجة التي شدتها العلاقات السعودية ــ الروسية على مدى العقدين الأخيرين، والتي تمثَّلت في تبادل الزيارات، وتوقيع الصفقات والاتفاقات بين البلدين[٤٦]؛ إلا أن العلاقات بينهما قد شابتها حالة من التحفظ والجمود، نظراً لموقف روسيا المؤيِّد والداعم لإيران ــ رغم ما تتبعه من سياسة توسعية وتخريبية في بعض دول المنطقة ــ فضلاً عن التدخل الروسي في الملف السوري لصالح نظام الرئيس بشار الأسد، من خلال دعمه ــ سياسياً وعسكرياً ــ لتمكينه من البقاء في السلطة.

وعلى الرغم من الموقف الروسي المناقض لموقف المملكة في الملفين السوري والإيراني، إلا أن المملكة تفهَّمت جيداً حقيقة الموقف الروسي القائم أساساً على تحقيق المصالح العليا لموسكو، فقررت قلب المعادلة عبر تغيير وسائل ممارسة سياستها الخارجية مع روسيا، باستبدال آلية تجميد العلاقات وتصعيد المواقف، بآلية جديدة تعمل على إفساح المجال لتواجد روسي مؤثر على سير الأحداث في الاتجاه الذي يحقق مصالح المملكة وغيرها من الدول العربية والخليجية، ويحجِّم من التدخل الإيراني في شؤونها، وينهي الصراع القائم في سورية لصالح الشعب السوري، وليس لصالح الرئيس الأسد كما ترغب روسيا. هذا فضلاً عما يمكن أن تحققه المملكة من مكاسب استراتيجية من تنشيط تلك العلاقات وتحسينها، ومنها: تنويع علاقات المملكة بالدول الكبرى، لإحداث توازن في العلاقات الدولية يعوض الخروج الأمريكي من المنطقة، والحدّ من محاولات الصعود الإيراني فيها؛ والاستفادة من القدرات الروسية المتقدمة في مجال الصناعات العسكرية، والمفاعلات النووية، والبحوث الفضائية ... وغيرها من المجالات.

وتحقيقاً لتلك الغايات، أوفدت المملكة ولي ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان إلى روسيا في الثامن عشر من شهر يونيو ٢٠١٥م، «لبحث العلاقات وأوجه التعاون بين البلدين الصديقين»، وفقاً للبيان الصادر حينها عن الديوان الملكي؛ ولیناقش مع الرئيس الروسي «الأوضاع في اليمن وسوريا والعراق، والوسائل الممكنة لمكافحة تنظيم داعش ... وغيرها من المواضيع الشرق أوسطية»، وفقاً لما صرَّح به آنذاك مساعد الرئيس الروسي. وقد حققت الزيارة أهدافها بتحسين العلاقات مع روسيا، وتنشيط العلاقات في جميع المجالات، حيث تم خلال الزيارة عقد العديد من الاتفاقيات والصفقات التي بلغت بلايين الدولارات.

واعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن تلك الزيارة كانت بمثابة توجيه رسائل واضحة المضمون إلى عدة جهات، منها: القيادة والشعب الروسيين، وكان مضمون الرسالة هو أن المملكة تتفهم مصالح روسيا في سورية، وأنها لا تعارض تلك المصالح، ما لم تتعارض أو تصطدم بمصالح الشعب السوري، الذي تدعمه المملكة وغيرها من الدول الخليجية

والعربية، ليتخلص من معاناته ومأساته الإنسانية التي ارتكبها في حقه الرئيس بشار الأسد، ولذلك تصر المملكة على ألا يكون له تواجد في أي حل للأزمة؛ فضلاً عن عدم تعارضها مع مصالح المملكة وغيرها من الدول الخليجية والعربية.

وكانت الرسالة الثانية موجهة إلى الولايات المتحدة، وكان مضمونها أن المملكة قادرة على المناورة وتفعيل تحالفات دولية وإقليمية تستطيع أن تعطّل أية ترتيبات مستقبلية تمنح إيران سيادة إقليمية من نوع ما، كمكافأة لها على تسوية ملفها النووي وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك مع الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية.

وكانت الرسالة الثالثة موجَّهة إلى إيران، وكان مضمونها هو التأكيد على أن المملكة قادرة على اختراق تحالفاتها مع الدول الكبرى الداعمة لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتحويل الموقف الرسمي لتلك الدول إلى وجهة أخرى، لن تكون حتماً في مصلحة إيران.

واستهدفت الرسالة الرابعة النظام السوري، لتؤكِّد على أن النهاية قد اقتربت، وأن الدعم والتأييد السياسي والعسكري الإيراني والروسي لن يفرضا على الشعب السوري نظاماً قمعياً مارس عليه أبشع أنواع التنكيل والتهجير، وهو ما أكَّده وزير الخارجية السعودي الأستاذ (عادل الجبير) عند زيارته لروسيا ـ في شهر أغسطس ٢٠١٥م ـ لبحث سبل التعاون لمواجهة تنظيم داعش في سورية والعراق ـ حيث اقترحت روسيا مشاركة النظام السوري في ذلك، فكان رد الوزير (الجبير) على نظيره الروسي (سيرغي لافروف) ـ في مؤتمر صحفي ـ حاسماً وقاطعاً، أنه: «لن يكون هناك أي تعاون مع النظام السوري»، وشدَّد على أن موقف بلاده من الصراع الدائر في سوريا لم يتغير، وأنه «لا مكان للرئيس الأسد في مستقبل سوريا»(٤٧).

وحفاظاً على أجواء التفاهم والتعاون التي حققتها زيارة ولي ولي العهد لروسيا، تواصلت المفاهمات بين البلدين حول تطور الأحداث في سورية؛ فعندما قامت روسيا بالتدخل العسكري المباشر في سورية في ٢٠١٥/٩/٣٠م، أبدت المملكة قلقها تجاهه، وسعت إلى معرفة أهداف موسكو من هذا التدخل،

ونبهتها إلى ما سوف يترتب عليه من تنامي الجماعات الإرهابية لمواجهة القوات الروسية الداعمة للرئيس السوري، مما يزيد من تعقيدات الأزمة وتفاقمها؛ وذلك خلال المحادثات التي تمت بين ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ـ أثناء لقائهما الثاني ـ على هامش سباق جائزة روسيا الكبرى ضمن بطولة (فورملا ١) بمنتجع (سوشي) في ٢٠١٥/١٠/١١م ـ حيث أكدت المملكة في هذا اللقاء على موقفها الداعم لحل الأزمة السورية على أساس سلمي وفقاً لمقررات مؤتمر (جنيف ١) الموقع في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م. وقد أبدى الرئيس الروسي تفهمه للقلق الذي يساور المملكة جراء الأوضاع الراهنة في سورية، مؤكداً موقف روسيا الرافض لإقامة أي تجمعات إرهابية في سورية.

وفي نهاية هذا اللقاء صرح وزيرا خارجية البلدين: (عادل الجبير وسرجي لافروف) أن قيادتهما متفقتان في الرأي والرؤية تجاه الجوانب الرئيسة للأزمة، وفي مقدمتها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والعمل من أجل تنفيذ بنود مؤتمر (جنيف ١) سبيلاً رئيساً للخروج بالأزمة السورية من المأزق الراهن، مع حرص البلدين على وحدة الدولة السورية؛ وإن كان ثمة خلاف في وجهات النظر، فهو ينحصر في الدور الذي يمكن أن يلعبه الرئيس السوري في أي حل سياسي في المستقبل، حيث ترى المملكة أن الرئيس الذي قتل شعبه، وشرده، وتسبب في أزمته، لا يمكن أن يكون جزءاً من حل هذه الأزمة، بينما ترى روسيا أن يكون الرئيس السوري جزءاً من أي حلٍّ سياسي للأزمة، تحسباً من أن يؤدي خروجه من السلطة إلى شيوع الفوضى في سورية كما حدث في ليبيا من قبل[٤٨].

وما لبثت هذه المباحثات أن تُوِّجت بمكالمة هاتفة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله)، من قبل الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في ٢٠١٥/١٠/٢٦م، بحثا خلالها أوضاع المنطقة وما يتم فيها من تطورات، وأعلن الكرملين ــ عقب المكالمة ــ أن القائدين بحثا القضية السورية هاتفياً، وتبادلا وجهات النظر بشأن حل الأزمة.

وتؤكّد المصادر السياسية والدبلوماسية الروسية على أن القيادة السياسية

الروسية حريصة على مشاركة المملكة العربية السعودية، بوصفها إحدى أهم القوى الإقليمية، الساعية إلى حل الأزمة السورية بالطرق السلمية، وإطلاق آلية للحوار بين فصائل المعارضة والحكومة السورية، بما يتفق وبنود بيان (جنيف ١).

ثانياً: المحافظة على العلاقات مع الولايات المتحدة:

على الرغم من تغيُّر السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، إثر تبنِّي الرئيس (باراك أوباما) لمفهوم (الأمن الأمريكي الجديد)، « القائم على السعي لإيجاد حلول سلمية بأقل كلفة ممكنة للنزاعات في المنطقة»؛ وعلى الرغم من أنه لم يعد خافياً أن التوجُّه الأمريكي الجديد ينطوي على إضرار بدول الخليج العربية لما فيه من ميل إلى « تمكين إيران إقليمياً ، على نحو ما أكَّده الرئيس أوباما بالقول: (نتطلع لإيران كقوة إقليمية فاعلة)»[٤٩]؛ إلا أن المملكة العربية السعودية حرصت على المحافظة على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وذلك تقديراً للرصيد التاريخي الطويل من العلاقات، الذي يمتد إلى عهد الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه)، وتثميناً لعمق هذه العلاقات وشموليتها، وتفهماً من قيادة المملكة لتعقيدات صنع القرار الأمريكي، وتعدُّد الجهات المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، واستفادة من التجارب السابقة في تعرُّض العلاقات بين البلدين لحالات مشابهة من اختلاف وجهات النظر، وتبدُّل المواقف نتيجة تغيُّر السياسات أو تعارض المصالح في مرحلة ما أو ظروف بعينها تجاه قضية أو أزمة محددة.

وقد أشرنا ـ في أكثر من موضع من الباب الأول من هذه الدراسة ـ إلى نماذج لتوتر العلاقات بين البلدين، والتي كادت أن تصل إلى حد الصدام في بعض المواقف، وكيف كانت تُقَابل من قادة المملكة بهدوء وحكمة وروَّية، تعيد العلاقات إلى سابق عهدها من التميُّز والموثوقية.

وعلى النحو نفسه من الكياسة والحكمة والهدوء، تعاملت المملكة في العهد الحالي مع الموقف الأمريكي تجاه المنطقة، حيث بادرت المملكة إلى اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها الوطنية والإقليمية، وقررَّت استخدام قوتها الصلبة في دفع المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها (إطلاق عاصفة الحزم)؛ وآثرت استخدام قوتها الناعمة في تعاملها مع واشنطن، رغم ما

اتسم به موقفها من الأحداث (في العراق، وسورية، واليمن) من خطأ في التقدير، وسوء في التوقيت، وغموض في الأهداف، وتردُّد في اتخاذ القرارات، وتباطؤ في التحركات، وتناقض مع وضع الولايات المتحدة كقوة عالمية عظمى .. مما أضر بمصالح الولايات المتحدة ومصالح شركائها الاستراتيجيين في المنطقة، وفقاً لما صرح به بعض المسؤولين والمحللين الأمريكيين أنفسهم.

وفي هذا الصدد شاركت المملكة في قمة (كامب ديفيد)، التي عقدت في الولايات المتحدة في منتصف شهر مايو ٢٠١٥م، بين الرئيس الأمريكي وقادة دول مجلس التعاون، حيث ترأس وفد المملكة في تلك القمة ـ نيابة عن خادم الحرمين الشريفين ـ صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية(٥٠).

وكان حرص الرئيس الأمريكي على عقد لقاء خاص مع ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، قبل لقائه مع قادة دول مجلس التعاون، بمثابة رسالة موجَّهة من الرئيس الأمريكي إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) بأن للمملكة مكانتها الخاصة ومنزلتها المميزة لدى الإدارة الأمريكية، وأن ما تم من اتفاق مع إيران بشأن ملفها النووي لن يؤثر في العلاقات المميَّزة بين البلدين الصديقين.

وجاء رد الرياض على هذه الرسالة التكريمية متمثلاً في قبول خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) دعوة الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، لتعود (دبلوماسية القمة) إلى مقدمة الوسائل التي استخدمتها الدولتان في علاقتهما السياسية، حيث تمت الزيارة في الفترة من ٣ ـ ٤/ ٩/ ٢٠١٥م، وتباحث القائدان خلال لقائهما في الأمور التي تهم البلدين.

وقد حرص خادم الحرمين الشريفين على أن يؤكِّد للرئيس الأمريكي أن المملكة تستطيع أن تسيِّر أمورها وتواجه المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها، معتمدة في ذلك ـ بعد الله تعالى ـ على إمكاناتها الذاتية، وعلى علاقاتها القوية بالدول العربية والإسلامية، وذلك عبر قوله (يحفظه الله) للرئيس الأمريكي عند التقائه: « إن المملكة لا تحتاج إلى شيء »، وإن

تغيير الولايات المتحدة لسياستها في المنطقة، لن يضرَّ بالعلاقات التاريخية العميقة والمتشعبة والوطيدة بين البلدين والشعبين الصديقين. وتأكيداً على ذلك دعا (يحفظه الله) الشركات الأمريكية إلى الاستثمار في المملكة في مجالي الجملة والتجزئة بملكية نسبتها مئة بالمئة، وهو ما لم يكن معمولاً به من قبل، واعداً إياهم بتوجيه الجهات المعنية بسرعة اتخاذ الإجراءات التنفيذية لذلك.

وتفهم الرئيس الأمريكي موقف المملكة من الأحداث، وأوضح أنه يشارك المملكة في قلقها من استمرار الأوضاع على ما هي عليه في سورية والعراق واليمن؛ وأكَّد على أن بلاده ستواصل تعاونها مع المملكة لمواجهة الإرهاب، وأنها سوف تتصدى لمحاولات إيران الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة، وأنها ستمنعها من امتلاك القدرة النووية؛ فضلاً عن أنها سوف تسعى إلى تطوير الشراكة الاستراتيجية بين البلدين لتساير القرن الحادي والعشرين، وتدعم الأمن والاستقرار في المنطقة بعامة، وفي المملكة وغيرها من دول الخليج العربية بخاصة.

ثالثاً: تنمية العلاقات مع فرنسا:

كانت فرنسا إحدى القوى العالمية التي سعت المملكة إلى تنمية العلاقات معها عقب تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) مقاليد الحكم، وكان الهدف الرئيس من ذلك هو تحقيق التوازن المطلوب في علاقات المملكة بالقوى الكبرى في العالم من جهة، وكسب فرنسا إلى الصف الخليجي العربي الرافض للتمدد الإيراني في دول المنطقة من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك، أوضحت المملكة لفرنسا أهداف إيران التوسعية، وأساليبها التخريبية لتحقيق مطامعها، وما يترتب على ما تشعله من فتن بين أبناء الوطن الواحد من اضطرابات وحروب أهلية تدفع تكاليفها الشعوب قتلاً وتهجيراً وتشريداً، كما هو واضح للعيان في الدول التي تتدخل فيها؛ وذلك من أجل أن تتخذ فرنسا مواقف أكثر تشدداً تجاه إيران وسياستها التوسعية، وهذا ما بدا واضحاً في الموقف الفرنسي المؤيِّد والداعم لموقف المملكة وغيرها من الدول الخليجية في العديد من الملفات الساخنة الخاصة بالمنطقة(٥١).

وقد بدت بوادر هذا الاهتمام السعودي ـ الخليجي بتنمية العلاقات مع الجمهورية الفرنسية في دعوة قادة مجلس التعاون الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) لحضور القمة الخليجية التي عقدت في الرياض في ٥/٥/ ٢٠١٥م، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ مجلس التعاون ـ منذ تأسيسه عام ١٩٨١م ـ وكانت تلك الخطوة ـ وفق تفسير الكثير من المحللين ـ بمثابة إعلان من الرياض أن المملكة وغيرها من الدول الخليجية تسعى إلى بناء تحالفات دولية جديدة لتحقيق التوازن في علاقاتها الدولية التي كانت كفتها تميل فيما قبل نحو واشنطن.

وواصلت المملكة نهجها في تنمية وتوثيق علاقاتها بالجمهورية الفرنسية عبر اللقاءات والزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين، والتي كان من أبرزها زيارة ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لفرنسا في ٢٥/٦/٢٠١٥م، والتقائه الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند)، وإبرام البلدين ـ بحضورهما ـ لعشر اتفاقيات عكست العلاقات المتميزة بينهما، وشملت مختلف المجالات: الصحية، والعلمية، والأمنية، والصناعية، والطاقة النووية، وإدارة النفايات المشعة ... وغيرها من المجالات[٥٢] التي ستحوِّل علاقة المملكة مع فرنسا، من حليف قوي إلى شريك استراتيجي متضامن في مختلف الملفات الإقليمية والاقتصادية الاستثمارية.

وهكذا كانت الزيارة، بما تم فيها من اتفاقيات، نقلة نوعية في مجال استخدم المملكة لوسائلها الناعمة في علاقاتها الخارجية، حيث مزجت بين الأدوات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية في حرفية عالية وتخطيط محكم يعكس المجهود الكبير من التفكير والدراسة، كما يعكس في الوقت نفسه الآثار الإيجابية الواضحة للمجلسين الأمني والاقتصادي اللذين يتوليان إعداد وتخطيط وتنفيذ سياسة المملكة الداخلية والخارجية منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) مقاليد الحكم.

وتجسِّد الاتصالات المتبادلة بين قيادتي البلدين في الظروف والمناسبات المختلفة، الصورة الإيجابية المثلى التي وسمت العلاقات بين البلدين خلال العهد الحالي، فعندما تعرَّضت فرنسا للعمليات الإرهابية الإجرامية في شهر نوفمبر ٢٠١٥م، وحالت دون مشاركة الرئيس الفرنسي في قمة العشرين

الاقتصادية ـ التي عقدت في أنطاليا بتركيا (في الفترة من ١٥ ـ ١٦ نوفمبر ٢٠١٥م) ـ توجَّه خادم الحرمين الشريفين ـ في كلمته للقمة ـ برسالة عزاء للرئيس والشعب الفرنسي، مؤكِّداً على مؤازرة المملكة لفرنسا في محنتها، بقوله: «إنهُ لمِنَ المؤسف أن لا يُشاركنا اليوم فخامةَ الرئيس الصديق (فرانسوا هولاند) بسبَب الأحداث والتفجيرات الإرهابية المؤلمة التي وقعت في باريس. وإنّنا إذْ نُقدِّمُ تعازينا لأُسَر الضحايا وللشعب الفرنسي لنَشْجُب ونُدينُ بقوة هذه الأعمال الإجراميةَ البَشعةَ التي لا يُقرُّهَا دينٌ، والإسلامُ منها براء».

وعندما تعرَّضت سفارة المملكة في طهران وقنصليتها في مشهد بإيران للاعتداء، وإشعال الحرائق، وانتهاب ما في مبانيهما من أجهزة ووثائق، بادرت فرنسا إلى استنكار العدوان الإيراني على البعثة الدبلوماسية السعودية وعلى مقري السفارة والقنصلية بإيران.

خامساً: تنويع الوسائل المستخدمة وفقاً للمواقف:

أشرنا في موضع سابق إلى أن أبرز ما يميِّز السياسة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، هو تطويرها للوسائل والآليات التي تُمَارَس من خلالها، حيث يلحظ المتابع أن المملكة قد استخدمت جميع الوسائل المعروفة في تعاملها مع الأزمات الإقليمية والدولية التي واجهتها على مدى العام الماضي. كما يلاحظ أن المملكة لم تقتصر على وسيلة واحدة لمواجهة تلك الأزمات، بل جمعت بين أكثر من وسيلة، وفقاً لما يتطلبه الموقف السياسي القائم. وفيما يلي توضيح لهذا الإجمال مما تم استخدامه في كل أزمة من الأزمات التي تعاملت معها المملكة:

الوسائل المستخدمة في الأزمة اليمنية:

استخدمت المملكة في اليمن وسائلها الصلبة ممثلة في (عاصفة الحزم)، عندما لم يعد استخدام الوسائل الناعمة مُجدياً ـ كما أوضحنا في كثير من المواضع من هذه الدراسة ـ كما أنها استخدمت وسائلها الناعمة، التي اتخذت أكثر من صورة، نذكر منها:

أولاً: تقديم الدعم السياسي للأحزاب والتيارات السياسية اليمنية للتوصل إلى حل سلمي، يعيد الاستقرار إلى اليمن، وينطلق من المبادرة الخليجية

وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني التي اتفقت عليها جميع الأطراف ـ بمن فيهم الحوثيون ـ وقرار مجلس الأمن الدولي (٢٢١٦)، الذي أكَّد على عودة الأوضاع في اليمن إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الحوثي على الشرعية. وتمثل دعم المملكة في هذا الجانب في استضافتها لمؤتمر: (من أجل إنقاذ اليمن وبناء دولته الاتحادية)، الذي عقد بقصر المؤتمرات بالرياض في الفترة من ١٧ ـ ٢٠ مايو ٢٠١٥م [٥٣].

ثانياً: تقديم الدعم المادي إلى الشعب اليمني لمواجهة أزمته الداخلية، حيث أمر خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) ـ في ٢٠١٥/٤/١٨م ـ بتقديم منحة مالية قدرها (٣٧٤) مليون دولار، لتوفير الاحتياجات العاجلة للأشقاء في اليمن، تخفيفاً من معاناتهم وتأثُّرهم بالأحداث الجارية، وهو المبلغ الذي قرَّرته الأمم المتحدة كحاجة ملحة لتلبية احتياجات الشعب اليمني حينها.

ثالثاً: إسهام المملكة في استمرار وصول الدعم والإغاثة لليمنيين عبر عملية (إعادة الأمل) و (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية)؛ وهو ما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) ـ في خطابه السنوي أمام مجلس الشورى ـ بقوله: «... وأعقب ذلك عملية إعادة الأمل، وبرامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية للشعب اليمني الشقيق عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وذلك ليتجاوز ظروفه وأوضاعه وليستعيد دوره الطبيعي إقليمياً ودولياً، وينهض بوطنه في أجواء من الأمن والاستقرار».

رابعاً: تقديم الدعم الاجتماعي لليمنيين الموجودين على أراضي المملكة، والمقيمين بطريقة غير نظامية، عبر تصحيح أوضاعهم بمنحهم التأشيرات اللازمة للبقاء في البلاد؛ فبموجب أمر ملكي، صدر في ٢ مايو ٢٠١٥م، تقرر منح اليمنيين تأشيرة لمدة ستة أشهر، وسُمح لهم بالعمل في الأراضي السعودية، بعد حصولهم على وثائق رسمية من الحكومة اليمنية الشرعية. وقد تم هذا الإجراء استجابة لطلب الرئيس اليمني (عبد ربه منصور هادي) من المملكة العربية السعودية الوقوف إلى جانب مواطنيه في هذه المرحلة الصعبة.

خامساً: تقديم الدعم الصحي للعديد من الجرحى والمصابين اليمنيين، من ذوي الإصابات الخطيرة من القوات اليمنية ورجال المقاومة المؤيدين للشرعية، وذلك من خلال استضافتهم وعلاجهم في مستشفيات المملكة.

الوسائل المستخدمة في الأزمة السورية:

تنوَّعت الوسائل التي استخدمتها المملكة في تعاملها مع الأزمة السورية، على النحو التالي:

أولا: تكثيف الجهود الدبلوماسية المبذولة لحلّ الأزمة: وقد تجسَّد ذلك في العديد من المواقف، التي كان من أبرزها:

■ كشف جرائم النظام الحاكم وأساليبه الوحشية في إبادة شعبه.

■ فضح الممارسات الإجرامية التي ترتكبها إيران وتوابعها من أنصار حزب الله اللبناني، ونظيره العراقي، ومشاركتهم للنظام في العمليات اللاإنسانية ضد الشعب السوري والمعارضة الوطنية، ودعمهم للجماعات الإرهابية ليظل فتيل الصراع مشتعلاً ، ليسهل على إيران بسط نفوذها وترسيخ وجودها في سورية عبر دعمها للنظام السوري القائم.

■ حث المجتمع الدولي على حل الأزمة السورية، وفقاً لمقررات (جنيف ١)، والتي تستبعد وجود الرئيس السوري من المشهد السياسي في المستقبل، باعتباره السبب الرئيس للأزمة .

■ الإعراب عن القلق من التدخل العسكري الروسي في سورية، كونه يزيد من تعقيد الأزمة، لا حلها، فضلاً عمَّا قد ينتج عنه من تحويل المنطقة إلى ساحة لحرب عالمية ثالثة تضرُّ بكل دول المنطقة.

■ التنسيق مع القوى الإقليمية (دول مجلس التعاون، وبعض الدول العربية، وتركيا) لتبني موقف سياسي موحَّد لحل الأزمة عبر المنظمات الدولية.

■ تقديم الدعم السياسي للمعارضة السورية، وتهيئة الفرص والأجواء التي تقرب وجهات النظر وتقضي على الخلافات والاختلافات، وتعمل على اصطفاف الجميع تحت مظلة واحدة من الحب والوفاء والإخلاص لوطنها، لتتمكن المعارضة من التصدِّي لهذا النظام الإجرامي، الذي يبطش بشعبة ويدمر مقدراته وممتلكاته، ليبقى على سدة الحكم رغم أنف ورغبة شعبه؛ والتمكن من عزله، تمهيداً لمحاسبته على جرائمه، وإعادة الأمن والاستقرار إلى الشعب السوري.

ومما يذكر في هذا الصدد أن المملكة استضافت (في الفترة من ٢٧ـ ٢٨ صفر ١٤٣٧هـ، الموافق ٩ـ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م) مؤتمراً للمعارضة حضرته ـ للمرة الأولى ـ مئة شخصية، تمثل كافة القوى السياسية والعسكرية للمعارضة السورية

المعتدلة، وقد افتتح وزير الخارجية السعودية معالي الأستاذ عادل الجبير الجلسة الأولى للمؤتمر، متمنياً للمؤتمرين أن يتوصلوا إلى اتفاق ينهي الأزمة السورية، ويحقن الدماء، وفق ما تتطلبه مصلحة الشعب السوري.

ثانياً: تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للشعب السوري: وقد تجسد ذلك في سعي المملكة الدؤوب لحل مشكلة المهجَّرين السوريين، إسهاماً في رفع معاناتهم الإنسانية. وكانت جهود المملكة في هذا الملف تتم عبر مسارين:

الأول: حثُّ المجتمع الدولي على حل الأزمة السورية، باعتبارها المدخل لحلِّ أزمة اللاجئين السوريين. ونجد هذه المطالبة في كلمة خادم الحرمين الشريفين لقمة العشرين الاقتصادية ـ انطاليا ٢٠١٥م ـ بقوله: « وفي ما يتعلق بمشكلة اللاجئين السوريين، فلا يخفى على الجميع أنها نتاج لمشكلة إقليمية ودولية هي الأزمة السورية. ونثمن الجهود الدولية ـ وخاصة جهود دول الجوار والدول الأخرى ـ في تخفيف آلام المهاجرين السوريين ومعاناتهم. ومن المؤكَّد أن معالجة المشكلة جذريا تتطلب إيجاد حل سلمي للأزمة السورية، والوقوف مع حق الشعب السوري في العيش الكريم في وطنه، فمعاناة هذا الشعب تتفاقم بتراخي المجتمع الدولي لإيجاد هذا الحل».

الثاني: استقبال ما يزيد على مليونين ونصف من المهجَّرين السوريين، وتقديم كل مقومات الحياة الكريمة لهم، تخفيفاً لمعاناتهم. وقد أشار خادم الحرمين الشريفين إلى هذا المسار في كلمته لقمة العشرين بقوله: «وقد أسهمنا في دعم الجهود الدولية لتخفيف معاناة الأشقاء السوريين، كما عاملنا الإخوة السوريين في المملكة بما يفوق ما نصت عليه الأنظمة الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين والمهاجرين والمغتربين».

الوسائل المستخدمة ضد الدول المتجاوزة:

على الرغم من حرص المملكة على إقامة علاقات وديَّة مع جميع دول العالم، إلا أنها ـ كغيرها من دول العالم ـ قد تضطر أحياناً إلى استخدام وسائلها الخشنة أو الصلبة، كسحب السفراء وقطع العلاقات وصولاً إلى خوض الحرب. وقد أشرنا في أكثر من موضع في الدراسة إلى أن المملكة ـ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ قد اضطرت

إلى استخدام أصلب الوسائل لممارسة السياسية الخارجية، وهي الحرب، حيث قادت التحالف العربي في عمليتي: عاصفة الحزم وإعادة الأمل.

ونشير هنا إلى أن المملكة قد استخدمت وسيلة أخرى من وسائلها الخشنة عندما تعرَّضت للإساءة من قبل بعض الدول أو الأفراد ذي المناصب الرسمية، الذين تجاوزوا على الأنظمة السياسية أو القضائية أو الاجتماعية أو الثقافية للمملكة، الأمر الذي اعتبر تدخُّلاً في شؤون المملكة الداخلية، وهو من الأمور المرفوضة رفضاً باتاً من قبل المملكة؛ وهذا ما صرح به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (يحفظه الله) في الخطاب التاريخي (التأسيسي)، الذي ألقاه على الشعب من قصر الحكم في اليمامة في ١٠ مارس ٢٠١٥م، حيث أشار إلى أن «... رفض أي محاولة للتدخل في شؤوننا الداخلية» هو أحد المبادئ الأساسية في العلاقات الخارجية التي ستسير عليها المملكة في عهده الزاهر .

وهي عبارة ذات مغزى عميق ومضمون دقيق، رغم إيجازها وقلَّة كلماتها، لما تجسِّده من مفهوم السيادة بمعناه الشامل، وهو الأمر الذي حرص عليه قادة المملكة منذ عهد المؤسس (طيَّب الله ثراه)، فلم يقبلوا له مساساً، همزاً أو لمزاً، قولاً أو فعلاً، أياً كان مصدره، وكيفما كانت شاكلته، لتعلُّقه بهيبة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية. وتأسيساً على هذا المبدأ الراسخ، لم تتوانَ المملكة في تجسيد هذه الكلمات على أرض الواقع كلَّما تطلَّب الأمر ذلك.

وقد اضطرت المملكة إلى استخدام وسيلة قطع العلاقات ـ خلال العهد الحالي ـ رداً على التجاوزات التي قامت بها بعض الدول، في الموقفين التاليين:

أولاً: قطع العلاقات مع السويد:

في شهر فبراير٢٠١٥م، وفي خطاب أمام البرلمان السويدي، انتقدت وزيرة الخارجية السويدية (مارجوت فالستروم) المملكة العربية السعودية، واتهمتها بأنها تنتهك حقوق المرأة، ووصفتها بـ: «الديكتاتورية». كما انتقدت النظام القضائي في المملكة، واعترضت على ما أصدره من أحكام ضد أحد الناشطين السعوديين، يدعى: (رائف بدوي).

وسرعان ما ردَّت المملكة على تجاوزات وزيرة الخارجية السويدية، واعتبرتها

تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية (السعودية)، لا تجيزه الأعراف الدبلوماسية ولا المواثيق الدولية؛ خصوصاً وأن النقد كان محمّلاً بنظرة استشراقية نمطية تجاه السعودية، تفتقر إلى الدقة والموضوعية، وتجنح إلى القولبة واللهجة الاستعلائية. فضلاً عن أن هذا النقد لم يراع أن بعض القضايا التي شملها، تستند إلى مبادئ دينية، وقيم ثقافية ومجتَمعيّة، تمثل الهوية الوطنية للشعب السعودي؛ ناهيك عن أنه تعرَّض لنظام قضائي في دولة ذات سيادة، وأن هدفه هو عكس صورة غير دقيقة في تفاصيلها، وغير صحيحة في مجملها عن المملكة العربية السعودية.

وكان ردُّ المملكة الرسمي على تجاوزات وزيرة الخارجية السويدية واضحاً وصريحاً وحازماً، حيث تم استدعاء السفير السعودي من استوكهولم؛ فضلاً عن قيام مجلس الوزراء السعودي بإصدار بيان، أوضح فيه أن «الإساءة إلى النظم القضائية والأنماط الثقافية والاجتماعية لمجرد اختلافها مع النمط السائد في دول أخرى، أمر يتعارض مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الدولي، وتنادي بضرورة احترام الأديان والتنوُّع الثقافي والاجتماعي للشعوب». ونوَّه البيان إلى: «مراجعة جدوى الاستمرار في الكثير من أوجه العلاقات مع السويد». وفي السياق نفسه من ردة الفعل على تجاوزات وزيرة الخارجية السويدية، عرقلت المملكة خطاباً، كان من المقرَّر أن تلقيه وزيرة الخارجية السويدية (مارجوت فالستروم) في جامعة الدول العربية في أوائل شهر مارس ٢٠١٥م.

ثانياً: قطع العلاقات مع إيران:

عندما قامت المملكة ـ في ٢/١/٢٠١٦م ـ بتنفيذ حكم الإعدام على سبعة وأربعين متهماً ممن ثبتت إدانتهم قضائياً في ارتكاب العديد من الجرائم الإرهابية المثبتة بالصوت والصورة. وكان من بين المحكومين أربعة مواطنين سعوديين من أتباع المذهب الشيعي، أبرزهم الإرهابي (نمر باقر النمر)، ولذلك حاولت إيران استغلال هذا الحدث للإثارة ضد المملكة، من خلال إظهاره بصورة طائفية توحي للعالم بأن المملكة تقتل مواطنيها من الشيعة بسبب مذهبهم، وليس بسبب ما روَّجوه من أفكار تكفيرية، وما أعلنوه

من أقوال تحريضية ضد السلطات الشرعية، وما ارتكبوه من أعمال إرهابية، حصدت أرواح العشرات من الأبرياء من المواطنين والمقيمين، ودمرت المباني والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة، واستهدفت أمن الوطن واستقراره ووحدته؛ حيث صرح العديد من القادة الإيرانيين ـ منهم رئيس الدولة ـ بتصريحات عدائية وتحريضية ضد المملكة وقيادتها وقضائها، وذلك لتأجيج الصراع المذهبي بين أبناء الشعوب العربية من جهة، وتجنيد عناصر إرهابية جديدة من الشيعة العرب ـ عبر إيهام المواطنين الشيعية في تلك الدول، ومنها المملكة بأن إيران هي من تدافع عنهم، وتحرص على مصالحهم ـ وتسخيرهم لتحقيق مطامعها من جهة أخرى.

وكانت هذه التصريحات التحريضية المضلِّلة بمثابة إيعاز لجموع من الإيرانيين وعناصر من ميليشيات (الباسيج) التابعة للحرس الثوري الإيراني، للمبادرة إلى العدوان على سفارة خادم الحرمين الشريفين والبعثة الدبلوماسية السعودية بإيران؛ حيث تواردت التهديدات الهاتفية لأعضاء البعثة بالقتل، وأعقبها الاعتداء على مبنى السفارة السعودية في طهران، ومبنى القنصلية السعودية في مدينة مشهد ـ بمحافظة خراسان شمال شرق إيران ـ إذ قامت تلك العناصر الإيرانية الإجرامية بمحاصرة المبنيين، وإلقاء القنابل الحارقة عليهما، ما أدى إلى إشعال النيران بأجزاء منهما، فضلاً عن اقتحامهم للمبنيين، ونهب ما فيهما من مقتنيات وأثاث وأجهزة وحاسبات آلية ووثائق وملفات خاصة بالبعثة الدبلوماسية.

وعلى الرغم من مخالفة هذا العدوان للأعراف والقوانين الدولية، التي تلزم الدولة المضيفة للبعثات الدبلوماسية بحمايتها ضد أي عدوان عليها من مواطنيها أو من غيرهم، فإن الحكومة الإيرانية لم تتخذ أية إجراءات لحماية السفارة والقنصلية السعوديتين، رغم اتصال السفير السعودي بالخارجية الإيرانية عدة مرات، ومطالبتها بالتدخُّل لوقف العدوان الواقع على السفارة والقنصلية؛ ما جعل المشهد في عمومه يبدو موافقاً لرغبة الدولة ورضاها، وربما لتخطيطها وتوجيهها، بما يمثِّله من انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية.

وكان ردُّ المملكة على العدوان على مبنى السفارة بطهران والقنصلية بمشهد، سريعاً وحازماً، حيث أعلنت المملكة ـ على لسان وزير خارجيتها،

عبر مؤتمر صحفي عُقد في اليوم التالي للعدوان(٢٠١٦/١/٣م)، أذاعته وسائل الإعلام ووكالة الأنباء السعودية ــ عن قطع كافة علاقاتها مع إيران، وسحبت كافة أعضاء بعثتها الدبلوماسية من إيران، وطالبت جميع أفراد البعثة الدبلوماسية الإيرانية (السفارة والقنصلية وجميع المكاتب التابعة لها) بمغادرة المملكة خلال (٤٨) ساعة، عبر خطاب ــ تم تسليمه للسفير الإيراني ــ يتضمن قرار طرده ــ مع بقية الدبلوماسيين الإيرانيين ــ من المملكة. كما قامت المملكة بإبلاغ مجلس الأمن الدولي بتلك الاعتداءات التي لم تقم السلطات الإيرانية بأي جهد لمنعها.

وقد لقي هذا الإجراء الحازم على التجاوزات الإيرانية ــ التي تعددت وتكررت ــ تأييداً شعبياً كبيراً، فضلاً عمَّا لقيه من تأييد عربي ودولي ضد العربدة الإيرانية وتجاوزاتها لكافة الأعراف والقوانين الدولية، وخصوصاً ما يتعلق منها بدعم الإرهاب وإيواء مجموعاته وعناصره، والدفاع عن قادته والمحرضين عليه من ذيولهم وأتباعهم في الدول العربية، الذين باعوا دينهم بدنياهم، وخانوا أوطانهم ومواطنيهم لحساب مشروع فارسي صفوي شعوبي بغيض. بل إن بعض الدول العربية (البحرين والسودان) اقتفت أثر المملكة، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، فيما قامت دول أخرى (دولة الإمارات العربية المتحدة) بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي معها الى مستوى قائم بالأعمال وتخفيض عدد الدبلوماسيين الإيرانيين في الإمارات.

ونختتم هذا الباب من الدراسة، بالتأكيد على أن المملكة قد استطاعت ــ وفي غضون شهور معدودة، بدأت مع تولِّي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) ــ أن تحدث نقلة نوعية في سياستها الخارجية، عبر تطويرها لأساليب استخدام وسائل وآليات ممارسة تلك السياسة، مع الثبات على مبادئها التي أقيمت عليها، والمحافظة على السمات المميِّزة لها، فضلاً عن انطلاقها من الثوابت والمرتكزات التي تستند إليها منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز (طيب الله ثراه).

الخاتمة

درج الباحثون على أن يجعلوا لدراساتهم خاتمة، يلخصون فيها ما تناولوه من آراء وأفكار، مبدين من خلالها نتائج ما توصّلوا إليه مما بحثوه ودرسوه؛ ويمكنني أن ألخص ما استخلصته من هذه الدراسة بجزئيها في أمرين:

الأول: التأكيد على أن موضوع (السياسة الخارجية السعودية) من الموضوعات المغرية لأي باحث ودارس، فضلاً عن القراء المهتمين بالشأن السياسي، وذلك لأنه يستعرض سياسة مُميَّزة في مجالها، فريدة في عصرها، من حيث انطلاقها من الإسلام رؤية وسلوكاً وهدفا؛ لدولة لها منزلتها ومكانتها المستمدة من كونها محضناً لقبلة المسلمين ومسجد نبيهم الأمين ﷺ؛ لقادة أفذاذ متميَّزين: فكراً وحكمةً، وفهماً ورؤية، ودهاءً وفطنة، وهدوءاً وتؤدة، وإرادة وعزماً، وشجاعة وحزماً.. استطاعوا أن يجعلوا من علاقات دولتهم بدول العالم، ومن ممارساتهم السياسية مع غيرهم من القادة، دربا من المثالية الواقعية، بصدقهم ووضوحهم وإخلاصهم وإرادتهم الخير لكل دول وشعوب العالم، وبجعل أهداف سياستهم الخارجية وغاياتها أهدافاً نبيلة وغايات سامية، في الوقت الذي لم يغفلوا أو يهملوا المصالح والمكاسب المادية التي لا تستغني عنها دولة في محيطيها الإقليمي والدولي.

الثاني: أن الملك عبد العزيز وأبناءه البررة، الملوك: سعوداً، وفيصلاً، وخالداً، وفهداً، وعبد الله (يرحمهم الله)، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (يحفظه الله)، استطاعوا أن يجعلوا من المملكة ـ كلٌ في عهده ـ رمانة التوازن في المنطقة، وملجأ قادتها بحثاً عن الرأي الصائب والتوجُّه الصحيح في الأزمات والنكبات، والأوقات التي يحدق فيها الخطر ويصاب الكثيرون بغَبَش في الرؤية وتنكُّب للطريق؛ وحسبنا أن نشير في هذا الصدد إلى شهادة محايدة، صدرت عن سياسي مخضرم، عايش العديد من أزمات المنطقة ونكباتها، وهو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر)، وذلك في تصريح أدلى به إلى الوفد الإعلامي الأمريكي الذي رافق الرئيس (أوباما) عندما قَدُم إلى المملكة لتقديم واجب العزاء في فقيد الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله)، حيث قال:

« هذا وقت حرجٌ وحساس للغاية في الشرق الأوسط، وفي الوقت الذي يبدو كل شيء فيه سينهار، فإن المملكة تبدو واحة الاستقرار»؛ وهي حقيقة تأكّدت فيما مضى من عهود، وما زالت تتأكد في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (أيَّده الله)، الذي تفاقمت فيه صراعات المنطقة، واشتعلت لها بؤر جديدة لم تكن موجودة من قبل، وازدادت شهية الطامعين ونهم المتربصين بالمنطقة ـ قادة وشعوباً ـ شراً وحقداً وحسداً، وغدوا يهددون أمن واستقرار المملكة، فضلاً عن غيرها من دول الخليج والدول العربية؛ فاستطاع (يحفظه الله) ـ برؤية واعية، وبصيرة ثاقبة، وذكاء سياسي لا تعوزه الخبرة الطويلة والمعرفة العميقة ببواطن الأمور ودهاليز السياسة الدولية ومنعرجاتها ـ أن يدير دفة سياسة بلاده الخارجية نحو المسار الذي يجنّبها الإخفاق، ويجعلها رهينة للأحقاد الفارسية على الأمتين العربية والإسلامية، وذبيحة للنزاعات العرقية والمذهبية والمناطقية، التي تقطّع أوصال الشعوب وتفتُّ في نسيج وحدتهم الوطنية ولحمتهم الاجتماعية.

وباختصار، فإن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله) يسير على نهج المؤسس الملك عبدالعزيز وأبنائه من ملوك المملكة، الذين استطاعوا، وما زالوا ـ بحكمتهم وحنكتهم واعتدالهم وحزمهم ـ أن يقودوا سفينة المملكة ـ باحترافية عالية ومهارة نادرة ـ ليصلوا بها إلى مرفأ الأمن والاستقرار، رغم ما واجههم ـ ويواجههم ـ من رياح هُوج وأمواج عاتية، فجزاهم الله عن شعبهم وأمتهم خير الجزاء، ووفق قائدهم المُسدَّد، سلمان العزم والحزم والأمل (أيده الله)، في مواصلة المسيرة نحو مزيد من الاستقرار والازدهار.

هوامش الباب الثاني

الهوامش:

(١) انظر ــ على سبيل المثال ــ مقالة بعنوان: (لكل زمان دولة ورجال ... وسياسة خارجية)، للكاتب السعودي الأستاذ: جمال خاشقجي، منشورة في صحيفة : (الحياة)، العدد: (٧٠٩٩٢٦)، بتاريخ ٢٠١٥/١/٣١م؛ وانظر أيضاً للأستاذ: عبد الله المفلح: مقالة بعنوان: (السعودية العظيمة)، منشورة على العديد من المواقع الإلكترونية، ومنها موقع جريدة: (كل الوطن) الإلكترونية، الرابط: http://www.kolalwatn.net/news.

(٢) انظر ــ على سبيل المثال ــ مقالة بعنوان: (السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بين الانقلاب والتغيير وسر غضب الإمارات)، منشورة على موقع: (الوطن) على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: https://www.watan.com/reports/، ومقالة بعنوان: (رياح التغيير في السياسة السعودية) للكاتب المصري الأستاذ: فهمي هويدي، منشورة في صحيفة: (السفير)، العدد: (٤٠٥٢٦٠)، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣م. وانظر تصريحات أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتور: حسن نافعة لصحيفة: (السفير) بمناسبة زيارة ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز لمصر، في عددها الصادر في ٢٠١٥/٧/٣١م، حيث يشير إلى تغيُّر السياسة السعودية تجاه مصر بقوله: «... هناك أزمة مكتومة وخلافات حقيقية. الملفان السوري واليمني يشهدان خلافاً واضحاً بين البلدين. السعودية لعبت دوراً مهماً في دعم النظام المصري قبل عامين، وكان هناك اعتقاد أن النظام الإقليمي الجديد في المنطقة سيكون بقيادة البلدين. الأمر اختلف مع رحيل الملك عبد الله وتولّي الملك سلمان، والذي له رؤية مختلفة». وانظر أيضاً مقالة بعنوان: (عدم الثبات: ملامح وتحديات الحقبة السياسية الجديدة في السعودية)، للكاتب: إبراهيم نوّار، منشورة على موقع: (المركز العربي للبحوث والدراسات) بالإنترنت، بتاريخ ٠٢/مارس/٢٠١٥م، الرابط: http:// www.acrseg.org .

ويلحظ المتمعن في هذه المقالات أنها كتبت لأهداف مختلفة، فبعضها هدف إلى الفخر والاعتزاز بالقيادة السعودية الجديدة، وبيان مميزاتها وقدراتها القيادية، وسرعة استجابتها للأحداث، وهو فخر مستحق لتوافر دواعيه ومقوماته. وبعضها هدف إلى انتقاد السياسة الخارجية في العهد السابق، وهو أمر لا دليل عليه، حيث إن الثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية في العهدين لم تتغير، وما تغيَّر هو الوسائل وكيفية استخدامها، وذلك أمر يتعلق بسيرورة وصيرورة الأحداث الإقليمية والدولية، كما أوضحنا في المتن. وبعضها ـ وأغلبها مقالات لكتاب غير سعوديين ـ هدف إلى تشويه صورة المملكة وقائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز (يحفظه الله)، وإظهار المملكة في عهده بمظهر الدولة المعتدية الراغبة في استخدام القوة لتحقيق نفوذ إقليمي بدوافع أيديولوجية أو دينية، ومن نماذج ذلك ما كتبه الصحفي (ديفيد أندروا واينبغ) ونشرته مجلة: (فورين بولسي الأمريكية)، وهي ادعاءات تفتقر إلى الأدلة على صوابها.

(٣) انظر موقع: (ليبيا المستقبل) على شبكة المعلومات (الانترنت)، الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked.

(٤) نقلاً عن: محمد جلال كشك: (السعوديون والحل الإسلامي)، الناشر: المؤلف نفسه، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٥٤١.

(٥) انظر يوسف كامل خطاب: (القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين في إطار العلاقات السعودية ـ المصرية)، دراسة منشورة في: مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (١١٤)، ذو القعدة ١٤٣٤هـ/سبتمبر ٢٠١٣م، ص ص ٧٥ ـ ١٠٤.

(٦) مما يذكر في هذا الصدد أن الملك عبد العزيز كلَّف نجله الأمير (الملك) فيصل ـ وهو في الثانية عشرة من عمره تقريباً ـ بأول مهمة سياسية خارجية، حيث أرسله على رأس وفد إلى بريطانيا لتوضيح حقيقة الخلاف مع الأشراف على منطقتي الخرمة وتربة، وأنهما تابعتان لوالده، وأن الشريف حسين قد اعتدى عليهما. وقد التقى الأمير (الملك) خلال هذه الزيارة ملك بريطانيا وزوجته وكريمته، وأبلغهم رسالة والده، وقدَّم لهم هدية والده (سيفين مذهبين)، وتسلَّم من ملك بريطانيا رسالة لوالده الملك عبدالعزيز. وقد التقى خلال الرحلة وزير خارجية بريطانيا الشهير ـ آنذاك ـ (اللورد كيرزون). كما زار فرنسا قبل عودته من تلك المهمة، ليسلِّم والده رسالة ملك بريطانيا، ويسرد له ـ بكل دقة ووعي ـ تفاصيل رحلته وإنجاز مهمته. انظر تفاصيل تلك المهمة في: ألكسي فاسيليف: (الملك فيصل: شخصيته وعصره وإيمانه)، دار الساقي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢٣م، ص ٨٠ وما بعدها.

(٧) عبد الرحمن الراشد: (هل من سياسة سعودية جديدة)، مقالة منشورة في صحيفة: (الشرق الأوسط)، العدد: (١٣٢١١)، بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٩م.

(٨) انظر زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله) في الموسوعة الحرة: (ويكيبيديا) على شبكة المعلومات، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki.

(٩) يذهب بعض الكتاب إلى أن حرص المملكة على منح الأولوية لأدوات القوة المرنة في سياستها الخارجية ـ من قبل ـ كان السبب الرئيس في تعثُّر تلك السياسة في العراق قبل الغزو الأمريكي له، وفي سورية قبل الثورة، كما كان سبباً في محدودية إنجازاتها في البحرين واليمن، حيث يقول: «إن السبب الرئيس وراء التعثُّر هو أن هذه السياسة تفتقد القوة الصلبة أو القوة العسكرية، وتعتمد بالتالي وفي شكل أساسي على القوة الناعمة المتمثلة في الدبلوماسية والمساعدات المالية». انظر: خالد الدخيل: (السياسة الخارجية السعودية .. القوة الناعمة لم تعد كافية)، مقالة منشورة في صحيفة: (الحياة)، العدد: (٤٨٦١٠٠)، بتاريخ: ٢٣ / ٢ / ٢٠١٥م.

(١٠) في ٢٠١١/٨/٨م، صرَّح الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لأول مرة، بأن على الرئيس الأسد أن يستقيل كشرط للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية. وظل هذا الموقف الأمريكي الرافض لبقاء الرئيس الأسد في السلطة هو الموقف المعلن للإدارة الأمريكية، التي قدمت مساعدات دبلوماسية ومالية للمعارضة السورية، واعترفت ـ في ديسمبرمن

٢٠١٢م ـ بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة ممثلاً شرعياً للشعب السوري والهيئة القيادية لقوى المعارضة؛ ولكن هذا الموقف ما لبث أن تراجع، وبدت الإدارة الأمريكية مترددة، بل ومتناقضة، سواء في موقفها من المعارضة السورية، حيث إنها لم تدعمها عسكرياً بأسلحة فاعلة (مضادات جوية وصواريخ مضادة للدبابات والمدرعات... ونحوها) لتدفع عن نفسها عدوان النظام عليها، وتحرز تقدماً ملموساً على مسارح العمليات في المناطق التي تتواجد بها قوات المعارضة في سورية، أو في موقفها السياسي من النظام السوري، حيث طفقت الإدارة الأمريكية تصدر في الآونة الأخيرة ـ وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران ـ تصريحات تشير إلى أنها لا تطالب الرئيس السوري بالتخلّي عن السلطة في المستقبل القريب. وقد اقتنصت روسيا هذا الموقف الأمريكي المتردد والمتراجع وقامت بالتدخُّل العسكري المباشر في سورية، كما أوضحنا في المتن.

(١١) كشفت صحيفة (وول ستريت جورنال) أن الحرس الثوري الإيراني يجند اللاجئين الأفغان الشيعة للقتال في سورية، مقابل رواتب شهرية تبلغ خمسمئة دولار، إضافة إلى أوراق إقامة إيرانية. كما أشارت صحيفة (التايمز) البريطانية إلى أن أكثر من (٥) آلاف مقاتل أفغاني وباكستاني يحاربون إلى جانب قوات الأسد. وفي السياق نفسه ذكرت صفحات المعارضة السورية على مواقع التواصل الاجتماعي أن هناك مقاتلين أفارقة بين صفوف قوات الأسد، وأنهم يتواجدون بشكل أكبر في مدينتي حلب وحماة. انظر تقريراً من إعداد: زكريا نعساني، موقع: (أخبار الآن) على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.alaan.tv/news

(١٢) زودت روسيا النظام السوري بطائرات مقاتلة ودبابات (تي ٩٠)، ومدافع (هاورتز)، ومعدات وأسلحة نوعية، ومجموعة من الخبراء العسكريين، بالإضافة إلى قوة عسكرية من جنود البحرية الروسية المتمركزين في اللاذقية، معقل الطائفة العلوية التي تمثل الحاضنة الشعبية للنظام ومنطقة تمركز قواته العسكرية. انظر: (التدخل الروسي في سورية .. وموازين الصراع)، تقرير من إعداد: سميحة عبد الحليم، منشور على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: http://www.egynews.net

(١٣) عطلت روسيا بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن ـ عبر استخدامها للفيتو ـ أربعة قرارات أصدرها المجلس بشأن الأزمة السورية. وبفضل جهود روسيا الدبلوماسية تم تفادي التدخل الأجنبي ضد الرئيس السوري بخصوص الأسلحة الكيميائية في أغسطس ٢٠١٣م، وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية بشأن إخضاع الترسانة الكيميائية السورية للتفتيش الدولي، عندما ثبت استخدام النظام لها ـ آنذاك ـ في قتل شعبه.

(١٤) يؤكد المحللون والمتابعون لتطور الأزمة السورية أن روسيا قررت التدخل العسكري المباشر في سورية عندما تأكَّدت أن النظام يتراجع أمام المقاومة السورية التي أحرزت العديد من المكاسب منذ مطلع العام الحالي، حيث إنها باتت تسيطر على مناطق ومدن استراتيجية، سواء في الشمال أو الجنوب، وبات النظام محصوراً في مناطق محدودة في الوسط، وهي المناطق الممتدة

من الساحل إلى العاصمة دمشق، مروراً بحمص وحماة. وكانت هذه المعطيات بمثابة إشارة واضحة على أن نهاية نظام الأسد قد اقتربت، ما يعني أن روسيا سوف تفقد بفقدانه تواجدها في سورية، فضلاً عن فقدانها ورقة الضغط على المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، والتي تستخدمها في التفاوض مع واشنطن والغرب، ليس فيما يخص الملف السوري وحده، وإنما في جميع الملفات الخلافية بينهم، وبخاصة المتعلقة منها بدول الجوار الروسي التي تضغط بها الولايات المتحدة والغرب على موسكو، كالأزمة الأوكرانية. انظر: (التدخل الروسي في سورية .. وموازين الصراع)، مرجع سابق، (بتصرف).

(١٥) انظر مقالة بعنوان: (لماذا التركيز على سوريا ولماذا القاعدة الجوية الروسية الكبرى؟)، منشورة على صحيفة (الديار) اللبنانية، بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٥م، الرابط على شبكة المعلومات: http://www.aldiyanonline.com.

(١٦) انظر هذا التوقُّع في مقالة بعنوان: (هل يشعل التدخل الروسي في سوريا حربا عالمية ثالثة؟)، بقلم: مصطفى واعراب، منشورة على صحيفة :(المساء) الإلكترونية، العدد: ٢٨٠٦، بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٥م. انظر موقع الصحيفة على شبكة المعلومات، الرابط على: http://www. almassaepress.com .

(١٧) لم تعد علاقة إيران بالتنظيمات الإرهابية ــ وعلى رأسها تنظيم القاعدة وماتفرع عنه من تنظيمات إرهابية كداعش وغيره ــ خافية على المهتمين بملف التدخل الإيراني في الدول العربية، حيث أكَّد ت عناصر عديدة ــ ممن تم القبض عليهم من أعضاء تنظيم القاعدة ــ أن إيران كانت الملاذ الآمن لكبار قادة التنظيم، عندما أعلنت الولايات المتحدة حربها عليه في أفغانستان أعقاب تفجيرات برجي التجارة الأمريكيين عام ٢٠٠١م؛ فقد آوت إيران ــ بحكم جوارها الجغرافي لأفغانستان وباكستان ــ أعداداً من كوادر وقادة التنظيم وعائلاتهم؛ وكان الحرس الثوري الإيراني هو المسؤول عن ترتيب صفوف تنظيم القاعدة في إيران، وذلك بواسطة: ابن قائد التنظيم السابق، سعد بن أسامة بن لادن، وسليمان أبو الغيث، وأبو حفص المورتياني، وأبو الخير المصري، وأبو محمد المصري ... والعشرات من الصف الثاني في تنظيم القاعدة.

ويستدل الباحثون على دعم إيران لتنظيم القاعدة وما تفرع عنه من تنظيمات ـ داعش وغيره ــ بأن هذه التنظيمات الإرهابية لم تستهدف إيران بأية عمليات إرهابية، رغم قيامها بعمليات إجرامية في كثير من الدول العربية والأوروبية ــ كانت آخرها في فرنسا ـ مع أن إيران من أقرب الدول لمراكز تجمُّع هذه التنظيمات الإرهابية في العراق وسورية، فضلاً عن وجود عناصر من تلك التنظيمات داخل إيران نفسها.

وقد يبدو للبعض أن ثمة تناقض بين أن تؤوي إيران قيادات التنظيم وعناصره وعائلاتهم على مدى العقد ونصف الماضيين، وبين اعتناقها للمذهب الشيعي الاثنى عشري المخالف، بل المناقض، للمذهب السني الذي تزعم تلك الجماعات انتسابها إليه! والحقيقة أنه لا تناقض في ذلك، إذ إن كلا الطرفين وجد ضالته وجل مصالحه لدى الطرف الآخر، فإرهابيو القاعدة

وداعش وغيرهما، كانوا ــ ومازالوا ــ محتاجين إلى من يدربهم ويمولهم، ويوفر لهم ملاذات آمنة عند الحاجة؛ وإيران كانت ــ ومازالت ــ في حاجة إلى العناصر الإرهابية المنتسبة إلى تلك التنظيمات، لتزج بهم في الدول التي تعزم على التمدد فيها، لإثارة الفوضى والرعب والفتنة بين مواطنيها، ومن ثم يسهل عليها اختراقها والتواجد فيها من جهة؛ وتلويث سمعة الإسلام السني من جهة أخرى. وما حرص إيران على إبراز الأعمال الإجرامية التي تقوم بها تلك التنظيمات الإرهابية ــ سواء في العراق أو سورية أو اليمن ــ إلا لتمرير أكذوبة أن الجماعات السنية الإرهابية تقوم بتلك الأعمال ضد الشيعة (الأبرياء) بدوافع دينية مذهبية، مما يجعل أوار الحرب المذهبية بين أبناء الوطن الواحد مشتعلاً، ومن ثم يسهل على إيران الاستيلاء عليها وإعادة الامبراطورية الفارسية الآفلة.

للمزيد عن علاقات إيران بالجماعات الإرهابية، انظر: (إيران تستهدف السعودية عبر داعش)؛ وأيضاً:أمير على حيدر: (العلاقة بين جمهورية إيران الإسلامية وتنظيم القاعدة)، وأيضاً:سليمان العنزي وأسماء وهبة: (داعش يفضح علاقة طهران بالقاعدة)؛ وأيضاً: محمد كركوتي: (مصالح الأشرار .. أموال إيرانية للقاعدة الإرهابية)؛ وأيضاً: د.سعد بن عبدالقادر القويعي: (إيران والقاعدة..تحالف مفضوح)، و(إيران والقاعدة..ما العلاقة)، و(علاقة إيران بالقاعدة..إلى أين؟)؛ وأيضاً: عبد الله الهدلق: (لماذا تؤوي بلاد فارس «إيران» قيادات القاعدة)؛ وأيضاً: محمد آل الشيخ: (القاعدة وإيران..علاقات قديمة متجددة)؛ وأيضاً: (إيران تحتضن تنظيم القاعدة ١٠ سنوات)، و(إيران ودورها الخفي في دعم الإرهاب والقاعدة). وجميع هذه المقالات منشورة على موقع: (السكينة) على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: http://www.assakina.com/news

(١٨) وذلك على نحو ما حدث في ٦/١٠/ ٢٠١٤م، حيث باغت التنظيم القوات العراقية، بل والعالم أجمع، باجتياحه لأربع محافظات عراقية، منها محافظة الموصل، وتهديده للعاصمة بغداد التي لم يكن يبعد عنها سوى بستين كيلومتراً، وعاصمة إقليم كردستان (أربيل)، وارتكابه انتهاكات عديدة وبشعة بحق المدنيين العزل.

(١٩) أثارت مشاركة إيران في التحالف الدولي للحرب على إرهابي داعش جدلاً واسعا ولغطاً كبيراً، حيث أشيع أن إيران ترغب في المشاركة في التحالف، ولكن أمريكا ترفض ذلك حتى لا تأخذ الحرب على الإرهاب بعداً مذهبياً، فتبدو على أنها حرب بين السنة والشيعة بإشراف أمريكي؛ فيما تزعم إيران أن الولايات المتحدة قد طلبت منها مشاركة التحالف في حربه على الإرهاب، وأن إيران رفضت ذلك، مفضلة الحرب مع النظام السوري وقواته، وهو ما يجعلنا مطمئنين إلى ما ذهبنا إليه من تحليل للموقف.

(٢٠) انظر تعليقات (ماكمانس) في تقرير بعنوان: (مستقبل اليمن بعد انقلاب الحوثي: هل تقصف مصر والسعودية الحوثيين؟)، منشور على موقع : (الخبر الآن) على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط : http://www.alkhabarnow.net

(٢١) المرجع السابق نفسه.

(٢٢) انتقد رئيس لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، السناتور (جون ماكين) موقف بلاده الباهت من التدخل العسكري الروسي في سورية ـ عبر مقالة نشرتها شبكة الـ (سي إن إن) ـ بقوله: «التدخل العسكري الروسي في سورية نيابة عن الرئيس السوري (بشار الأسد)، هو أحدث تطور كارثي في الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، وهو نكسة مذلة أخرى للولايات المتحدة، ولكن ـ كما كان الحال في الأزمات السابقة ـ البيت الأبيض لا يعرف كيف يتصرف من جديد». انظر نص المقالة على موقع شبكة (سي إن إن) العربية على الإنترنت، الرابط: http://arabic.cnn.com/world/بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣م.

(٢٣) يشير العديد من الباحثين إلى أن الاستراتيجية الأمريكية الحديثة، التي تتعامل مع المنطقة العربية من منظور الأمن القومي الأمريكي، تعتمد على توظيف التعددية الإثنية والدينية والمذهبية في المنطقة لخدمة مصالحها، وأن هذه الاستراتيجية قد تكوَّنت على معطيات خاطئة، منها: أن الشيعة يمثلون النسبة الأكثر من السكان في منطقة الخليج العربي، وأنهم لا يمثلون خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، مثلما هو شأن السُّنة الذين تتكون منهم الجماعات الجهادية والإرهابية المهددة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب؛ وأن ذلك قد تأكد في دعم الجماعات الشيعية للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان والعراق؛ ومنذ ذلك الحين ارتبط المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بترجيح كفة المنظمات الشيعية المرتبطة بإيران، والعمل على تمثيلها في أنظمة الحكم والإدارة (رئاسة مجلس الوزراء في العراق نموذجاً). وعلى هذا الأساس تطوَّرت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، لتصل قمة توافقها في عهد الرئيس (باراك أوباما)، الذي تعالت فيه أصوات المسؤولين الأمريكيين بالتنسيق والتعاون مع إيران، وتعزيز دورها الإقليمي، والثناء على ما تقوم به في محاربة (داعش) للمحافظة على أمن الخليج؟!

وما لبثت هذه المغازلات الأمريكية لإيران أن ظهرت إلى العلن في تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكي (وليام بيرنز) في مقابلة له مع موقع (ألمونيتور) في ٢٠١٤/١/١٦م، اعترف فيها بأن الإدارة الأمريكية قد أقامت علاقات سرية بنّاءة مع إيران، وقام الطرفان بتشكيل رؤية للدور الإيجابي الذي تمارسه حكومة (روحاني) في المرحلة المقبلة. وأكَّد (بيرنز) أنه أجرى اتصالات سرية مع الإيرانيين لمناقشة الدور الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه إيران في المرحلة المقبلة، وأثنى على فريق (روحاني وظريف) وتفهمهم للقلق الأمريكي من ظاهرة تنامي دور جماعات التشدد السنّي ومخاطر امتدادها في المنطقة». انظر تفاصيل العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية وأسرارها على مدى العقد المنصرم في دراسة قيمة للدكتور: بشير زين العابدين، بعنوان: (تطور العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٥م) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، منشورة على موقع (المسلم) على شبكة المعلومات، الرابط http:// www.almoslim.net.

(٢٤) تشير بعض المصادر إلى أن من يعرفون اليوم في سورية باسم : (العلويين) ـ الذين ينتسب إليهم الرئيس السوري ـ هم امتداد لفرقة: (النصيرية)، وهي «فرقة باطنية مغالية، ظهرت في القرن الثالث للهجرة؛ وقد خلعت ربقة الإسلام، وطرحت معانيه، ولم تَسْتَبق لنفسها منه سوى الاسم. ويعتبرهم أهل السنة خارجين عن الإسلام، ولا يصح أن يعاملوا معاملة المسلمين، بسبب أفكارهم الغالية وآرائهم المتطرفة. ومن ذلك آراؤهم التي تهدم أركان الإسلام، فهم: لا يصلون الجمعة، ولا يتمسكون بالطهارة، ولهم قُدَّاسات شبيهة بقُدَّاسات النصارى، ولا يعترفون بالحج أو الزكاة الشرعية المعروفة في الإسلام».

وتسميتهم بـ: (العلويين) تعود إلى الفرنسيين، الذين أطلقوا عليهم هذا الاسم عند احتلالهم لبلاد الشام، حيث تشير المصادر إلى أنه «.... عندما شُكِّل حزب سياسي في سوريا باسم (الكتلة الوطنية)، أراد الحزب أن يقرِّب النصيرية إليه ليكتسبهم، فأطلق عليهم اسم: (العلويين)، وصادف هذا هوى في نفوسهم، وهم يحرصون عليه الآن (لما لاسمهم الصحيح من خلفيات تاريخية في أذهان الناس). وقد أقامت فرنسا لهم دولة أطلقت عليها اسم: (دولة العلويين) وقد استمرت هذه الدولة من سنة ١٩٢٠م إلى سنة ١٩٣٦م. «. انظر: موقع: (صيد الفوائد) على شبكة المعلومات (الإنترنت)، الرابط: http://www.saaid.net .

وتعود العلاقة المذهبية بين النصيريين والإيرانيين إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، عندما انفرد الرئيس السوري (النصيري ـ العلوي) السابق (حافظ الأسد) بالحكم، بعد نجاح انقلابه على شركائه ممن تبقوا في قيادة حزب البعث السوري واعتقالهم جميعاً تحت شعار: (الحركة التصحيحية). ففي هذه الفترة ــ كما ورد في أحد المصادر ــ « قام من يسمَّى بسماحة العلامة السيد حسن مهدي الشيرازي على رأس وفد من علماء الشيعة الإيرانيين بزيارة لمناطق النصيرية في جبلهم والساحل المنكوب الذي تسلطوا على بعض أحيائه، ومنطقة طرابلس الشام، حيث هاجر إليها بعضهم من الجبل. وخلال هذه الزيارة التقى الشيرازي علماء النصيرية ووجهاءهم وأهل الرأي فيهم، وتبادل معهم الخطب والأحاديث، وتوصلوا إلى النتائج التالية:

• أن (العلويين) هم شيعة ينتمون إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بالولاية، وبعضهم ينتمي إليه بالولاية والنسب، كسائر الشيعة الذين يرتفع انتماؤهم العقدي إلى الأمام علي، وبعضهم يرتفع إليه انتماؤه النسبي أيضاً.

• أن (العلويين) و(الشيعة) كلمتان مترادفتان، مثل كلمتي: (الإمامية) و (الجعفرية)، فكل شيعي هو علوي العقيدة، وكل علوي هو شيعي المذهب».

وقد وقَّع على هذا البيان أكثر من سبعين شيخاً ووجيهاً ومثقفاً يمثلون مختلف قبائلهم وتكتلاتهم؛ وصدر البيان تحت عنوان: (العلويون شيعة أهل البيت) عن دار الصادق في بيروت.

وذكر (الشيرازي) ــ منسق إجراءات دخول العلويين في المذهب الشيعي الاثنى عشري المتبع في إيران ــ أن ما قام به من إجراءات، تنفيذ لأوامر وردته من (قم) من سماحة الإمام المجدد المرجع الديني السيد (محمد الشيرازي). انظر: د. عبد الله محمد الغريب: (وجاء

دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية)، دار الجيل للطباعة، القاهرة ـ جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

وهكذا يتضح أن انضواء العلويين تحت مظلة المذهب الشيعي قد تم لتحقيق مصالح وأهداف سياسية لكلا الطرفين، حيث كان الإيرانيون يسعون آنذاك لتجييش الأتباع استعداداً للثورة الخمينية الوشيكة، وكان العلويون يرغبون في وجود مخرج ديني ينقّيهم مما عرف عنهم تاريخياً من مخازي وانحرافات عقدية جعلت بعض الموثوقين من علماء الأمة يفتون بكفرهم وخروجهم عن الملة، كما أوضحنا آنفاً. وهنالك من ملالي (إيران) الحاليين من يقول بردّة النصيريين عن المذهب الشيعي الإثنى عشري، ولذلك يطالب بمنع الدعم عن الرئيس السوري (بشار الأسد)؛ ولا يلقى هذا الأمر قبولاً لدى كبار المسؤولين الإيرانيين، لأن مسألة المذهب برمته، لا تعدو أن تكون غطاء يواري به المسؤولون مطامعهم الاستعمارية في الدول العربية.

(٢٥) انظر تقريراً بعنوان: (سفينة تفرغ أسلحة للحوثيين بميناء الحديدة)، منشور على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٤م، الرابط: http://www.aljazera.net

(٢٦) انظر التدخل الإيراني في سورية، وأعداده، والعناصر المشاركة فيه، في مقالة للكاتب السوري: عمر كوش، بعنوان: (رفع مستوى الدعم العسكري الروسي أم بداية غزو سوري)، منشورة على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.aljazeera.net

(٢٧) انظر تصريحات (جيل دورثي) تحت خبر بعنوان: (محللة أمريكية من موسكو: قرب سقوط الأسد دفع بوتين للتدخل، وموسكو ضد سقوط الأنظمة حتى القمعية منها)، منشور على موقع (سي إن إن) عربي، على شبكة المعلومات، الرابط: http://arabic.cnn.com/world/ ٢٠١٥/١٠/١٥م.

(٢٨) كان الاتحاد السوفيتي السابق من أول الدول التي اعترفت باستقلال سورية وأقامت علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٤٤م؛ وتعززت العلاقات السورية ــ السوفيتية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي مع وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام ١٩٧٠م، وإعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية التي كرَّست حكمه في استفتاء عام ١٩٧١م.

واستمرت العلاقات بين البلدين في تطور مطرد، حيث تضاعف الدعم السوفيتي لسورية، وخصوصاً في المجال العسكري، وأسهم في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في مجالات: الطاقة، والتعدين، والري. واستطاعت سورية ـ عبر الدعم السوفيتي ـ أن تبني جيشاً قوياً ــ تسليحاً وتدريباً ــ وأن تؤسس بنية اقتصادية متينة ــ صناعية وزراعية وخدماتية ــ بأقل تكلفة، ودون الحاجة إلى السداد الفوري، حيث كان ذلك كله يتم عبر ديون آجلة؛ فيما حقق السوفييت من دعمهم لسورية مصلحة جيوسياسية كبرى

تمثلت في الوصول إلى المياه الدافئة، والتواجد ـ عبر ميناء (طرطوس) السوري ـ في البحر الأبيض المتوسط، الذي يمثل أهمية استراتجية للسوفييت ـ سابقاً)، والروس حالياً. انظر الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية الروسية، عند: عبد الجليل زيد المرهون: في مقالتين، إحداهما بعنوان: (قصة العلاقات السورية الروسية)، والأخرى بعنوان: (البعد المتوسطي للأزمة السورية)، منشورتين على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات ، الرابط: http://www.aljazeera.net.

وقد شهدت العلاقات بين الدولتين حالة من الفتور قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس (ميخائيل جورباتشوف)، واستمرت في عهد الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسن)؛ ولكنها عادت إلى سابق عهدها مع تولي (فلاديمير بوتين) رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٠م، وسعيه إلى استعادة الهيبة الدولية لروسيا، وفك الطوق المفروض عليها في مجالها الحيوي من قبل الولايات المتحدة عبر حلف الناتو ـ الذي ضم دول أوروبا الشرقية، التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً ـ من جهة، وتثبيت الوجود العسكري والسياسي في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، وذلك من خلال تطوير العلاقات مع كل من إيران وسورية لما لهما من أهمية جيواستراتيجية لروسيا.

وسرعان ما عادت العلاقات الروسية السورية إلى ما كانت عليه من قوة، حيث شهد العام ٢٠٠٥م ـ إثر زيارة للرئيس السوري السابق حافظ الأسد لروسيا ـ توقيع اتفاقية بين البلدين تم بموجبها إسقاط ما نسبته ٧٣ ٪ من الديون السورية لروسيا؛ كما تم الاتفاق على أن يتم صرف المبلغ المتبقي ـ وقدره ٢,١١ مليار دولار ـ لتنفيذ العقود الروسية.

وتتابع الدعم الروسي لسورية إلى أن بلغ ذروته وشموله منذ بداية الأزمة السورية (مارس ٢٠١١م)، حيث قامت روسيا بوضع إمكاناتها العسكرية والتقانية والسياسية مع نظام الرئيس السوري (بشار الأسد) لإنقاذه من السقوط؛ فتصدت لكل محاولات الإدانة التي سعى مجلس الأمن لإصدارها ضده، وأنقذته من الضغط الأمريكي لنزع سلاحه الكيماوي، عندما ثبت أنه قد استخدمه ضد شعبه؛ وأصبحت روسيا حائط الصد الذي يحتمي به النظام السوري ضد المحاولات الغربية والعربية المطالبة بإسقاطه.

انظر العلاقات التاريخية بين روسيا وسورية في الموسوعة الحرة: (ويكيبيديا) على شبكة المعلومات، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢٩) بدأ حشد القوات الروسية في هذه القاعدة بدءاً من منتصف شهر سبتمبر ٢٠١٥م، وكانت قاعدة محدودة في البدء، حيث أرسلت إليها روسيا (٢٨) طائرة كدفعة أولى، ثم أتبعتها بـ (٤٠) طائرة، كلها من أنواع (سوخوي) بفئاتها المختلفة (٢٤ ت، و٢٥، و ٣٠، و٣٤). ومع اتساع التواجد العسكري الروسي في سوريا طورَّرت روسيا هذه القاعدة لتتسع لحوالي (٢٠٠) طائرة؛ وهو ما يؤكد أن روسيا تستعيد تواجدها المكثف في المنطقة تحت لافتة محاربة إرهاب داعش. انظر تفاصيل الحشد العسكري الروسي في سورية في مقالة

بعنوان: (لماذا التركيز على سوريا ولماذا القاعدة الجوية الروسية الكبرى)، مرجع سابق.
(٣٠) (محللة أمريكية من موسكو: قرب سقوط الأسد دفع بوتين للتدخل، وموسكو ضد سقوط الأنظمة حتى القمعية منها)، مرجع سابق.
(٣١) في نهاية شهر يونيو ٢٠١٥م، ألقى الرئيس السوري خطاباً أثنى فيه على إيران «الشقيقة»، ووجه إليها الشكر على ما تقدّمه له من دعم، وأبدى تمسكه بوجود حزب الله في سورية، وعدَّ وجود المقاتلين الأجانب، ليس فقط أمراً لا يمكن الاستغناء عنه في ظل تضاؤل موارده البشرية وقدرته على التعبئة والتجنيد في صفوف مواطنيه السوريين، بل رأى أن وجود الميليشيات الأجنبية التي تقاتل معه أمراً شرعياً، حيث قال في خطابه: إن «سورية هي لمن يدافع عنها، وليس لمن يحمل جنسيتها»، وهي مقولة خطيرة، لما تنطوي عليه من تخلّي الرئيس عن عروبته ووطنيته، فضلاً عن تنظيره العلني لسياسة (الترانسفير)، التي مارسها الصهاينة على الشعب الفلسطيني، عبر استقطاب اليهود من أنحاء العالم ليحلُّوا محلَّ من يتم تهجيرهم قسراً من الفلسطينيين، وهكذا يفعل الرئيس السوري باستقطاب الميليشيات الإيرانية من الحرس الثوري، والميليشيات الشيعية من حزب الله اللبناني، ومن يتم تجنيدهم من الشيعة الأفغان، ومن الأفارقة ... وغيرهم، ليحلُّوا محلَّ من يتم تهجيرهم بسبب الحرب من المواطنين السوريين.
(٣٢) طارق الحمد: (سوريا .. مفتاح روسيا الدولي)، مقالة منشورة في صحيفة: (الشرق الأوسط)، العدد (١٣٤٥٦)، بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣م.
(٣٣) عمر كوش: (رفع مستوى الدعم العسكري الروسي أم بداية غزو سوري)، مرجع سابق.
(٣٤) يقدر المرصد السوري عدد المقاتلين الذين قدموا من الشيشان وداغستان ومناطق أخرى إلى سورية بألفي مقاتل على الأقل، بينما تذهب مصادر أخرى إلى تقدير أعدادهم في صفوف داعش وحدها بما يقدر بحوالي (٨) آلاف مقاتل. وقد بدأ أول ظهور لهم في صيف عام ٢٠١٢م، وخصوصاً خلال معركة حلب، وهم يتمركزون في محافظات: إدلب وحلب واللاذقية، وأنهم منضوون في صفوف جماعة (جند الشام) التي تقاتل إلى جانب (جبهة النصرة) وجماعة (أجناد القوقاز). انظر تفاصيل مشاركة الشيشانيين في الحرب السورية عند: مصطفى واعراب: (هل يشعل التدخل الروسي في سوريا حربا عالمية ثالثة؟)، مرجع سابق.
(٣٥) المرجع السابق نفسه.
(٣٦) تضمن البيان الختامي لهذه القمة عدداً من القرارات، كان من أبرزها: تأييد (عاصفة الحزم) التي أطلقتها المملكة بمشاركة بعض الدول العربية ـ منها مصر ـ إضافة إلى دول مجلس التعاون ـ باستثناء عمان ـ؛ وكذلك تبنّي القمة للمشروع الذي رفعه وزراء الخارجية للقادة، لإنشاء قوة عسكرية عربية، تشارك فيها الدول ـ اختيارياً ـ وتتدخل هذه القوة عسكرياً لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء، بناء على طلب من الدولة المعنية، وهو القرار الذي تحفَّظ عليه العراق.

(٣٧) ما تم إلغاؤه من المجالس واللجان والهيئات هو: اللجنة العليا لسياسة التعليم، واللجنة العليا للتنظيم الإداري، ومجلس الخدمة المدنية، والهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومجلس التعليم العالي والجامعات، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن، والمجلس الاقتصادي الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والمجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمجلس الأعلى لشؤون المعوقين.

(٣٨) يتوقع كثير من الكتاب السعوديين أن تبقى العلاقات بين المملكة ومصر خلال الحقبة القادمة على ما هي عليه من رسوخ، ويعزو ذلك إلى خبرة الملك سلمان الطويلة في التعامل مع القيادات المصرية، وذلك بقوله: «أما بالنسبة لمصر، فأعتقد أن الموقف السعودي راسخ، خصوصاً أن الملك سلمان ضليع في هذا الملف أكثر من غيره، في عهود عبد الناصر والسادات ومبارك». عبد الرحمن الراشد: (هل من سياسة خارجية سعودية جديدة؟)، صحيفة: (الشرق الأوسط)، العدد: (١٣٢١١)، بتاريخ: ١/٢٩/ ٢٠١٥م.

(٣٩) عن وكالة الأنباء السعودية (واس)، بتاريخ: ٣١ / ٧ /٢٠١٥م.

(٤٠) انظر تفاصيل الزيارة ونص البيان في مجلة: (الدفاع) السعودية، العدد (١٧٤)، السنة (٥٤)، ذو القعدة ١٤٣٦هـ/سبتمبر ٢٠١٥م، ص ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٤١) انظر نص التصريح في تقرير بعنوان: (توتر بين إيران وتركيا بسبب دعم أنقرة «عاصفة الحزم»)، إعداد: صالح حميد، منشور على موقع: (العربية نت) على شبكة المعلومات (الانترنت)، بتاريخ: ٧ جمادي الثاني ١٤٣٦هـ - ٢٨ مارس ٢٠١٥م، الرابط: http://www.alarabiya.net.

(٤٢) المرجع السابق نفسه.

(٤٣) انظر موقع (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ ٢٨ / ٣ /٢٠١٥م، الرابط: http://www.aljazeera.net

(٤٤) المرجع السابق، بتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠١٥م.

(٤٥) المرجع السابق، بتاريخ ٢١/ ٧ / ٢٠١٥م.

(٤٦) تعددت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين على مختلف المستويات، حيث قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (يرحمه الله) ــ عندما كان ولياً للعهد ــ بزيارة رسمية إلى موسكو في نوفمبر ٢٠٠٣م، أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، وتم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين.

(٤٧) د. ماجد بن عبد العزيز التركي: (بواعث ودلالات التقارب السعودي ـ الروسي)، دراسة منشورة على موقع: (مركز الجزيرة للدراسات)، شبكة المعلومات، الرابط: http://studies.aljazeera.n

(٤٨) انظر تفاصيل اللقاء وتصريحات وزيري خارجية البلدين في تقرير بعنوان: (بوتين التقى ولي ولي العهد السعودي..ولافروف: سنتعاون مع الرياض عسكرياً)، إعداد: سامي عمارة،

منشور على صحيفة: (الشرق الأوسط)، العدد:١٣٤٦٧، بتاريخ:٢٠١٥/١٠/١٢م.

(٤٩) انظر تصريحات وزير الخارجية السعودي على موقع: (بي بي سي عربية)، على شبكة المعلومات (الإنترنت)، بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٥م، الرابط: http://www.bbc.com

(٥٠) كان الهدف الرئيس من تلك القمة هو تطمين دول الخليج بأن ما توصلت إليه القوى الست الكبرى: (٥+١) من اتفاق مبدئي مع ايران بشأن الحد من برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات عليها، لن يكون على حساب أمن دول الخليج العربية، وإنه ــ وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي ــ: «يجب ألا يكون هناك أي شك بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن المنطقة»، مبرراً سعي الولايات المتحدة والدول الخمس الكبرى إلى إبرام هذا الاتفاق بكبح جماح إيرن والحدّ من تصرفاتها المهدِّدة لاستقرار المنطقة؛ ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة: (الشرق الأوسط) السعودية ونشرتها قبل أيام من انعقاد القمة، قال الرئيس (أوباما): إن إيران «منخرطة في تصرفات خطيرة، ومزعزعة لاستقرار دول مختلفة في أنحاء المنطقة، بما في ذلك دعم ايران لجماعات إرهابية»، واعتبر أن ذلك يبرر أهمية الوصول إلى اتفاق لكبح طموحات طهران النووية، مؤكداً على أنه: «وسيلة لدمج ايران في المجتمع الدولي، وتعزيز زعمائها الأكثر اعتدالاً». انظر تقريراً عن أهداف القمة وما سبقها من تصريحات منشور على موقع: (بي بي سي ـ عربي) بتاريخ ١٣مايو ٢٠١٥م، على شبكة المعلومات، الرابط: http://www.bbc.com/arabic.

(٥١) يرى كثير من المحللين أن الموقف الفرنسي في المفاوضات النووية مع إيران كان أكثر تصلُّباً من نظيره الأمريكي، وأقل حماساً لعقد الاتفاق دون تنازلات إيرانية حقيقية تنزع فتيل المخاوف الخليجية والدولية من برنامج نووي عسكري لإيران. كما أن باريس كانت أكثر صرامة من واشنطن تجاه الأزمة السورية، حيث طالبت برحيل رئيس النظام، بشار الأسد، وأبدت تأييداً أولياً لعمل عسكري دولي ضده، في حين تراجعت الإدارة الأمريكية عن تهديدها بتوجيه ضربات عسكرية لنظام الأسد، إثر استخدامه للسلاح الكيماوي ضد مناطق خاضعة للمعارضة في الغوطة شرقي دمشق.

وفي اليمن، أبدت فرنسا دعمها لدول التحالف العربي بقيادة السعودية في غاراتها الجوية على المتمردين الحوثيين المتحالفين مع إيران، الذين نفذوا انقلاباً بالتعاون مع الرئيس المخلوع، علي صالح، سيطروا خلاله على العاصمة صنعاء؛ ما أشعل المخاوف الخليجية من تمدد النفوذ الإيراني في المجال الحيوي لدول مجلس التعاون. وظهر الدعم الفرنسي جلياً في صياغة القرار الدولي (٢٢١٦)، بمجلس الأمن، الذي أدان الحوثيين ودعاهم إلى الانسحاب من جميع المدن والمواقع العسكرية التي سيطروا عليها، وتمكين الحكومة الشرعية من ممارسة مهامها، ودعم جهود دول مجلس التعاون الخليجي الرامية لإعادة الاستقرار في اليمن، وذلك تحت الفصل السابع، ما يعني عملياً تأييد عملية عاصفة الحزم ومشروعيتها دولياً. انظر الموقف الفرنسي من قضايا المنطقة في تقرير بعنوان: (بن سلمان بباريس.. ما هو السر في تنامي العلاقات

السعودية الفرنسية؟)، إعداد: إبراهيم العلبي، منشور على موقع: (الخليج أون لاين) على شبكة المعلومات، الرابط: http://alkhaleejonline.net.

(٥٢) انظر تفاصيل الاتفاقيات العشر ومجالاتها في تقرير بعنوان: (العلاقات السعودية-الفرنسية.. الانتقال من التحالف إلى الشراكة) إعداد: نايف الوعيل، منشور في صحيفة: (الرياض)، العدد: ١٧١٦٨، بتاريخ ٢٦ /٦/ ٢٠١٥م.

(٥٣) عقد هذا المؤتمر بقصر المؤتمرات للضيافة بالرياض، في الفترة من ١٧ ـ ٢٠١٥/٥/١٩م بحضور رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، ونائب رئيس الجمهورية اليمنية رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد محفوظ بحاح، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي، ومبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، وعدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني والشباب ومشايخ القبائل والشخصيات الاجتماعية، الذين جاوز عددهم (٤٠٠) شخص.

هذا الكتاب

يُعدُّ موضوع (السياسة الخارجية السعودية) من الموضوعات المغرية لأي باحث ودارس، فضلاً عن القراء المهتمين بالشأن السياسي، وذلك لأنه يستعرض سياسة مُميَّزة في مجالها، فريدة في عصرها، من حيث انطلاقها من الإسلام رؤية وسلوكاً وهدفاً؛ لدولة لها منزلتها ومكانتها المستمدة من كونها محضناً لقبلة المسلمين ومسجد نبيهم الأمين ﷺ؛ لقادة أفذاذ متميَّزين: فكراً وحكمةً، وفهماً ورؤية، ودهاءً وفطنة، وهدوءاً وتؤدة، وإرادة وعزماً، وشجاعة وحزماً.. استطاعوا أن يجعلوا من علاقات دولتهم بدول العالم، ومن ممارساتهم السياسية مع غيرهم من القادة، دربًا من المثالية الواقعية، بصدقهم ووضوحهم وإخلاصهم وإرادتهم الخير لكل دول وشعوب العالم، وبجعل أهداف سياستهم الخارجية وغاياتها أهدافاً نبيلة وغايات سامية، في الوقت الذي لم يغفلوا أو يهملوا المصالح والمكاسب المادية التي لا تستغني عنها دولة في محيطيها الإقليمي والدولي.

لقد استطاع الملك عبد العزيز وأبناؤه البررة، الملوك: سعود، وفيصل، وخالد، وفهد، وعبد الله (يرحمهم الله)، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان (يحفظه الله)، أن يجعلوا من المملكة ـ كلٌ في عهده ـ رمانة التوازن في المنطقة، وملجأ قادتها بحثاً عن الرأي الصائب والتوجُّه الصحيح في الأزمات والنكبات، والأوقات التي يحدق فيها الخطر ويصاب الكثيرون بغَبَشٍ في الرؤية وتنكُّب للطريق.

هذا الكتاب هو استعراض لركائز السياسة الخارجية ومنطلقاتها، وخصائصها وسماتها، وغايتها وأهدافها، ووسائلها وآلياتها، على مدى العقود الماضية؛ مع قراءة تحليلية لملامح السياسة الخارجية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (يحفظه الله).

(المؤلف)